

داكار

منتدى العالم الثالث

القاهرة

مركز البحوث العربية

المجتمع والدولة في الوطن العربي

في ظل السياسات الرأسمالية الجديدة

لبنان

د. أبو شقرة د. شفيق شبيب



سلسلة
بإشراف د. سمير أمين

مكتبة مديولي

اهداءات ١٩٩٨

مؤسسة الاهرام للنشر والتوزيع

القاهرة

منتدى العالم الثالث
داكار

مركز البحوث العربية
القاهرة

المجتمع والدولة في الوطن العربي
في ظل السياسات الرأسمالية الجديدة

سلسلة بإشراف

د. سمير أمين

- ٢ -

لبنان

د. شفيق شبيب

د. سناء أبو شقرة

الناشر
مكتبة مديولى
١٩٩٦

اسم الكتاب : المجتمع والدولة في

الوطن العربي

(٢) لبنان

تقديم : د. سمير أمين

تأليف : د. سناء أبوشقرا

د. شفيق شعيب

تصميم الغلاف : مايسة خليل

مركز البحوث العربية : القاهرة

١٤ شارع عبد العزيز

الدريني - المنيل

تليفون وفاكس : ٣٦٢٥٦٨٧

الناشر : مكتبة مدبولي - القاهرة

٦ ميدان طلعت حرب

تليفون : ٥٧٥٦٤٢١

مقدمة

سمير أمين

(١)

ليست البيانات الماكرو اقتصادية الخاصة بالحسابات القومية قاطعة الدلالة وحاسمة في كثير من بلدان العالم الثالث، ومنها الأقطار العربية، نظرا لضعف المصادر الإحصائية نفسها. على أن ملاحظة سلسلة تاريخية من هذه البيانات الكمية تساعد، عادة، على كشف اتجاهات التطور العام (بشرط أن يكون المنهج المستخدم في حسابها قد ظل ثابتا)، وبالتالي تفيد في تكوين الحكم على طابع حركية النظام.

وفيما يلي، سوف أقدم ما يمكن استنتاجه، في رأيي، من تحليل تطور بعض أهم هذه الكميات الماكرو اقتصادية، خلال فترة ربع القرن الأخير والخاصة بعدد من الاقتصادات العربية غير تلك التي تكاد تختص في إنتاج النفط وإنفاق الربع المستخرج منه (الخليج وليبيا)، وسوف نجد موازنة واضحة تمام الوضوح في تطور معظم هذه المؤشرات الاقتصادية من قطر عربي إلى آخر.

ظلت معدلات نمو إجمالي الناتج القومي المقدر بالأسعار الثابتة في الوطن العربي متواضعة بالمقارنة مع ما هي عليه في منطقة شرق وجنوب شرق آسيا خلال نفس الفترة التاريخية الحديثة. فالأولى لم تتجاوز في المتوسط نصف مقدار الثانية. علما بأن معدلات النمو في الوطن العربي قد ارتفعت خلال عقد الفورة النفطية (من ١٩٧٣ إلى ١٩٨٤) ثم انخفضت انخفاضاً ملحوظاً خلال العقد التالي (وتنطبق هذه الظاهرة على جميع البلدان) بينما معدلات آسيا ظلت ثابتة، أو صارت في الصعود بالرغم من الأزمة العالمية.

فحققت مصر وسوريا والأردن معدلات نمو تراوحت بين ٨٪ و ١٠٪ سنوياً خلال فترة الرواج النفطى ثم انخفض المعدل إلى ٥٪ في مصر و ٣٪ في سوريا وأصبح بالسلب في الأردن (وذلك بمقدار رقم قياسي هو ١٤-٪ سنوياً)، الأمر الذي يدل بالقطع على أن كلما أنجز من تقدم خلال فترة الرواج قد تم فسخه في السنوات التالية). ولن نذكر هنا أرقاماً

(ج)

بشأن لبنان، فلا معنى لهذه الكميات الماكرو اقتصادية في حالة بلاد عانت من حرب أهلية منذ عام ١٩٧٥، فالآن لا ريب أن الأولوية الأولى هي اتمام مهمات إعادة البناء قبل أن نستطيع أن نتحدث عن تجديد مشروع تنموي، مهما كان الأخير. اما العراق فقد أنجز فعلا نموا اقتصاديا سريعا خلال عقد الثمانينيات، بالرغم من حرب الخليج الأولى التي امتدت علي المرحلة بأكملها. ويقدر معدل النمو هنا بحوالي ٨٪ سنويا وهو معدل يعلو على المتوسط العربي. على أن ما ترتب علي حرب الخليج الثانية من تدمير عسكري للمنشآت الإنتاجية ومن استحالة إعادة بنائها في ظل الحصار قد فسخ ما سبق أن أنجزته البلاد من تقدم، في مجال التصنيع بالخاص.

كذلك شاهدت اقطار المغارب تطورا موازيا متماثلا. فالازمة تلت الرواج المحقق في المرحلة السابقة فسجلت تونس تدهورا متواصلا خلال ربع القرن الأخير وانخفض معدل النمو بالتصدير من ٩٪ (متوسط السنوات ٧٤/١٩٧٠) الى ٣٪ (متوسط ٨٩/١٩٨٥)، ولو ان هناك بعض الإشارات الدالة علي ان معدل السنوات الاخيرة ارتفع قليلا عن الرقم الأخير المذكور. وإذا كان معدل النمو في الجزائر خلال السنوات الخمس عشرة الممتدة من ١٩٧٠ الى ١٩٨٥ لم يتجاوز ٥٪ في المتوسط - وهو معدل متواضع أخذا في الاعتبار الثروة النفطية للبلاد - فإن عملية التنمية قد توقفت تماما فيما بعد وصار معدل النمو بالسلب ويتزايد سلبا بسرعة متعجلة كلما غاصت البلاد في ازمتها السياسية والاجتماعية اعتبارا من عام ١٩٨٥ ويبدو المغرب استثناءا للمقاعدة العامة، إذ أن نمو اقتصاده ظل ثابتا ومطردا ولو ان معدل النمو المحقق هنا أيضا لم يعد متواضعا (٥٪ سنويا) وإذا كان اقتصاد دول المحيط العربي موريتانيا والسودان والصومال واليمن) قد بدا طوال العقود السابقة ثابتا لا يحقق تقدما ملحوظا ولا يتخلف الي الوراء كثيرا، إلا أن هذه المجتمعات هي الآن مهددة فعلا بخطر تفكك شامل، صار واقعا ملموسا في حائتي السودان والصومال. ومثل هذا التفكك هو ظاهرة يخرج تفسيرها عن نطاق التحليل الاقتصادي البحت.

لاشك أن ثمة حوادث سياسية ذات أهمية بالغة لعبت دورا في انقلاب التطور الاقتصادي، مثل حرب الخليج الثانية بالنسبة الى العراق والأردن، وانفجار ثم تفاقم الازمة السياسية الجزائرية وفرض الحصار على ليبيا. بيد ان ثمة عاملا مشتركا يفسر هذه

الحركة الا وهو ما طرأ على الربع النفطى من انقلاب فى اتجاه تطوره.

فالربع النفطى قد اثر تأثيرا عميقا فى اقتصادات جميع البلدان العربية - النفطية البحتة (الخليج وليبيا) والاخرى- من خلال حركة التدفقات المالية وتحويلات المهاجرين (لاسيما بالنسبة الى مصر وفلسطين - الاردن وسوريا) ، ولو ان عامل الربع النفطى قد اثر فى اقتصاد تونس والمغرب بقدر يقل عما كان عليه بالنسبة الى دول المشرق. ومن جانب آخر قامت استراتيجيات التنمية فى تونس والمغرب على التصنيع من الباطن الموجه للتصدير الى اوروبا ، بخلاف استراتيجيات النظم الوطنية الجذرية التي ركزت على صناعات حلت محل الواردات والموجهة للسوق المحلية بالاساس. وبالتالي ينبغي أن ننسب أزمة تونس الراهنة الى سرعة تآكل نمطها فى التصنيع، بالدرجة الاولى، والى انخفاض التحويلات النفطية بالدرجة الثانية فقط، كما يبدو ان نمط التصنيع من الباطن لم يستنفذ زخمه بعد - الى الآن على الاقل - فى المغرب.

وعليه فان هذه التطورات العامة الموازية - تواضع الانجازات فى المرحلة الاولى ثم تدهور سريع وتزامن انفجار الازمة مع الانقلاب فى تطور الربع النفطى - تكذب ادعاءات الخطاب الليبرالى السائد تكذيبا صارخا. يقول هذا الخطاب ان حرية حركة الاموال على صعيد عالمى. والحد من تدخلات الدولة ومن الإنفاق على الخدمات الاجتماعية بغرض إعادة التوازن فى موازنة الحكومة وتخفيض قيمة العملة الوطنية من أجل تشجيع الصادرات والخصخصة - وهى مكونات ريشة "الانفتاح وبرامج التكيف الهيكلى" - يقول هذا الخطاب إن هذه الإجراءات من شأنها أن تحرك عجلة التنمية السريعة. ولكن الازدهار الاقتصادى الموعود لم يحدث، دون ذكر إشارة الى النتائج الاجتماعية الفاجعة التى ترتبت على تنفيذ هذه السياسات. وبالمقارنة كانت معدلات النمو المحققة خلال مرحلة الحركة الوطنية (فى ظل الناصرية والبعثية والبومدينية) افضل، واحيانا اعلى بكثير، بالرغم من عيوبها وحدودها. فكل ما حدث بالفعل فى ظل الانفتاح انما هو ازدهار هش وغير قابل للإستمرار، قائم بالاساس على عامل ظرفى ومؤقت ألا وهو الغرة النفطية خلال فترة ١٩٧٣/٨٤، ولاغير. لذلك ازعم أن سياسات الانفتاح والتكيف الهيكلى ليست استراتيجيات لإنعاش التنمية كما تدعى، ولو على اسس رأسمالية الطابع، بل لا تعدو ان تكون سياسات لإدارة الازمة لا توفر الشروط اللازمة للخروج منها.

تعانى جميع البلدان العربية من مرض مزمن مشترك الا وهو ضعف فعالية استثماراتهما. تقاس هذه الفعالية بمؤشر (اسمه الفنى هو معدل رأس المال الحدى) هو نسبة الاستثمار الى زيادة الدخل الناتج عنه. فإذا ارتفعت هذه النسبة - ومعنى ذلك أن زيادة الدخل بمقدار معين (الف دولار مثلا) تتطلب قدرا اكبر من الاستثمار (عشرة آلاف دولار مثلا بدلا من خمسة) - انخفضت فعالية الاستثمار المذكور.

وقد ظلت مستويات الاستثمار فى الوطن العربى مرتفعة طوال الفترة المدروسة، وتراوحت نسب الاستثمار الى الدخل القومى بين ٢٤٪ و ٢٨٪ بشكل عام، ثم ارتفعت خلال الغورة النفطية وخرقت السقف بنسبة ٣٠٪ فى معظم دول المنطقة لتبلغ ذروتها فى الجزائر حيث ضربت رقما قياسيا هو ٣٩٪. ويلاحظ أن هذه النسب العربية لم تقل كثيرا عما حققته بلدان آسيا. ولكن النمو لم يرافق مجهود الاستثمار فى الوطن العربى، هذا بينما أتى فعلا مجهود الاستثمار فى آسيا بشماره فأنتج نموا مطردا متواصلا. بكل بساطة نجد أن المؤشر المذكور لإنتاجية رأس المال الحدية قد ارتفع الى مستوى ١٢ فى المغرب و٥ فى المشرق (متوسط الفترة الاولى من المرحلة عندما سجلت البلدان العربية نموا ملحوظا خلال الغورة النفطية) فى مقابل مؤشر يتراوح قدره بين ٣ و ٤ فى آسيا. ثم مع انهيار النمو فى الوطن العربى ارتفع المؤشر ليضرب ارقاما قياسية قلما تواجدت فى التاريخ المعاصر: ٢٦ فى المغرب و ٩ فى المشرق خلال فترة ٨٩/١٩٨٥.

مرة اخرى تكذّب هذه الوقائع والتطورات الرديئة خطاب الليبرالية اذ يدعى هذا الخطاب ان العمل طبقا للمبادئ التى يؤمن بها يضمن سلامة الخيار الاقتصادى وأداءه. ولكن ما حدث بالفعل هو عكس ذلك على طوال الخط. فكانت مؤشرات اداء رأس المال افضل خلال المرحلة الوطنية اذ تراوح قدرها بين ٤ و ٨ فى مقابل ٥ و ١٢ فى ظل الانفتاح والغورة النفطية. ثمة استنتاج من المقارنة التاريخية يفرض نفسه هنا، الا وهو ان ممارسات الليبرالية تتسم بقدر أكبر من التبذير فى استخدام الموارد النادرة بالمقارنة مع خيارات وسياسات مرحلة الوطنية السابقة، بالمقارنة مع إمكانات اخرى. اما نحن فلن نستغرب من هذا الاستنتاج. فظواهر التفاوت المتزايد فى توزيع الدخل وتدهور الخدمات الاجتماعية التى رافقت تنفيذ روثة الليبرالية ليست دون تأثير عميق - وبالسلب - فى فعالية العجلة الاقتصادية، هذا بالاضافة الى النتائج الاجتماعية الفاجعة المترتبة على

الخيار الليبرالي والتي قد تؤدي الى تفكك مجتمعي شامل، كما حدث فعلا في الجزائر. لنتناول الآن دراسة سريعة لمصادر وأشكال تمويل الاقتصاد، أي تمويل نموه أو تمويل الاختلالات في التوازنات العامة الناتجة عن ركوده. لعل هذه الدراسة ستلقى مريدا من الضوء علي آليات التبذير التي كشفت انه يمثل سمة رئيسية من سمات النظم العربية.

يقاس صافي مساهمة الخارج في تمويل الاقتصاد الوطني بجمع إجمالي المعونات والقروض والاستثمارات المباشرة الخاصة الأجنبية وتحويلات المهاجرين من جانب وطرح خدمة الدين وزيادة الارصدة من العملات الأجنبية وصادرات رؤوس الاموال الوطنية (سواء أكان توظيف الاموال الوطنية في الخارج شرعيا ام ناتج ممارسات تهريب غير شرعي) من الجانب الآخر.

وعلي هذا الاساس يبدو ان هذه المساهمة كانت دائما هامة نسبيا في الاقطار العربية المعتبرة. إذ بلغت في المتوسط خلال فترة السنوات العشرين ٧٠ - ١٩٩٠ حوالي ١٦٪ من اجمالي الناتج القومي في المشرق (وهذه النسبة تعادل ثلثي الاستثمارات) و ٥٪ في المغرب (علما بأن هذا المتوسط الاخير ناتج عن تباين الاوضاع في البلدان المغاربية الثلاث فهو اذن متوسط قليل المعنى).

يلاحظ أن تطور مصر وسوريا والأردن في هذا المجال قد سجل مسيرات موازية. فالبلدان الثلاث استفادت بقدر ملحوظ من الربيع النفطي في شكل معونات رسمية وتحويلات المهاجرين. فبلغت مساهمة الخارج ٢٠٪ من الدخل القومي خلال الفترة النفطية. ولا نعلم تماما حجم المبالغ التي حصل العراق عليها ولكن يحتمل أنه تجاوز النسبة سابقة الذكر. علما ايضا بأن هذه التدفقات مولت بالأساس نفقات حرب الخليج الأولى أكثر مما ساهمت في التنمية.

تختلف الأوضاع في المغرب العربي. فكانت الجزائر دولة دائمة بمعنى ان اقراضها للخارج (وتوظيف جزء من قائضها في الاسواق المالية العالمية) قد تفوق علي تدفقات الاموال الأجنبية لصالحها، بسبب ثروة البلاد النفطية (وكان الوضع متاثلا في العراق قبل ١٩٨٠). ثم صارت الجزائر مديونة وتضخم الاتفاق المخصص لخدمة الديون الخارجية المتراكمة. هذا بينما استفاد تونس والمغرب بشكل ملحوظ من التمويل الخارجي الذي بلغ ١٢٪ من دخلهما القومي، أي ما يعادل ٥٠٪ من استثماراتها. علي أن هذه

المساهمة عادت، إلى حد كبير، إلى تحويلات المهاجرين (إلى أوروبا في هذه الحالة) وهي تحويلات لم تؤثر فيها تقلبات ريع النفط.

بيد أن هناك تعريفا آخر لتقدير صافي مساهمة الخارج في التمويل، باستبعاد تحويلات المهاجرين من المعادلة لكي تختصر العناصر المعتبرة على حركة رؤوس الأموال وما يترتب عليها مباشرة من تدفقات مالية في الاتجاهين. ويكون إذن صافي المساهمة ناتج عملية جمع تدفقات الأموال العامة والخاصة بعد أن يطرح منه تحويلات الأرباح والمبالغ المخصصة لسداد خدمة الديون وجملة الأموال المصدرة والموظفة في الخارج .

وعلى ضوء هذا المقياس نجد أن وضع جميع بلدان المنطقة قد تدهور بالتدريج خلال عقدي السبعينيات والثمانينات. فصافي الرصيد المذكور كان يعادل ٦٪ من الناتج القومي في المشرق خلال السبعينيات ثم صار سلبيا، بالتأكيد، انطلاقا من النصف الثاني من الثمانينات عندما انخفضت التدفقات المالية من البلدان النفطية بينما تفاقم عبء خدمة الديون الخارجية تفاقمًا مهولا. ونشاهد تطورا متماثلا في تونس والمغرب، علما بأن صافي المساهمة الخارجية في أوائل المرحلة لم يزد هنا عن ٣٪ من الدخل القومي، نظرا لأن هذين البلدين لم يستفيدا من الفورة النفطية بقدر استفادة المشرق منها. وكان انقلاب اتجاه الحركة في الجزائر أكثر وضوحا، إذ ان الجزائر انقلبت من وضع بلد دائن إلى وضع بلد يزرع تحت عبء خدمة الديون.

مرة أخرى يكذب الواقع خطاب الليبرالية التي تدعى أن الانفتاح يشجع الاستثمارات الأجنبية التي تحتاج إليها بلدان العالم الثالث من أجل تعجيل تنميتها. فبالرغم من الانفتاح ظلت الاستثمارات الأجنبية الخاصة متواضعة للغاية، ان لم تكن غائبة تماما. فهذه التدفقات تقاس بملايين الدولارات فقط بينما خدمة الدين تقاس بالمليارات. وكذلك لم تتجسد تلك المعونة الرسمية الموعودة، عدا المعونة العسكرية الأمريكية المقدمة في شكل قروض ذات التكلفة المرتفعة. فاختصرت التدفقات المالية الرسمية على المعونة والقروض التي قدمتها الدول العربية النفطية، وهي تدفقات توقف مقدارها على تقلبات ريع النفط. ومن جهة أخرى فقد أدى منطق ممارسات الليبرالية إلى تراكم ديون خارجية مهولة في وقت قصير للغاية. وبلغت هذه الديون عام ١٩٩١ مقدار ٨ مليارات دولار في تونس و٩ في الأردن و١٧ في سوريا و٢١ في المغرب و٢٨ في الجزائر و٤١ في مصر.

فبينما كانت هذه الديون تتراوح عام ١٩٧٠ بين حد أدنى يعادل ٧٠٪ من الصادرات (بالنسبة الي الجزائر) وحد أعلى يعادل ١٥٥٪ (في مصر) صارت تتراوح عام ١٩٨٥ بين حد أدنى ١٣٠٪ من الصادرات (في الجزائر) و ٤٠٠٪ (في المغرب). هذا بينما استراتيجيات الاستثمار المتبعة خلال فترة مد الحركة الوطنية السابقة لم تنتج مديونية خارجية تذكر، عدا حالة الجزائر.

أضيف أن تدهور شروط التمويل يبدو أسوأ إذا اخذنا في الاعتبار تصدير الاموال التي أضفت الليبرالية شرعية لها. فلم تمثل حركة تصدير الاموال خلال السنوات الأربع عشرة ١٩٧٠/٨٤ أكثر من ١,٤٪ من دخل المغرب و ٠,٦٪ في تونس و ٢,٤٪ في الجزائر و ٣,٢٪ في الاردن و ٥,١٪ في سوريا. ثم أصبحت هذه النسب للسنوات الخمس ١٩٨٥/٨٩ بالتوالي: ٢,٥٪ و ١,٤٪ و ٢,٧٪ و ٤,٩٪ و ٦,٣٪. فارتفعت، إذن، في جميع البلدان المعتمدة. يشك هنا وضع مصر الذي اتسم بشبهات النسبة طوال الفترة ولكن على مستوي عال للغاية الا وهو ٩٪ اي ما يعادل ثلث الاستثمارات.

لقد تحقق، إذن، التوازن الاقتصادي علي اسس ركودية بفضل موارد معرضة للثقل السريع وقليلة الانتاجية في توظيفها، الا وهي موارد السياحة وتحويلات المهاجرين. لاشك ان هذه التحويلات الاخيرة قد اخذت في الظهور باكرا في المغرب، إذ إن هجرة عمال المنطقة الى اوروبا نشأت خلال عقود الرواج التي تلت الحرب العالمية الثانية - الخمسينيات والستينيات.

وبلغت هذه التحويلات خلال السنوات الخمس ١٩٨٥/٨٩: ٨,٣٪ من دخل المغرب و ٤,٩٪ في تونس و ١,٤٪ في الجزائر في مقابل - بالنسبة إلى هذا البلد الاخير - ٤,٤٪ خلال الفترة ١٩٧٠/٧٤، أي قبل أن تتدهور التحويلات بسبب تفاقم أزمة الجزائر السياسية. أما في بلدان المشرق، فلم تكن الهجرة ظاهرة هامة قبل الفورة النفطية ولم تتجاوز هذه التحويلات خلال السنوات ١٩٧٠/٧٤ ١,٢٪ من دخل مصر و ٠,٨٪ في سوريا و ٣٪ في الأردن. صارت هذه النسب اليوم ١٠٪ في مصر و ٣٪ في سوريا و ١٤٪ في الأردن (قبل حرب الخليج الثانية وطرد الفلسطينيين من هذه المنطقة).

فشلت الدول العربية خلال ربع القرن الأخير في الاندماج في المنظومة العالمية الرأسمالية اندماجا فاعلا قائما على ارضية انتاجية متصاعدة. وذلك بالرغم من أن المرحلة السابقة - مرحلة مد الحركة الوطنية - كانت قد مهدت الطريق لمثل هذا الاندماج من خلال استراتيجيات تصنيع وتحديث الدولة قائمة على اصلاحات اجتماعية (الاصلاح الزراعي، توسع التعليم.. الخ) عدلت توزيع الدخل ووسعت قاعدة الفئات الوسطى، الامر الذي اضاف على المجتمع بدوره تماسكا اجتماعيا فأتاح تبنيه مشروع التحديث المجتمعي. وقد قام تدخل الدولة في شؤون إدارة الاقتصاد (ومثلت حركة التأميمات ذروة هذه التدخلات) بدور اساسي في هذا المشروع "للحاق في ظل اعتماد متبادل مشروط".

قطعا لم يكن هذا المشروع التحديثي بدون تناقضات داخلية خطيرة أدى تفاقمها الى استنفاد زخم الحركة في وقت أقصر من المتصور في ايام مدّها كما وضعت حدودا ضيقة على مغزى انجازاته. ازمع أن السبب الرئيسي لفشل المشروع في نهاية المطاف هو طابعه كمشروع وطني بورجوازي في جوهره.

وتمظهر هذا الطابع في سمات عديدة للنظام، منها الأساليب الشعبية التي لجأت السلطات اليها في اداراتها السياسية للمشروع؛ تداعى ثم تغييب التسييس الناتج عن حرمان الجماهير من حق التنظيم المستقل والمبادرة، وإيقاف الجدل الايديولوجي والثقافي (خاصة فيما يتعلق بالعلاقة بين الدولة والدين)، هذا الجدل الذي نشأ في عصر النهضة للقرن التاسع عشر ثم استمر طوال العقود التالية حتى فرض نفسه معيارا في التمييز بين اليمين الاقطاعي والنزعة الليبرالية وبين هذه الاخيرة واليسار الوطني والاشتراكي. بمعنى آخر صار غياب ديمقراطية المجتمع والسياسة عيبا قاتلا لمشروع التحديث.

أضيف الى ذلك أن المشروع المعتر هنا قد تبلور في مرحلته الأولى كمشروع قطري خاص بكل قطر عربي على حدة. فلم يتحول الى مشروع قومي وحدوي للوطن العربي إلا متأخرا، ولو ان الدعوة الايديولوجية القومية سبقت هذا التحول بعقود في منطقة الهلال الخصيب. لاشك ان الوحدة - لو تحققت - كانت قد ضمنت لمشروع التحديث نفسا جديدا. ولكن الوحدة لم تفتح سبيلا ناجحا لها ولو على نطاق إقليمي في الهلال الخصيب

أو في المغارب. وفي رأيي يرجع هذا العجز بالأساس الى المنهج غير الديمقراطي الذي تبنته إيديولوجيا القومية العربية.

فقامت الدعوة الوحيدة علي احتمال إمكان "تحرير- فتح" للأقطار العربية انطلاقا من "اقليم - قاعدة" سبق تحريرها من النزعة القطرية وقيادة "زعيم كريسى" وأقيمت شرعية هذه النظرية علي فرضية ان القومية العربية امر واقع مسلم به في انتظار أن تتجسد تكملة وجوده. ويبدو واضحا أن هذه النظرية قامت علي تعريف للقومية يكاد يكون عنصريا وتجاهلت تماما المفهوم الديمقراطي الحديث للدولة - الأمة القائمة علي العقد الاجتماعي. وعليه فان هذه النظرية الخاطئة للقومية العربية ظلت عاجزة عن أن تدرك حقيقة ومدى الاختلاف في الخصوصيات والمصالح الجمهورية والمحلية.

ومما تجدر الاشارة اليه هنا ايضا هو ان القوى المهيمنة عالميا قد بذلت أقصى جهدها لإفشال المشروع التحديثي في أي قطر كان، بالاولى عندما اتجه اتجاهها قريبا. وذلك بالرغم من الطابع البورجوازي للمشروع. هل كان تحالف هذا المشروع مع الاتحاد السوفيتي هو السبب في هذه المعاداة؟ كلا. أزعم أنه علي عكس هذا القول الشائع لم يكن هذا التحالف إلا رد فعل من قبل القوى الوطنية العربية في مواجهة خصومة الغرب لها. فالسبب الحقيقي لهذه المعاداة هو خوف الغرب من ان يصير الوطن العربى - الذي يحتل منطقة شاسعة واقعة علي جنوب اوربا والغنى بالثروة النفطية - مشاركا ذا بال في المنظومة العالمية. فوظف الاستعمار اسرائيل كرأس رمح للاجتياح العسكري المتواصل ضد البلدان العربية حتى تخلص من زعامتها التحررية.

وعلى كل حال تم قلب هذه الصفحة من التاريخ ويقول الخطاب الجديد إن الانفتاح قد جاء ليضع حدا "لاخطاء الماضى" وليفتح ابواب تنمية متعجلة قائمة علي اسس "صحية". وسبق أن رأينا أن الواقع يكذب هذه الادعاءات تكذيبا وأن السياسات الجديدة قد أوقعت حركة الاندفاع نحو التنمية بل وكسرت آمال الوحدة في الوطن العربى حتى تفانمت النزاعات الداخلية. وأخيرا ادت الى كارثة اجتماعية أنهت قدرته على النهضة.

فالهدف الحقيقي لاستراتيجيات الولايات المتحدة في المنطقة - وقد انحازت اوربا في صفها - انما هو إعادة كوميترادورية اقتصاداتها وسياساتها. ومن اجل انجاز الهدف كيفت واشتطن سياساتها طبقا لظروف مختلف "الاقاليم" التى حددتها هي.

أولاً: فصلت منطقة النفط الخليجية عن بقية الوطن العربي وفرض عليها احتلالاً عسكرياً حول دولها الى نوع من المعميات المسلحة عن أى قدرة علي التحرك المستقل سياسيا وماليا.

ثانياً: تقرر ايضا فصل المغرب عن المشرق. فمصير المغرب فى هذه الخطة منوط بما قد ينجم عن مفاوضات بينه وبين الاتحاد الاوروبى، علما بأن انضمام المغرب فى الكتلة الاوروبية انضماما شاملا وخالصا هو امر مفروض من حيث المبدأ وبالتالى فان العلاقات الخاصة بين اوربا والمغرب التى يدور الحديث عنها من وقت لآخر هنا وهناك تسعى الى اقامة "مشروع متوسطى" استكمالا للاتحاد الاوروبى. و الصيغة المستعملة فى هذا الصدد هى صيغة "الخمس زائد الخمس" والمقصود الدول الخمس اعضاء فى الاتحاد المغربى (موريتانيا والمغرب والجزائر وتونس وليبيا) والدول الخمس المتوسطية اعضاء فى الاتحاد الاوروبى (البرتغال واسبانيا وفرنسا واطاليا واليونان). ولكن المشروع يبقى خاليا من أى مضمون محدد فلم تشخص نوعية المزاي الاقتصادية المحتمل الاستفادة منها من وراء المشروع ولم يدرس مدى التناقض بين الانفضليات التى قد تمنح للدول المغاربية وبين نص معاهدة الاتحاد الاوروبى. فالمشروع لا يبدو أن يكون "فكرة" عائمة فى الانتظار حتى تتوفر الشروط التى قد تجعلها قابلة للتنفيذ.

علما ايضا أن عددا من القضايا التى تخص مستقبل المنطقة لم تجد بعد حلاً لها، مثل أزمة الجزائر ومصير ليبيا التى فرضت الولايات المتحدة عليها حصارا قاسيا والنزاع حول الصحراء المغربية.

ثالثاً: طورت واشنطن خطة شاملة بالنسبة الى "الشرق الاوسط"، وهى خطة يتم تنفيذها بالفعل حالياً. ويسمى المشروع - كما هو معروف - الى إنجاز اندماج اقتصادى شامل بين اسرائيل و"الاراضى المحتلة" (التي ستحول فى هذه الخطة الى نوع من البانطوستان اى الكيان المطلوب من سيادة دولية) والأردن، ثم ربط لبنان وسوريا ومصر الى هذه العصرية فى مرحلة تالية. ويرمى المشروع بالاساس الى فتح مجال للتوسع الاقتصادى الاسرائيلى من خلال إعطاء

امتياز خاص لصادرات هذه الدولة للمنطقة وحمايتها من منافسة الدول الاخرى (وخاصة الآسيوية) الأكثر فعالية في المنافسة على صعيد عالمي. فمما تجدر الإشارة إليه هنا هو أن انجازات اسرائيل الاقتصادية ليست باهرة. وهذا هو اقل ما يمكن أن يقال عنها. فلم تحقق صناعاتها درجة مقبولة من القدرة التنافسية في الاسواق العالمية، شأنها في ذلك شأن الدول العربية! لذلك جاءت المنظمات الدولية في نجدتها فوافقت على إعطائها امتيازاً استثنائياً يتناقض تماماً مع المبادئ "المقدسة" المعلنة من قبل منظمة التجارة الدولية. والبنك الدولي الا وهي سيادة قانون المنافسة في اسواق عالمية مفتوحة!

وفي اطار هذه الخطة يعرض تأويل احادي الاهداد لاتفاقيات مدريد واورسو يتناقض تماماً مع نص قرارات الأمم المتحدة بشأن اقامة الدولة الفلسطينية وحق عودة اللاجئين اليها، وذلك بالرغم من أن الاتفاقات المذكورة قد اكدت هذه المبادئ. فالسياسة التي يتم تنفيذها حالياً على ارض الواقع تسعى الى اقامة كيان مسلوب السيادة شبيه لما كان الامر عليه في البانتوستانات السيئة السمعة التي اقامتها سلطات الابرتهايد في جنوب افريقيا قبل نصف قرن والتي تفككت في اعقاب تصفية النظام العنصري. فتأتى هذه السياسات لتكرس ما قامت به سلطات الاحتلال خلال ربع القرن الاخير سعياً الى تخريب الانشطة الانتاجية في الاراضي المحتلة بالوسائل العديدة المعروفة مثل حرمان الزراعة من الحصول على مياه الري والاستلاء على اراضي لاقامة مستوطنات يهودية ولاغراض عسكرية اودون مبرر مذكور وفرض ضرائب فاحشة لصالح الخزانة الاسرائيلية وهدم البنايات الحيوية للنقل والمواصلات والخدمات الاجتماعية.. الخ. هكذا تحولت اغلبية سكان الاراضي المحتلة الى ايدى عاملة رخيصة تبحث عن وسائل معيشتها بالهجرة اليومية لاسرائيل، بعد ان سلبت من مصادر العمل في وطنها. ولا يعترف المشروع بسيادة الكيان الفلسطيني فيكبله بقيود مسبقة تلفى حقه في وضع نظم ضرائبية وجمركية ومالية خاصة له. كما لا يأخذ في ع الاعتبار احتمال عودة اللاجئين.

على ان هذا المشروع سيظل هشاً لا يستطيع ان يوفر حداً أدنى من الاستقرار طالما استمر شعب فلسطين يناضل من اجل حقوقه الشرعية الكاملة.

هذا بالاضافة الي ان المشروع يقوم على فرضية مزيد من تهميش مصر في المنطقة

وليس ثمة ما يضمن ان النظام المصري سيقبل للابد هذا الوضع غير الطبيعي. يدعى الخطاب الذي تروجه وسائل الاعلام ان هذا "السلام" من شأنه ان يفتح من تلقاء نفسه ابواب التنمية الاقتصادية المتعجلة على صعيد المنطقة جميعها . هذا الادعاء كذب خالص. فلن ينتج تنفيذ المشروع عدا مزيدا من تهيش الوطن العربى في المنظومة العالمية وتحويله الى "عالم رابع" كما يقال.

اضيف الي ذلك ان المشروع الأمريكى يترك دون اجابة عددا من المشاكل الرئيسية مثل مستقبل العراق الذى فرضت واشنطن عليه حصارا مدمرا ودور تركيا وإيران.. الخ كما يترك مناطق العالم الرابع العربى (السودان والصومال واليمن) دون حل لمشكلة تهيمشها تهميشا شاملا وغرزا فى التفكك المجتمعى.

خلاصة قولنا هي ان الليبرالية لم تحرك عجلة التنمية، بل على عكس ذلك اوقفت تماما المسيرة نحو التقدم. فالقوة النفطية نفسها لم تنتج عدا رفاهية استهلاكية دون تأسيسه على قاعدة توفر تقدم القدرات الانتاجية. إلا أن هذه الرفاهية الظاهرية قد لعبت دورا فعالا في إضفاء نوع من المصداقية على الانفتاح وجعله مقبولا من شرائح واسعة من الشعب. ولكن من طابع الرفاهية الاستهلاكية أن تكون معرضة للانقلاب السريع. وهذا هو ما حدث بالتحديد عندما انفردت الولايات المتحدة بالقرار فى شؤون النفط فاحتلت الخليج عسكريا وحولت دولها الى محميات واستولت على الأموال التى كانت تلك الدول قد وظيفتها فى الاسواق المالية العالمية من اجل "ضمان مستقبلها" وبشكل عام ازمع ان السياسات المتبعة في مرحلتنا اقليميا وعالميا لا تسعى الى إعادة بناء نظام عالمى جديد كما يقال ولا تستطيع ان تتغلب على الازمة الهيكلية للرأسمالية، فلا تعدو أن تكون ما أسميته سياسات ادارة الازمة لا غير.

ملاحظات ختامية

اعتمدنا في هذا البحث على البيانات المنشورة في أوراق البنك الدولي، ولاسيما في دراسة حديثة بعنوان "التنمية الاقتصادية والتعاون في الشرق الاوسط وشمال أفريقيا" بإشراف اسحق ديوان ولن سكوير (واشنطن- نوفمبر ١٩٩٣). ومن المعروف ان دراسات البنك الدولي تقدم صورة محسنة للواقع في الإقليم وتبالغ في تقدير انجازات سياسات الانفتاح دفاعا عنها من حيث المبدأ. إلا ان البيانات هذه - بالرغم من التشويه المذكور - تقدم لمن يجيد قراءتها صورة للكارثة التي أصابت الوطن العربي خلال ربع القرن الأخير.

سبق ان تناولت موضوع "إدارة الأزمة" في كتابات أخرى اذكر منها:

- مؤسسات بريتون وودز، خمسون عاما بعد إنشائها، النهج - عدد ١ - دمشق ١٩٩٣.

- مستقبل الاستقطاب علي صعيد عالمي، اليسار- عدد ٥٥- القاهرة ١٩٩٤ والوحدة، عدد ١٠٦، الرباط ١٩٩٤.

- شروط إنعاش التنمية، المستقبل العربي- عدد ١٩١-بيروت ١٩٩٥

- حول مفهوم القومية- الطريق، عدد ٣- بيروت ١٩٩٤.

تصدير

التعاون بين منتدى العالم الثالث بقيادة الأستاذ الدكتور سمير أمين في داكار ومركز البحوث العربية بالقاهرة ، تعاون بعيد المدى وعميق الجذور ، وقد تعمق أكثر بعبور نشاط سمير أمين الى القاهرة في السنوات الأخيرة ووجوده بيننا في المركز عضواً بمجلس إدارته

وقد أدى ذلك لتنشيط المشروعات المشتركة ، ليس فقط على المستوى العلمى أو الفنى، وإنما أيضاً من حيث تعميق وتجاوز وجهات النظر العربية والإفريقية على نطاق واسع .

وكان موضوع التطور الرأسمالى فى بلدان أفريقيا والوطن العربى مرتبطاً بالسياسات الجديدة للنظام الرأسمالى العالمى ، هو شاغل الباحثين فى المنطقتين مع ضغط سياسات التكيف الهيكلى من جانب المؤسسات الدولية من جهة ، وضغط النظم الاجتماعية والسياسية القائمة على جماهيرها من جهة أخرى ، مما جعل التساؤل لا يقتصر على عملية التحول نحو النظام العالمى فقط ، بل يتعلق بطبيعة الحركات الاجتماعية والتحالفات الشعبية المحتملة فى ظل هذه السياسات .

لقد اتفق رأينا على ألا تأتى الدراسات التى ستعرضها هذه السلسلة قاصرة على البعد الاقتصادى أو حتى الاقتصاد السياسى وحده ، بل يمتد البحث الى الأفاق الاجتماعية فى عدد من المجتمعات العربية لتصبح مجموعة الدراسات العربية والإفريقية دليلاً واسع الأفق للمثقف العربى والإفريقى على السواء .

القاهرة صيف ١٩٩٥

منتدى العالم الثالث - داكار
مركز البحوث العربية - القاهرة

المحتويات

ص	مقدمة الدكتور سمير أمين
ج	
٥	مقدمة المؤلفين
	الفصل الأول :
٧	مقاربة نظرية لأسس التحالفات السياسية والأزمة
	الفصل الثاني:
٣٥	تاريخية التركيبة - توازنات وأدوار
	الفصل الثالث :
٦٩	لبنان بعد الطائف - توصيف ودلالات
	الفصل الرابع:
١٠٣	خطة الإعمار - الإثماء الغائب
١٣٩	الملاحق :

مقدمة

هذا الكتاب محاولة لرصد الخيارات المتاحة لتطور لبنان، بعد التغيرات العميقة التي أحدثتها الحرب الأهلية في بنيتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وبعد ما أسفرت عنه بدايات الحل الذي اتفق عليه ممثلو السلطة اللبنانية برعاية عربية ودولية في مدينة الطائف السعودية سنة ١٩٨٩.

القراءة الاولى للاحتتمالات التي ينفتح عليها لبنان اليوم تستوجب التوقف امام عدد من المشكلات الراهنة والملفات التاريخية التي حكمت نشوء لبنان كوطن ودولة وفرضت اشكالاً محددة لتطوره اللاحق.

ولعل احدي السمات البارزة «للخصوصية» اللبنانية هي التداخل العميق بين العوامل الداخلية والخارجية في تحديد مسارات تطور البلاد، والتأثير الواضح لهذا التداخل في اللحظات الحرجة التي تشكل منعطفات، أو عتبات تحول في موازين القوى السياسية، أو بصورة أوسع، في الخيارات الكبرى ذات البعد المستقبلي الاستراتيجي.

هذه الرؤيا المركبة للحاضر والماضي، للدخلى والخارجي، هي أساس منهج تحليلي، يستند الى ما أمكن من معطيات احصائية، وهي قليلة واهياناً نادرة، يطمح الى تشخيص الأهداف، والسبل، والوسائل التي قد تؤهل لبنان للخروج فعلاً من الدورة المجهنمية للحروب الأهلية وشبه الأهلية، التي ما برحت تتكرر، كلما تهيأت لها الأجواء المناسبة، منذ القرن الماضي.

وهذا الطموح لن يتحقق، حكماً، باكتشاف حاسم ينجزه تحليل ويدفع وجهة التطور في مساره، ولاجهده منفرد يقدمه باحث، أو مجموعة باحثين، أو حتى حركة سياسية. إنه عملية تنهني تدريجياً، وتتسع لكل جهد، وبحث، ورغبة صادقة في تلمس الموضوعي، وفي تشخيص المصالح الحقيقية لأكثرية اللبنانيين. ويبقى الحوار، الذي يعترف بجزئية حقائقه، ونقص مداركه، وثغرات مناهجه، والذي يصير، في المقابل، على طموحه لمشروع للوصول الى الاكتمال يبقى هذا الحوار السبيل الأفضل لبناء ثقافة سياسية، بالمعنى الشامل للسياسة، تؤسس لحركة بناء جديدة، لخيارات جديدة تضع المصالح العليا للبلاد وشعبها في أعلى مراتب الأولوية.

ونأمل أن يكون هذا البحث، بكل ما يعترف به من قصور، وما لا يعترف، مساهمة في جدل يشق طريقة بثبات في ثقافتنا وممارستنا السياسية.

الفصل الأول
مقاربة نظرية
لائس التحالفات السياسية والائزمة

الاطار النظرى:

يفترض تناول مستقبل التحالفات السياسية فى لبنان، الاعتراف بالتغيرات التى أرسنها التحولات الاقتصادية والسياسية والثقافية على مستوى العالم، ومن ناحية أخرى، يستلزم هذه التناول دراسته تفصيلية لواقع تشكل لبنان الحديث، أى تشكل هياكله الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

وإذا كانت المتغيرات محمّلنا إلى النظرى بما هو اطار تحليلى للظواهرات التى تتقاطع وتتناقض على أرضيه الداخل والخارج، فإن مقارنة الواقع المحلى وابرار عناصر شكله وافق تطوره تتيح لنا فهما أفضل للامكانية المتوافرة امام القوى والحركات الاجتماعية مهما كان توصيفها أو وضعها الراهن.

ونستطيع ايجاز المتغيرات الحالية فى ثلاث ملاحظات نكاد نراها تتحول الى مسلمات تتحكم بشكل أو بآخر بأطر التحليل والاستنتاجات الخاصة بالفكر السياسى.

أولى هذه الملاحظات هى الانقلاب الهائل فى الجغرافيا السياسية العالمية الذى نتج مباشرة عن تفكيك النظم الاشتراكية السابقة وعن التفتت الذى أصاب الاتحاد السوفياتى السابق. ولعلنا لا ننع فى التكرار عندما نعيد الى الأذهان الصورة الحالية للعلاقات الدولية: فالمتغيرات النوعية التى عصفت بالوقائع العالمية أسقطت توازنات كثيرة فى السياسة والاقتصاد. أقلها عفا التوازن الدولى الذى اختل نتيجة لانتهااء الحرب الباردة فاختلت معه التحالفات التى كانت تقوم فى ظل الثنائيه القطبيه وضاق بذلك هامش المناورات السياسية، وأكثرها عفا هو الانفجار الهائل للمكبوت الثقافى والدينى والعرقى الذى تأسس بمجمله على الفصل الذريع لسياسات الاندماج الوطنى التى مارستها ايدولوجيات التحرير ونماذج الأنظمة الاشتراكية السابقة.

ونزعم ان هذا الانقلاب فى الجغرافيا السياسية لا يرتب تغيرا فى التحالفات السياسية فقط، بل يضع على جدول أعمال التاريخ أولويات نظرية تتعلق بالمفاهيم التى مارستها الدولة الحديثة كأحد أهم أشكال الادارة السياسية فى عالم النهضة الغربية الحديث. والنقطة المركزية فى اعاده الترتيب هذه، تطل بالدرجة الاولى، الحدود النظرية لمفهوم الدولة الوطنية، وخاصة مفهوم السيادة فى زمن يعبر فيه العالم من التدويل القائم على الاعتراف بحدود الدول وسيادتها نحو العولمة التى «تدعى» تحويل العالم الى مدينة مفتوحة أمام رؤوس الاموال ووسائل الاعلام والاتصال وتبادل السلع والمعلومات. وإذا كانت العولمة كمفهوم تشترط التجانس فى مجالات الحياة الانسانية كلها، فان هذا التجانس الذى كان ادعاء للرأسمالية منذ صعودها، لن يتحقق الآن نتيجته للأسباب نفسها التى منعت من تحقيقه فى الماضى. فالاستقطاب* المرافق لهذه الظاهرة أى للعولمة ينتج التفاوت فيها ومعها، ويمنع أية امكانية لتطور متكافئ بين المراكز والاطراف. يستطيع بدوره ان ينتج تجانسا ولو بالحد الأدنى. ولعل السجال الفكرى الدائر اليوم فى الغرب حول المفاهيم المتعلقة بمرحلة الانتقال من الدولة الى العولمة** تظهر مدى الاضطراب البنىوى الذى يلحق بالمفاهيم السائدة نتيجته للتغيرات المستجدة فى الوقائع الاجتماعية والسياسية التى رتبها التحولات فى الانساق المعرفية كنتيجة للثورة التكنولوجية الحالية.

وهذه الملاحظة المعرفية تستدرج من الاولى وتتأسس عليها فى آن بمعنى ان التغيرات الكيفية فى نظام - العالم Systeme- monde هى نتيجة للتراكمات المعرفية النوعية التى رسمت معالمها الثورة التكنولوجية الحالية، وهى تطرح على بساط البحث من جديد مجموعته الأفكار المتعلقة بأنسنة الحياة الاجتماعية، أى مفاهيم الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وتطل حقل تحركها المعرفى بالذات أى حقل تحركها فى ارتباط قوة العمل بسوق العمل والأجر وتقسيم العمل على أساس وطنى ودولى، ومفهوم الطبقة، وبالتالي قضايا

* سمير امين، مستقبل الاستقطاب على صعيد العالم . الطريق. العدد ٣، السنة ١٩٩٤، ص ٤

** انظر، Alain Touraine: Critique de la moderite et Particulierement le chapitre: Naissance du Sujet.
- Gallimard, Paris, 1992.

تشكل الحركة الاجتماعية والقوى السياسية أى قضايا الصراع الاجتماعى برمته وأهمية هذه الملاحظة تنأتى من كونها تتصل بالتحول الذى يطال مفهوم التغيير الثورى الذى دشنته الثورة الفرنسيه وارتست معاييره كأسلوب مرتبط بالانتقال من القديم الى الجديد، أى الانتقال من مجتمعات الامتيازات والحكم المطلق والانقسام الاثنى للمجتمع الى مجتمعات الدولة المدينة والحقوقية بالمعنى السياسى والاجتماعى للكلمه. ولا يجوز النظر الى هذه الثورة المعرفية المتأتية عن الثورة التكنولوجية باعتبارها درجة أعلى فى سلم التقدم العلمى فحسب، لانها تجاوزت فى رأينا الحدود الكمية فى الثورة الصناعيه الاولى والثانيه التى أسست للحياه العصريه وأنساقها. فالروبوت او الرجل الآلى ليس تطبيقا تكنولوجيا بسيطا لهذه الثورة، بل هو نجل واضح شديد الاهميه لها، لأنه لا يعدل فى حيز الانتاج الصناعى والزراعى وعناصره ومعدلاته فقط، بل يعدل ايضا فى الرؤية الاجتماعية لمفهوم العمل وعناصره الاساسيه* كما ان التكنولوجيا الأحيائية لن تبقى فى مساحات المختبرات والعلماء، بل انها ستكون شديدة الأثر فيما يتعلق بالثورة الزراعيه والعمال وفئات الفلاحين المرصوفين، فى المرحلة السابقيه، وهى بالتالى تلقى الاتجاهات الحاليه لتفتت العمل على المستوى الدولى وتعدل فى رسم صورة الاعتماد المتبادل كعنصر اساسى من عناصر العولمة الاقتصادية الذى يتضمن فى اذهان العلماء الاقتصاديين للعالم الثالث مفهوم الثورة الزراعيه كأحد اشكال البدائل الممكنة للتنمية.

ونزعم ان الثورة التكنولوجية الحاليه ليست تحديا فقط كما يظن بول كيندى على العالم قهره، بل انها احد الاحتكارات الخمسة التى تقتصر حيازتها على المراكز المتقدمه كما يقول سميرامين** وتحدياتها العمليه وتأثيراتها التطبيقية تتجاوز حدود اصولها العلميه والصناعية، لانها عدلت وتعدل فى رأينا الخلفية النظرية التى كانت تتحكم بالتحليل والمناهج المستخدم لفهم ما يجرى حولنا، وهى الآن تتقدم وحيدة لفهم الآليات الجديدة التى تتخطى فى

* انظر Voir ie Monse Dilomatique No,1993

اشاره الى التحليلات التى يقدمها الفكر القومى: انظر بيان الى الامه..

السنوات: ٩٢، ٩٣، ٩٤. المؤتمر القومى العربى الثالث- الرابع - الخامس، وايضاً تحليلات الاحزاب الشيوعية العربيه.

** سمير امين/الاستقطاب، مصدر مذكور سابقا.

حدودها الامكانيات الحقيقية للمجتمعات المتقدمة فتتيح لها التكييفات اللازمة من أجل دوام سيطرتها على الاجزاء الاخرى من العالم. وفي هذا الصدد يعتبر د. يوسف الصايغ عن حق ان التحليلات السابقة او الحالية* التي تأسست على حتمية انهيار الرأسمالية من جراء تناقضاتها مسئولة الى حد كبير عن هذا التغيب لدور التكنولوجيا الكثيفة في تعديل المضمون المعرفي لمفهوم التغيير وآليات الانتقال. ونستطيع ان نقول ان الموقف الحالي من مفهوم الثورة، باعتبارها مفهوما ماضوياً يتجلى في هذه الرؤية السلبية لحركات التحرير، ويقدم دليلاً حياً على تآكل الادراك السابق لمفهوم التغيير ليس في خطاب الغالب فقط حيث تختلط في هذا الخطاب مفاهيم الثورة والارهاب، بل أيضاً في خطاب المغلوب، حيث تنخرط التيارات الفكرية المتصارعة والمختلفة (الشيوعية، القومية، وحتى الليبرالية الوطنية) في لعبة المراجعة النقدية على ارضية الخصم ودخل حدود حقله المعرفي. هكذا يهمل الجميع لأفكار تعدد مسئولية فشله السياسي، ويرتبط بهذا القبول بالطبع محاولات التبرؤ من الماضي عبر تقديم تنازلات سياسية لا تعدل المسار الزمني الحالي فقط بل تتجاوزه الى رسم حدود المستقبل وغاياته.

اما الملاحظة الثالثة والاخيرة، فهي تخص ما أسميناه النتائج الفكرية التي ترتبها هذه التحولات، فالانسانيه تعيش لأول مرة منذ قرون في حالة السديم النظري. والصورة الحالية تشير الى سيادة الاتجاهات النفعية «البداية» القائمة على محاولات اعادة النظر بالطبيعة الانسانية، واحلال الاصطفاء الطبيعي مكان الاصطفاء الاجتماعي، والتمايز العرقي مكان الطبيعة الانسانية الواحدة التي كانت في أساس افكار العدالة والمساواة في القرن الثامن عشر. ولعل العودة عن ذلك هي الأساس النظري لممارسة الارهاب الفكري** من قبل الذين يظنون انفسهم اكثر تقدماً وريقاً، والارهاب الفكري المضاد، لاولئك الذين يعتقدون انهم مضطهدون يرتدون الى ذواتهم لئلا جدار الدفاع باسم الهوية الثقافية، والنتيجة المنطقية لذلك هي ما يتفق عدد من المفكرين على تعريف مضمونه بـ «امبراطورية الفوضى».

وتدعو هذه الفوضى الى نبذ القواعد والقوانين في الاقتصاد ونبذ النظر والتنظير والخط من

* انظر يوسف الصايغ في كتابه «التنمية العvisية» مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٤.

** انظر الآن تورين، نقد الحداثة. مصدر مذكور سابقاً، الفصل الأخير، نقاط الوصول.

قيمة المنطق والسجال الفكرى فى مجال الفلسفة والسياسة والعلوم.. وتدعو الى القبول بالوقائع كماهى، منظوراً اليها من وجهه نظر الغالب، فيستخدم هيجل بالشكل المبتذل لمعادلة الواقعى بالعقلاني واعتبار ما حدث نهاية للتاريخ وغوذج الرجل الغربى هو «الرجل الاخير»*.

واذا كنا نمارس قبولاً مبدئياً لهذه الملاحظات الثلاث باعتبارها تعجليات واقعية - حقيقية للتحولات العميقة التى هزت المنظومات الفكرية والاجتماعية السائدة خلال النصف الثانى من هذا القرن، الاشتراكية منها والرأسمالية، وإذا كانت الاشتراكية المحققة لم تصمد امام هذه التحولات فتساقطت تطبيقاتها السياسية والاجتماعية، فاننا نرى ان الفكر الرأسمالى نفسه الذى يتصدر واجهة الادعاءات بامتلاك الحقيقة، يمر بأزمة مصداقية كبيرة نتيجة للمآزق المتتالية الناتجة عن شروط التطبيقات الفعلية الموضوعية للرأسمالية فى الغرب وما يرافقها من تناقضات تتجلى فى احوال الاقصاء والالغاء مكان الاخوة وحقوق الانسان (الموقف من العمال المهاجرين، والوافدين والاجانب). وهى تناقضات تتجلى فى تفاوت متفاقم بين الفئات الاجتماعية، والغنى غير الناتج عن القوى المنتجة أو ما يسميه جورج قرم اقتصاد الفساد والرشوة والمافيات وتجارة المخدرات، ولعل التيار الفكرى النقدي للحدثة كمفهوم اجرائى يؤكد الاشكالات التى تعانىها هذه الحدثة فى التطبيق الفعلى لمقوماتها ومبادئها فى المراكز وفى الاطراف**.

هذا العرض النظرى نراه ضروريا للمساعدة فى فهم العناصر المؤثرة فى أى تحالف سياسى مستقبلى وخاصة فى فهم الآليات الجديدة للتغيير.

وسنحاول فيما سياتى قراءه تحولاتنا المرتقية فى لبنان فى ظل هذه المتغيرات النوعية فى الفكر والسياسة والاجتماع، ونحن نرى ان مستقبل لبنان والمنطقه قد تحدد على ضوء هذه المتغيرات، النظرية منها والاقتصادية والسياسية، لكن الاساس الموضوعى اتبنى فى رحم السياسات والممارسات الاقتصادية والاجتماعية، المحلية والاقليمية.

* إشارة إلى كتاب فوكوياما، «نهاية التاريخ والرجل الأخير».

** جورج قرم: الفوضى الاقتصادية العالمية - دار الطليعة ، بيروت ١٩٩٤.

فى توصيف الازمة

يشير تداول كلمة ازمة الى وجودها الموضوعى فى حياتنا العامة، فالحديث عن الازمة يرافق كل النقاش الذى يتناول مظاهر الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، ويذهب بعضهم الى جعلها ازمة مفتوحة فى وطننا العربى، بالاضافة الى كونها تتجاوز العالم العربى الى العالم الواقع خارج المراكز المتقدمة باكملة، واذا كانت ازمة الوطن العربى بعيدة الغور فى التاريخ الحديث، الذى حمل اسئلة النهضة ولا يزال دون امكانية لايجاد اجابات دقيقة وصالحة عن تلك الاسئلة فان ما تشهده مجتمعاتنا العربية من ركود فى المستويات كافة لا يتصل فقط بانعدام اليقين الناتج عن فشل الاجابات المقدمة التى انبثت فى سياق المنظومات الفكرية للدولة الحديثة، بل يتصل ايضا وبدرجات كبيرة بالموقف المانع «الكامن» دائما لدى هذه الاجابات القسرية الذى دعمته التحولات العميقة فى الفكر والسياسة على مستوى العالم، ونستطيع تلمس هذا الموقف فى الممارسة النظرية لجميع القوى الاجتماعية فى الوطن العربى، من الاحزاب السياسية اليسارية التى يرتبط الرفض لديها بتصنيفات سياسية واستدراكات تنطلق من اعادة النظر فى مسارها النظرى والعملى، إلى الحركات الاسلاميه، المختلفة، بتأسس الاحتجاج والرفض لديها على رؤيه سكونية للدين والتاريخ معاً.

هذه المقدمة ضرورية لفهم الآليات التى تتحكم بمسار الازمة فى المجتمعات العربية. وإذا كانت الخصوصية المحلية تعيد انتاج هذه الازمة حسب تقاطع العناصر الموضوعية لها وتشكلها، فاننا نرى أن ازممتنا فى لبنان تنتمى الى تداخل عناصر ثلاثة نودها بالوليات اعتبارية لها مدلولها فى سياق التحولات السياسية الجارية فى المنطقة وفى العالم، وبالتالي لهامدلولها فى اعادة النظر بالمفاهيم السائدة لدى القوى السياسية المختلفة:

١- **العنصر الاول، العنصر الداخلى**، ونزعم هنا ان الازمة الحانقة التى تسيطر على المناخ السياسى فى لبنان تعود بالدرجة الاولى الى غياب الحياة السياسية بمعناها العلمى، وغياب الحياة السياسية، وان كان نتيجة من نتائج الحرب الطويلة فى لبنان، الا انه يرتب اشكالا مرضية للممارسة السياسية، يجعل النظر فى ضرورة ملحة واولوية مطلقة لدى النخب والمثقفين والمعنيين بالشأن العام. فلقد ادى اتفاق الطائف كإحدى النتائج المباشرة للحرب الاهلية، الى

تجديد ازمة انغلاق دورة الحياة السياسية، فالتوازنات التي قام عليها وبها، خاصة بعد ان تحولت معظم قوى المعارضة السياسية للنظام الى جزء من هذا النظام والليات الواقعية التي مورس الطائف من خلالها أى استناد مهمات تمثيلية طائفية - مناطقية لقوى الحرب والامر الواقع، كل ذلك ادى الى نوع من الانقطاع بين الحياة الاقتصادية والاجتماعية والحياة السياسية الرسمية ومؤسساتها، هذا الانقطاع يحول دون قيام معارضة سياسية وطنية تتمحور حول القضايا الرئيسية للبلاد وتبعث حياة جديدة متطورة فى مجمل الواقع السياسى اللبناني.

ان هذا المشهد يرتب اولوية مطلقة لاعادة بناء المعارضة السياسية، واذا كانت السلطة تستخدم منازعاتها على الحصص بحجة إرخاء الطائف من أجل مصادرة الخطاب المعارض فان هذه المصادرة التي تبدو فى الظاهر فى مصلحة اهل الحكم والسلطة، لا تلبث ان تظهر على حقيقتها فى السلوك الاجتماعى، الشعبى خاصة، السلبى من السلطة، ويظهر ذلك فى مستويين: الاول هو الانصراف الكلى او الجزئى للجماهير عن السياسة، وربما كان هذا الانصراف هدفاً ضمناً للسلطة السياسية، والثانى الاحتقان الفئوى المذهبى الذى ينعكس على ممارسة الاقصاء او الالغاء لاطراف كانوا حتى تاريخ قريب اطرافاً فاعلين فى الساحة السياسية. وعندما يصبح الالغاء او الاقصاء ممارسة سياسية، فلن يعود بالامكان التحدث عن الديمقراطية، وبالتالي فان مشاعر الخوف والحذر والغبن والاحباط تتقاطع عند الفئات الاجتماعية المختلفة فتعرض التوافق الاجتماعى للانهيار. واذا كانت الوحدة الوطنية هي الانخراط الكلى للفئات الاجتماعية فى الفعل السياسى، كان التوافق يبنى عادة حول ثوابت السياسة الاجتماعية وسيادة القانون والحقوق المدنية.

ونزعم أن اولوية التحليل لهذا المستوى أى للعنصر الداخلى تكتمل فى هذا الوقت بالذات أهمية خاصة حيث تظهر هشاشة السلام الداخلى فى السلبية التى تميز علاقة الحركة الاجتماعية بالقضايا الاساسية للوطن، وفى ظل غياب الاحزاب الوطنية عن الفعل السياسى، التى كانت حتى الامس القريب مركزاً للاستقطاب الاجتماعى والسياسى، عن ساحة الفعل والقرار الرسمى والشعبى. وتنجلي مظاهر الازمة السياسية فى تلك الميول والتوجهات الفكرية التى تجعل من ثقافة الخيرة عنواناً للممارسة الاجتماعية والثقافية فى البلاد. ففى غياب وحدة

القياس يصح الحكم على الامور وتقييم الافعال مسألة تخضع لاعتبارات متغيرة تتدخل فيها عناصر لا موضوعية فتعدل الاحكام تعاللتغيرات المتسارعة.

٢ - **العنصر الثاني، هو العنصر الخارجى،** واعتباره ثانياً يتأسس، فى رأينا على الاحساس بالمستولية تجاه المسار الذى تأخذه الاحداث. وتدعى ان قوة هذا العنصر التى تبدو عظيمة فى الظاهر، مستمدة بالدرجة الاولى من العنصر الداخلى وتشكله التاريخى. وفى قراءة متأنبة لتاريخنا الحديث نستطيع ان نرى يوضح ان هذا العنصر، يشتد او يضعف تبعاً لاشتداد التوافق الاجتماعى أو انفكاكه، فيتحول الى قدر محتوم فى لحظة اختلال التوازن الذى تحدثه عناصر ضغط اخرى وافدة، تؤدى الى اعادة ترتيب عناصر الضعف والقوة فى المستوى الداخلى. وتحفل الذاكرة بمثل هذا الاختلال اواخر الخمسينات مثلاً، حيث أدى الصعود القومى العربى فى معادلات الداخل اللبناني السياسى الى زيادة ضغط العنصر الخارجى والذى تمثل بالانزول الاميركى على الشواطئ اللبنانية. وايضاً اواخر الستينات، حيث مثل دخول المقاومة الفلسطينية على خط التوازنات الداخلية، ذروة القوة للعنصر الخارجى، فانفك عقد التحالف الاجتماعى الذى اتبنى فى مطالع الستينات مع الدولة الشهابية* وكانت النتيجة المباشرة، اندلاع الحرب اللبنانية سنة ١٩٧٥.

ونحن نرى ان المبالغة فى الحديث عن العنصر الخارجى فى تحليل البيانات المحلية والخارجية هو دخول فى متاهات التحليل الايدىولوجى التبريرى والتى لا تؤدى الى فهم حقيقى لواقع الازمة وبالتالي لايجاد آلية للتجاوز قابلة للتحقيق، لان قوة هذا العنصر تستمد مشروعيتها من تربة العنصر الداخلى ومعادلاته.

٣ - **اما العنصر الثالث، فهو التحولات الفكرية والثقافية الجارية فى العالم،** وازعم هنا ان هذه التحولات قد لاقت قبولا ليس فقط لانها سارت بموازاة علاقات القوة التى فرضتها، بل لأن اساسها الموضوعى قد بدأ بالتشكل فى ارض الواقع مع انبثاق ثورة المعلومات التى اتاحت تصميم الايدىولوجية الكونية بواسطة ثورة الاتصالات، هذه الثورة التى اخترقت الجدار الايدىولوجى وبرزت الاشكاليات المترتبة على الانغلاق القائم على التعميم والظلامية التى

* نسبة إلى الرئيس فؤاد شهاب ١٩٥٨ - ١٩٦٤..

طبقتها ايدولوجيات الحزب الواحد مهما كان انتماؤه ماركسيا، أو ليبراليا، أو دينيا.. فى إطار الأنظمة التى قامت. خارج المراكز الرأسمالية المتقدمة، واذ كانت مسألة القبول تبدو اشكالية فى فكرنا السياسى، فذلك لأن هذه الفكرة قد سارت دائما بموازاة الممانعة ورفض النماذج التى رافقت العلاقة مع الغرب و«التحديث» القسرى الذى كان يعمم بادوات غير ديمقراطية. ويشير القبول الى الاستتباع والاندماج «الكلى» فى الثقافة العالمية السائدة، وهو قبول يتأسس فى لبنان على تاريخ قديم من العلاقات مع الغرب تدعمت ركائزها عبر الانهيارات الفكرية والعقائدية والتنمية التى خضعت لها الانظمة السياسية العربية الاخرى.

ويكتسب العنصر الثالث اهميته فى المرحلة الحاضرة لانه يشكل نافذة العبور الى علانية الموقف اللبناني من التنمية الرأسمالية وتدعيم صوابية الاختيار التاريخى.

نعود الى العنصر الاول، أى العنصر الداخلى، باعتبار اولى لونا فى قراءتنا لخريطة التحالفات السياسية المستقبلية، مزودين هذه المرة بمؤشرات دالة حول الازمة وتحليلاتها فى السلطة السياسية، وتفكك الحركة السياسية بصورة عامة وتفتت العوامل الاجتماعية لهذه الحركة. ونستطيع ايجاز المؤشرات فى مستويين: مستوى السلطة أى مجموعة الحكم، ونهجها واسلوبها فى إدارته، حيث تتحكم فى هذا الاداء مجموعة معايير لا تتفق ومعالن الفكر السياسى الحديث، أو المستوى النقيض، حيث تبدو الاستجابات كأغما تتقاطع بشكل سلبى مع الاتجاهات الفكرية التى تعصف بالعالم.

فى المستوى الاول، أى مستوى الاداء السياسى للسلطة، لا يستجيب هذا الاداء ولو بالحد الأدنى لظموحات الشرائح الاجتماعية المختلفة، فالطائفية والمذهبية والجهوية والمحسوبية وحتى العشائرية التى تتحكم بهذا الاداء لا يمكنها ان تؤدى الى خلق توافق مجتمعى هو حاجة ماسة وضرورية فى أعقاب مرحلة التفتت والانقسام التى احدثتها الحرب فى جسد هذا الوطن.

اما المستوى الثانى، فان العلاقة بين السلطة والمجتمع تتجلى اعراضها فى غياب معايير الكفاءة والفاعلية، وفى مصادرة القانون الذى يحمى حقوق المواطنين وفى تفشى الفساد والرشوة والانتهازية والمحسوبية، وهذه الصفات السلبية مرافقة دائما للانتماء ما تحت الوطنى، أى الانتماء الطائفى والمذهبى والجهوى الذى اعاد وسيعيد انتاج مجتمع الحرب وبجهض

بالتالى الاحلام المبنية فى سياق مشروع الدولة القادرة على حماية نظامها بواسطة القانون، وحماية مجتمعها بواسطة الضمانات الاجتماعية.

ان هذه التجليات تحصر اهتمامنا التحليلى فى هذا المستوى، حيث تبدو اعادة الاعتبار للحركة الاجتماعية الداخلية هى المهمة الاولى لاستعادة الفعل الاجتماعى الذى يبنى معايير من داخله ويرمج اولوياته بناء على قضايا المركزية ومصالحة الاستراتيجية.

واذا كانت هذه العودة الى الداخل المحلى وتركيز الاهتمام عليه ليست سهلة فى ظل تضاول وزن العوامل الوطنية والاقليمية التى تفرضها التحولات العالمية الاخيرة، الا اننا نرى ان نقطة الانطلاق هى فى فهم مسار تشكل وبناء الحركة السياسية.

كيف نستطيع اعادة بناء الحركة السياسية فى لبنان؟

وما هى شروط ومستلزمات بناء هذه الحركة؟

شروط ومستلزمات بناء هذه الحركة:

لا نبالغ فى القول ان شروط بناء الحركة السياسية يتوقف على امكانية حسم أسئلة ثلاث، تنبنى فى تقاطعاتها وتعاوضها وفى الاجابة عليها، عناصر هذه الحركة واهدافها وحقل اشتغالها.

هذه الاسئلة الثلاثة هى اسئلة الحوار الوطنى، وهى تتناول كما تتطلب عناصر الواقع: سؤال الداخل المتعلق بالنظام الطائفى، وسؤال الخارج ويتصل بعلاقة لبنان مع محيطه وخاصة مع سوريا، والسؤال الثالث، يطال تشكل البنى الداخلية فى ظل التحولات المعرفية والسياسية الاقليمية منها والدولية.

لامبالغة فى القول، ان السؤال الاساسى للبنانى أى لبنانى، لأية فئة او طائفة انتمى، هو مستقبل النظام الطائفى، واللبنانى اليوم وبعد ست عشرة سنة من الحروب يعيش مأزق العلاقة بين طموحة لتجاوز هذا النظام، الذى ان لم يكن السبب الوحيد للحرب، فهو احد الاسباب الرئيسية فيها، وبين احساسه بالانتماء الى هذا النظام الطائفى، وهذا الاحساس الذى كرسته الحرب وغياب الدولة طوالها : واذا كان جميع اللبنانيين يعتبرون، ولو نظريا ان بناء دولة

الحقوق، أى دولة المواطنين هو السبيل الوحيد للعبور نحوينا الوطن، فان هذه المسألة تمر بمتعرجات كثيرة تجعل من هذا الطلب مسألة خاضعة لاعتبارات مرحلية وراثة تؤدى الى أفرانها من مضمونها الاساسى: فمن قائل بدولة حقوق الطوائف الى قائل بحقوق الافراد، وهذه الاقوال تنطلق جميعها من مرجعية نظرية واحدة أى مفهوم الدولة الحديثة، ولكن لتضيف الى هذه المرجعية خصوصيات محلية تجعلها تتفوق على المرجعية نفسها*.

ربما كان موضوع الخصوصيات الذى نبني عليه وية فرضيات التعددية الثقافية موضوعا مهما وسؤالاً أساسيا من أسئلة الحوار الوطنى، الا اننى افضل اعتبارة عنوانا فرعيا يدخل فى السؤال الاساسى: أى نظام نريد؟ نظام طائفى ام ديمقراطى حقوقى؟

ونزعم ان النقاش الذى دار حول الغاء الطائفية السياسية يهمل الهدف الاساسى من فكرة وموضوع الدولة الحديثة، وهو بناء دولة المواطنين، وحقوق المواطنين بصرف النظر عن انتماءاتهم الطائفية والمذهبية: وربما اللاقت للنظر هنا موقف امراء الطوائف من هذا المجال، حيث تتباين مواقفهم تجاهه، مع اننا نرى ان رفضهم لالغاء الطائفية هو نقطة التقاء أساسية بينهم لأن هذا الإلغاء يزيل قدرتهم على التحكم بالقرار السياسى* ومهما كانت أهمية السؤال فاننا نعتبره تفصيلاً فى السؤال المركزى: أى نظام نريد، أية دولة حقوق؟ نظام وطنى وحقوق مواطنين افراد احرار، ام نظام لفدرالية طوائف وحقوق طوائف وجماعات؟

وعلى اجابتنا على هذا السؤال تتوقف فعاليتنا فى المستوى المحلى وفى المستوى الخارجى فاما ان تتجه الى بناء وطن ديمقراطى يكون موضع اندماج وطنى، واما ان تتجه الى ما تحت الوطنى، أى الى بناء طوائف ذات حقوق فى كيان فدرالى طائفى فتحيل الطائفة الى وطن، ونعبر من الكيان الأرقى والاسع الى الكيان الاضيق والمغلق، أى من الوطن الى الطائفة.

اما السؤال الثانى، فهو ذلك السؤال الهام الذى نبني عليه رؤيتنا لمستقبل لبنان ودورة فى المنطقه، وهذا السؤال يصبح اكثر حدة مع وصول المفاوضات الى نقطة حاسمة، وهى فتح باب «السلام» ومهما كان موقفنا من الاتفاق الذى تم بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل، الا

* انظر بول سالم وفريد الحازن فى الانتخابات النيابية فى لبنان، مركز الدراسات اللبنانية، بيروت ١٩٩٤.

ان ما انتجه هذا الاتفاق هو اكبر بكثير مما نظن، لقد دخل التطبيع السياسى مع اسرائيل مرحلة من الجديدة، بات معة استقبال الملك حسين لزعماء اسرائيل فى قصره، والاعلان عن المعرفة القديمة بينهما لا يشكل انتهاكا للمصادقية العربية، لقد انتهى الحرم، وما تبقى تفاصيل تدخل فى موضوع الاجراءات التنفيذيه. ونحن نزعم ان نتائج المفاوضات ستكون عظيمة لاثر على مستقبل لبنان ودورة فى المنطقة وبالتالى هى عنصر محدد لعلاقات لبنان بمحيطها العربى اولا ثم الاقليمى. وفى نقاش هذه المسألة نتوقف عند مستويات ثلاثة:

* لبنان الماضى، أى دور لبنان السابق.

* لبنان الحاضر، ازمة الراحة وعناصرها المحلية والخارجية.

* لبنان المستقبل، ماذا ينتظره وما هو دوره؟

فى المستوى الاول نقول باختصار شديد، ان دور لبنان السابق تحدد وغا وازدهر فى ظل معادلات سياسية واقليمية ودولية شديدة التناقض، وفى ظل لوحة سياسية عربية شديدة التعقيد، لقد لعب لبنان فى السنوات السابقة التى امتدت حتى السبعينات دورا مؤسسا بدرجة كبيرة على الاوضاع السياسية العربية وخياراتها الاقتصادية فقد لعب دور وساطة بالغ الأهمية بين البلاد العربية والمراكز الغربية وكان انتعاش نظامه المصرفى نتيجة فعلية للمتغبرات السياسية التى حصل فى البلاد العربية فى الستينات والخمبات الاشتراكية لانظمتها الاقتصادية من جهة و للطفرة البترولية التى كرسنها التناقضات السياسية والاقتصادية مع الغرب فى لحظة تاريخية محددة من جهة أخرى. ولن اتوسع كثيرا فى هذه النقطة حيث ان دراسات كثيرة أكثر تخصصا قد اسهبت فى شرح الشروط الموضوعية لنمو وتوسع دور لبنان*.

اما فى المستوى الثانى، أى لبنان اليوم، فان التعرف على الحاضر لا يجوز أن يهمل

* انظر على سبيل المثال: جورج قرم: انفجار المشرق العربى، دار الطليعة ١٩٨٨.

سمير مقدسى، كمال حمدان، الياس سابا فى «الأزمة اللبنانية ابعادها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية» (ندوة) منتدى الفكر العربى، عمان ١٩٨٨.

ايضا (لبنان وآفاق المستقبل) - ندوة - مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٩٢.

المتغيرات الاقليمية والدولية، وليس سقوط النظام الاشتراكي وانفراد الولايات المتحدة بالهيمنة بقليل التأثير في حياتنا السياسية والاجتماعية، ونحن نعتقد أن صيغة الاتفاق على إنهاء الحرب كان نتيجة مباشرة لهذا الانفراد، بمعنى آخر كان تحقيق احدى نتائج عاصفة الصحراء واعادة ترتيب الاتجاهات السياسية في المنطقة. ان الدعوة الى السلام ورعاية مؤتمر مدريد لمفاوضات السلام بين العرب واسرائيل ليس سوى ثمرة فجة لهذا الانفراد ومحاولة لاعادة ترتيب البيت العالمى بما يخدم توجهات الولايات المتحدة الاميركية وحلفائها في المنطقة، ونزعم ان النتائج الفعلية المترتبة على مفاوضات السلام لم تظهر بعد، وخاصة في المستوى الاقتصادى وفي ما نعتقده تغير ضرورى في الحياة السياسية العربية. ونرى ان لبنان، هذا الوطن الصغير داخل مجموعة بلدان المشرق العربى يخضع اكثر من غيره للتأثيرات المختلفة التى تعصف بالمنطقة، وتتقاطع في بنيتها الهشة تناقضات الخارج مع صراعات الداخل التى لم تنته بعد، وهذاما يضى على التناحر الداخلى حدة تتجاوزالمعقول فى اكثر الاحيان.

ويمستطيع المحلل السياسى ان يرى بوضوح ان الازمة الاقتصادية الخانقة في لبنان، ليست ناتج الدمار الذى أحدثته الحرب اللبنانية فقط، بل هي ناتج لمجمل التغيرات التى حدثت فى الاوضاع العربية والدولية خلال العشرين سنة الماضية، ويرى الدكتور الباس سابا ان جذور الازمة الاقتصادية التى يعانىها لبنان اليوم تعود الى ما قبل الحرب اللبنانية، فهى فى جزء منها ناتجة عن اعتبارات هيكلية بنوية، لأن تركيبة الاقتصاد اللبناني وغط عمله كانت قد اصبحت متنافرة مع ظروف المحيط العربى ومعطياته، كما ان تراكم التشوهات الاقتصادية- الاجتماعية التى انطوى عليها النظام الاقتصادى اللبناني كانت قد اصبحت ثقيلة العبء*.

ويساند هذا التحليل ويدعمه تقرير ايرفد الشهير سنة ١٩٦٢ الذى اشار الى هشاشة الوضع الاقتصادى اللبناني، ويرى التقرير ان الاختلال الذى يخترق بنيته الاقتصادية ناتج عن الاعتماد الكلى لهذا الاقتصاد على عناصر غير محلية متأثرة بصورة كلية بالمتغيرات الخارجية أكانت اقليمية أو عالمية.

* الياس سابا: مستقبل الأوضاع الاقتصادية في لبنان - لبنان وآفاق المستقبل - مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩١.

كيف تتجلى هذه الهشاشة الاقتصادية في مراجعة التكتلات الاقليمية وما هو مستقبل لبنان الاقتصادى؟

ان الازهام التى تغلف الرؤية الصحيحة للأزمة الاقتصادية الحالية تحول فى رأينا دون البحث عن مخارج حقيقية للأزمة اللبنانية، ونستطيع ان نستطرد قليلاً فى هذه النقطة لنطرح اسئلة حول الاولويات فى مشروع اعادة اعمار لبنان، ونرى ان خطط اعادة الاعمار تقلل من اهمية المتغيرات التى تحول دون دور متعاطم للبنان فى القطاع المصرفى حيث لم يعد لبنان ملجأً مالياً على حد قول د. كمال حمدان، اوفى قطاع السياحة، حيث اصبحت هذه الصناعة احدى العناصر الضرورية فى كل اقتصاديات البلاد العربية ويرى د. الياس سابا ان لبنان لا يمكن ان يتحرر من تبعيته المفرطة للخارج (والناجمة اصلاً عن اعتبارات هيكلية بنيوية) الا عن طريق دخوله تجمعات اقتصادية بتكامل اقتصاده معها وتفسح المجال واسعا امام نشاط قواه البشرية ومبادرتها*.

هذه الرؤية التى يشترك فيها كثير من الاقتصاديين اللبنانيين** تجعل من علاقات لبنان بمحيطه العربى ضرورة لا تستمد أساسها الموضوعى من التاريخ فقط، بل من الشروط الموضوعية الحالية التى أرسنها التطورات المتلاحقة فى منطقة الشرق الاوسط، وعلى هذا الموضوع يتوقف مستقبل لبنان، فاحتفاظه بدور مميز فى ظل المشاريع المطروحة لتطوير علاقات ثنائية بين اسرائيل وبعض البلدان العربيه، ومهما كانت نتائج هذه المشاريع، ودوره السابق كملجأ لرؤوس الاموال النفطية او كوسط مالى وخدماتى لم يعد يملك حظوظ النجاح والازدهار التى عرفها من قبل... وينطبق هذا الاستنتاج على معظم فروع الخدمات بما فيها السياحة..

هكذا تكتسب العلاقة مع سوريا اهمية استثنائية، ليس باعتبارها موضوعا سياسيا تمليه

* المصدر السابق، انظر أيضا رأى سمير أمين بالنسبة لهذه النقطة، التحالف الوطنى الشعبى، ملاحظات سريعة، ورقة غير منشورة.

** كالدكتور سمير مقدسى، وكمال حمدان... انظر تعليقات الأساتذة على ورقة د. سابا، الأزمة اللبنانية، مصدر مذكور سابقاً.

الهراجس الامنية فقط، بل باعتباره يتأسس موضوعيا فى المستوى الاقتصادى والاجتماعى
ومس بالتالى مستقبل لبنان فى المنطقة. فعلاقة لبنان بمحيطه العربى وخاصة سوريا يجب ان
تتعدى فى رأينا المسألة التاريخية والسياسية، لتصبح تعبيراً عن الحاجات المشتركة التى
تطرحها الجغرافيا السياسية، والمنطق السياسى لعالم اليوم حيث لا مستقبل للكيانات الصغيرة
الا إذا استطاعت ان تجد لنفسها موقعا مميزا فى الأطر السياسية الكبيرة . ولا شك ان ميل
النظام العالمى الجديد للتكتلات الاقتصادية والسياسية الكبيرة ما فوق الوطنية يظهر بوضوح
فى الحراك الدولى الاقتصادى والسياسى الراهن، ربما كانت المجموعة الاوروبية مثلا على ذلك
لكن « النفط » ايضا تقدم دليلا اكثر وضوحا. بالطبع ان هذا الميل للتكتلات الكبيرة يتقاطع
مع ميول اخرى للتفكيك والتفتيت (يوغوسلافيا، اثيوبيا، السودان ربما ..) وربما بلدان اخرى
كذلك.. لهل يكون العالم العربى مكانا للتجميع او للتفتيت؟ ان ذلك مرهون بالقدرة على فهم
المسار العام والتقاط الفرص المتاحة الآن اكثر من أى وقت مضى لانجاز تعديلات اساسية فى
الانظمة السياسية، ولا تاحة الفرصة لمشاركة القوى الاجتماعية المختلفة فى القرارات العربية
للبلاد.

اما بالنسبة للبنان، فان موضوع ارتباطه بمحيطه العربى وخاصة بسوريا يجب ان يعبر نحو
فهم سياسى للموضوع، ونزعم أن نقل الموضوع الى الجغرافيا السياسية يشكل فرصة لجعل
موضوع العلاقات موضوعا وطنيا أى يهم جميع اللبنانيين، ويقوم على فهم حقيقى لموقع لبنان
وأفاق دوره المستقبلى وخاصة الحاجة الموضوعية لعلاقة مميزة ومستمرة مع سوريا تفتح لة آفاقا
رحبة باتجاه المحيط الاوسع الذى هو العالم العربى، ونقاش هذا الموضوع لا بد ان يتجاوز
المهارات والمزايدات السياسية، والادهام ايضا باتجاه استعادة موقعة العلمى والموضوعى فى
النقاش كأحد موضوعات الحوار الوطنى الداخلى. انه جزء من رؤية سياسية متكاملة للبنان
ومستقبله فى ظل المشاريع المطروحة على المنطقة.

واذا كانت علاقة لبنان بمحيطه العربى وخاصة بسوريا هى عنصر اساسى من عناصر
الاندماج الاجتماعى فى لبنان باعتبارها لا تزال موضوعا خلافيا فان مسئولية كبيرة تقع على
السلطة السياسية وقدرتها على ادارة الشأن العام الداخلى والخارجى، كما يرتب مسئولية اكبر

على القوى الديمقراطية المعثرة فى توضيح الملابس التى تحيط بهذه العلاقة والعمل على تكوين رأى عام وطنى يخلصها من الانتهازية والمحسوبية. ذلك لأن مسألة الاندماج الوطنى هى اكثر العناصر المحاحا فى حاضرن لبنان ومستقبله، ونحن نرى ان الظروف الحالية مواتية نسبياً لخلق مناخ سياسى يساعد على انجاز الوحدة الوطنية فالعنصر الخارجى الذى كان دائماً حاضراً فى تشكل القوى الاجتماعية وقدرتها على الضغط، بنى معادلاته خارج لبنان وقوة السياسية مما يسمح فى رأينا للعناصر الداخلية بأن تكون أكثر تأثيراً فى خيار التوحيد والاندماج. وإذا كان البعض يرى فى المعادلات الحالية تهميشاً للبنان فى الحركة السياسية الإقليمية، فإن ذلك فى رأينا سيشكل فرصة حقيقية لاعادة بناء الحركة السياسية تأسيساً على عناصر داخلية وخاصة تلك العناصر التى تفرضها التحولات فى السياسة الاجتماعية فى لبنان وما يتصل منها بالتصحيح الهيكلى الذى يقوده البنك الدولى وصندوق النقد الدولى، وما يتصل أيضاً بالتخلى عن سياسة الدعم وخاصة التخفيف من دعم القطاعات الاساسية فى حياة الناس أى الصحة والتعليم، والتنصل من دور الدولة فى قطاع الخدمات الضرورية عبر اعتماد سياسة التلزم التى كما نعلم تهرق المواطنين واصحاب الدخل المحدود، الذين يشكلون الى الآن الاكثية الساحقة من الشعب اللبنانيى.

والتساؤل الملح الذى يواجهنا هنا ليس فقط القلق الناتج عن تبدل فى السياسات الاجتماعيه، بل يتجاوز ذلك بالتحية البحث فى التحولات النوعية التى طالت البنى الاجتماعية على مدى سنوات الحرب، والتحولات هنا تطال اعادة ترتيب القوى الاقتصادية والاجتماعية التى تركزت على مدى عشرين سنة من الحرب الاهلية.

وإذا كانت وثيقة الطائف قد كرست امراء الطوائف إدارة سياسية للبلاد، فإن هؤلاء الامراء لا يحكمون فقط التوجه السياسى، بل اصبحوا يتحكمون بالقرار الاقتصادى عبر تراكم الثروات عن طريق المضاربة والتجار بالسلح والمخدرات وغير ذلك.

والناظر الى اللوحة الاجتماعية فى لبنان اليوم، يرى تطابقاً مذهلاً ما بين القرار السياسى والقرار الاقتصادى، ولقد بلغ التطابق اعلى درجاته مع دخول رفيق الحريري الى رأس السلطة وهو رجل اعمال كبير، فأصبح التمييز بين السياسة الاقتصادية العليا للدولة والمصالح الخاصة

لمجموعة الاثرياء الذين انتجتهم الحرب اللبنانية فى الداخل وفى الخارج، امراً لا يمكن بلوغه بسهولة، وقد نستطرد فى هذه النقطة باتجاه اكبر وأوسع، فنربط بين هذه التركيبة الاجتماعية-الاقتصادية- السياسية التى تدير الحكم فى لبنان، وما بين المشاريع الاقتصادية المطروحة للمنطقة، حيث يغلب على هذه المشاريع الطابع الخدمائى الذى يتناسب مع الاثراء السريع ومع الاموال السائلة القابلة للانتقال بسرعة.

ولعل السجال الذى دار على مدى السنتين المنصرمتين، والذى لا يزال يدور الآن حول الاولويات فى خطط اعادة الاعمار يشير الى الاشكاليات المترتبة على الاختلاط الحاصل بين المصالح الاقتصادية (الشخصية) للمجموعة السياسية وبين المصالح الوطنية والشعبية، ونزعم ان هذا الاتجاه يزداد تعمقا ولا يبدو انه مرشح للتعديل او التبدل.

ان الاتجاه العام للاحداث يشير الى نجاح الترسمة العالمية للمنطقة، وبعيدا عن الافراط فى التفاؤل فان الاحتفالية التى احبط بها الاتفاق الاردنى - الاسرائيلى ثم ما تبعها من تصريحات وقرارات حول اقتسام المياه والدخول فى شراكات اقتصادية يؤكد السير الحثيث نحو اعادة ترتيب أخرى لاقتصاديات المنطقة. ولعل المقارنة بين الكلمة التى القاها جورج بوش فى افتتاحه لمؤتمر مدريد، وبين كتاب شمعون بريز «الشرق الاوسط الجديد» تظهر بوضوح ان الافكار المتداولة فى الغرب تلتقى عند اهداف استراتيجية تعتبر أساسا لما يسمى النظام الاقليمى فى الشرق الاوسط: الهدف الاول تأمين النفط، وتأمينه هنا يعنى جعله بأمان عن طريق الحماية المباشرة (وجود القوات الاميركية فى الخليج) للمنطقة وعن طريق فك النزاعات الاقليمية وخاصة الصراع العربى - الاسرائيلى، ولعل هذا هو جوهر الاندفاع الاميركى لرعاية ودفع مفاوضات السلام. الهدف الثانى، هو الهدف التاريخى فى استراتيجية الولايات المتحدة، أى التحكم بالموقع الاستراتيجى للشرق الاوسط الذى يقع على مشارف القارات الثلاث، واهمية ذلك لاستراتيجية الولايات المتحدة بالتحكم عن بعد.

مستقبل التحالفات السياسية فى لبنان

سمة الشفافية التى تميز حركة المجتمع اللبنانى، نتيجة لهذا الهامش ولو الضيق الذى وفرتة بنيتة السياسية والاجتماعية تتيح للمحلل السياسى والاجتماعى ان يقرأ بسهولة نسبية، ما

هو وراء الخطاب السياسي الرسمي الذي يطالنا به اركان الحكم اللبناني عن مستقبل لبنان ودوره في المنطقة.

ونود في هذا المجال ان نميز بين الوظيفة والدور. نسمى وظيفة تلك التصورات التاريخية والسياسية البعيدة التي كانت في اساس نشوء لبنان وتطور اتجاهاته الاجتماعية والسياسية* أى الاسباب العالمية والاقليمية التي أسست لدور لبنان الحديث؛ والدور هنا مجموعة العوامل الطبيعية والبشرية، التي ميزت لبنان بموقعه الجغرافي وطاقاته البشرية وموارده الطبيعية والتي تكاملت مع وظيفته في فترة تاريخية محددة.

ولن نكرر ما سبقت الاشارة اليه من تغيرات في الوقائع الاقليمية، اكان ذلك على مستوى النظم السياسية، ام على مستوى النظم الاقتصادية داخل الوطن العربي، ولا التغيرات الاقليمية فيما يخص المشاريع المستقبلية لبلدان اخرى كتركيا، وايران، واسرائيل بالدرجة الاولى، إن ننظر الى هذه التغيرات باعتبارها مؤثرة بدرجة كبيرة على وظيفة لبنان التي ارتبطت تاريخيا بوقائع اخرى سياسية- اقليمية وعالمية.

والاشارة الى فقدان الوظيفة او التقليل من اهميتها في سياق التحليل هو التأكيد على العنصر الداخلى في تركيب التحالفات السياسية في لبنان، أى التقليل من اهمية العنصر الخارجى. واذا كان البعض يرى في هذه العلاقة الراهنة مع سوريا مصادرة لمعادلة الدولة بما تعنيه من قرار سياسى فذلك لا يشكل اختلافا عن القول بفقدان الوظيفة، أى ان قرار لبنان السياسى لم يعد ذا شأن فى المعادلة الاقليمية، وبالتالي السماح للعبة الداخلية بماهى نتيجة مباشرة للاقتصادى هذه المرة بأن تأخذ مجراها.

ولا شك ان هذه الوجهة فى التحليل تتأسس كما اشرنا سابقا على الاعتراف بالتغيرات التي هزت المنظومات الفكرية والايديولوجيات واعادت رسم الجغرافيا السياسية للعالم ومقاربة موضوع التحالفات السياسية ومستقبلها فى لبنان. وهى لايد ان تأخذ بالاعتبار وقائع المشهد

* لن اتوسع في هذه النقطة وأحيل القارىء الى «المسألة اللبنانية خصوصيتها، ومكانة العوامل الخارجية فيها» المتروك في الاستراتيجية الدولية» . دار الفارابي، بيروت ١٩٩٣.

السياسى-الاقليمى والعالمى بما هو اتجاه لفك النزاعات، وبالتالي حل المسألة الفلسطينية وانهاء الصراع العربى - الاسرائيلى، ووقائع المشهد الاقتصادى، بما هو عولة الاقتصاد وفتح الحدود وتعميم آليات السوق وربط الاسواق المحلية بالسوق العالمية التى تتحكم فيها دول المراكز. ونحن نقرأ التطورات السياسية فى لبنان منذ ١٣ تشرين الاول ١٩٩٠ تاريخ اخراج الجنرال عون من القصر الجمهورى وانهاء التمرد، على ضوء التطورات الاقليمية (عاصفة الصحراء، نزول الجيوش الامريكية فى الخليج، مفاوضات السلام...) كنتائج فعلية لها فبعد عاصفة الصحراء وهزيمة العراق امكن انتهاء التمرد فى لبنان. وبعد البدء بمفاوضات السلام، ودخول لبنان مرحلة السلم الاهلى وركوبه قطار المفاوضات، وفى ظل ظروف اقتصادية داخلية بالغة التعقيد، امكن لرفيق الحريرى وفى اتجاهات سياسية واقتصادية محددة، هى جزء من الرؤية السياسية الجديدة، للنظام العالمى. وبصرف النظر عن قبولنا او رفضنا لهذا الشكل او ذلك من الرؤى السياسية والاقتصادية، او قبولنا ورفضنا للمفاوضات، وبعبداً عن انجيازنا لهذا الشكل او ذاك من الادارة السياسية للبلاد، فنحن نرى ان مكونات المشهد الاقتصادى- الاجتماعى فى لبنان بدأت تأخذ اشكالا نافرة ولكنها مع ذلك شديدة التعقيد والتركيب، تتقاطع فيها اتجاهات الرفض والقبول بنسب متفاوتة.

هذا المشهد ينسجم مع المرحلة فى مستوياتها العالمية وما أنتجت من حوارات نوعيه، والاقليمية وما أنجزته من تمهيد للطريق نحو التسوية وما تعد به بعد ذلك، والمحلية، حيث تتخبط الاحزاب الوطنية منها أو الطائفية المحلية فى ازمة تبدو مستعصية على الحل. وفى هذه المرحلة التكوينية التى يعاد فيها تشكيل البنى والوظائف الخارجية للنظام اللبناني المنهك والمفكك، يصعب التمييز بين الداخلى والخارجى. لذلك يبدو المشهد الداخلى ساكناً، راكداً بينما تتناوب نشوات الرفض والاحتجاج على توازنات الخارج ومعه، فى عملية تركيز شديدة على الصراع مع العدو الاسرائيلى.

وإذا كنا نعترف بأن الاساس الموضوعى للمسار الذى يتدفع فيه لبنان قد ترسخ خلال الحرب، حيث نسفت القاعدة المادية لدور لبنان ووظيفته السابقة (دور الوساطة، الخدمات المصرفية السياحة، الترانزيت) ووظيفته كنافذة ليبرالية على عالم مغلق ومستند للعداء مع

اسرائيل فاننا نرى بوضوح ان هذا المسار يتساند مع قوى اجتماعية وسياسية داخلية، هي الاخرى قد اكتسبت دورها وربما تشكلت بالكامل خلال الحرب وفي ظل التحولات النوعية التي عرفتھا المنطقة والعالم.

ان الدلالات الاجتماعية لهذه الرؤية تتأسس على التغيير الذي اصاب التركيب الاجتماعي في لبنان، ولعل الحزب الاجتماعي الذي اصاب الفئات الوسطى على نطاق واسع، الأجراء منهم بشكل خاص والحرفيين، وصغار رجال الاعمال والتجار واصحاب المهن الحرة، ذو دلالة في هذا المجال. فالافتقار ضيق حدود هذه الطبقة فنشأت على هوا مشها فئات طفيلية استطاعت في الحرب تكوين ثروات طائلة في الداخل والخارج عن طريق السمسرة، والتهريب، والاتجار بالسلاح وقرض الخوة والاستيلاء على المال العام، وهذه الفئات تتقاطع مع السلطة السياسية الحالية عن طريق الثروة، وهي تشكل في رأينا تحالفا عضويا في الاتجاه السياسي الراهن بالرغم من الخلافات الثانوية التي يبرز فيها صراع المصالح اكثر مما يبرز فيها تصارع الاتجاهات السياسية وبالتالي فان السلطة تساندها الثروة تلعب وحيدة على الحلبة مشروعا الاقتصادى، أى محاولة اعادة بناء البنية التحتية لتكون قاعدة لانطلاقة اقتصادية قادرة على المنافسة، تستعيد دور لبنان السابق في المنطقة، وهذا المشروع يقوم على قراءة سياسية لمستقبل المنطقة تعتبر ان التضاريس والتضؤات التي لا تزال تظهر على سطح الحياة السياسية في منطقة الشرق الاوسط هي الى زوال، وان الصلح والتطبيع مع اسرائيل قد بدأ ولن يتوقف وان قطار الحل سيصل الى هدفه عاجلا ام آجلا. في ضوء هذه القراءة، تبرز سوق الشرق الاوسط كركن أساسى من أركان المشروع، فلا بد من فتح الحدود امام البضائع والرساميل والتبادل الحر، وهذا يتطلب زوال مساحة العداء عن طريق التطبيع الثقافي وتبادل المعلومات والخبرات وبما ان ذلك هو شأن معمول به بين الدول العربية، فان ترجمة هذه الكلمات التي وردت في كتاب شمعون بيريز (الشرق الاوسط الجديد) تعنى السماح لاسرائيل بالاندماج في المنطقة لتصبح عضوا فاعلا وقائدا فيها ولها.

لكن المتفائلين في لبنان، اصحاب المشروع يرون امكانية تقاسم الادوار مع اسرائيل، فلبنان يشابه مع اسرائيل في امور كثيرة، فاسرائيل دولة صغيرة، مواردها الاساسية هي الطاقة

البشرية التي تتجلى في قدرة الانتلجانسيا وقطاعات التكنوقراط على مواكبة الصناعات المتقدمة او ما نسمية التكنولوجيا الطبيعية Technologie de pointe ولبنان ايضا يمتلك طاقة بشرية كبيرة تستطيع ان تكون قاعدة أساسية لبناء قدرة تنافسية في الشرق الاوسط ونحن نرى ان الموقف السياسى الداخلى وخاصة مواقف الانتلجانسيا والتكنوقراط (مهندسون، اطباء، محامون) ورجال اعمال ايضا يتأسس على هذا الفهم، ويضيف اليه افكارا حول امكانية توظيف العلاقة المميزة مع سوريا لصالح توسيع مساحات الاستثمار ومساحات الفعل الاقتصادى. وفي اعتقادنا ان هذه الرؤية تشكل الخلفية النظرية لهذا الموقف الحائر الذى تقفه شرائح مختلفة من المشروع فهي تارة معه، وتنظرعندئذ الى الفوائد التي يمكن ان يجنيها لبنان اذا استطاع ان يواكب التطورات الاقتصادية السياسية في المنطقة، وهي تارة ضده، عندما تظهر في الممارسة علامات الاقصاء الاجتماعى ومظاهر البؤس والافقار المتزايد للكثير من الشرائح الاجتماعية، والذي يبدو أنه احدى نتائج الازدهار الاقتصادى الموعود.

ولا نستطيع ان نفهم هذا الركود السياسى، وخاصة الفشل في تجميع او اعادة تكوين معارضة ديمقراطية البناء على هذه الرؤية، حيث اننا نرى تراجع السجال مع المشروع ، أى مشروع الشرق الاوسط اولا وخفوت الاعتراض على الاداء الحكومى ثانيا؛ وتبدو مساحات الانتظار تتسع وتزايد، وتزايد اعداد المستقيلين من السياسة والعازفين عن الانخراط في نقاش ما يجرى حولهم.

ويكتسب المشروع قدرة ومشروعية، بقدر ما تتراجع مساحة النقد والاعتراض عليه في الداخل، ويقدر ما تتزايد حظوظ نجاح مشروع الشرق الاوسط في الخارج الاقليمى، وفي ظل هذه اللوحة المعقدة والمتشابكة، يبدو الفعل الاعتراضى الذي تمثلته الحركة الاصولية هو الآخر يفقد حريته في الاعتراض والنقد، ونحن نرى ان لهجة النقد للمشروع بما هو مشروع اقتصادى خافتة الى حد كبير، بينما الذى يتصاعد خطابا وممارسة هو العداء للصهيونية، وفي لبنان يبدو التقاطع في المصالح والتحالفات ما بين قوى هذا المشروع والحركة الاصولية ظاهرة للعيان، ولعل الموقف المتنبس للحركة الاسلامية من الشركة العقارية والاوتستراد العربى (الذى سيصبح قريبا الاوتومستراد الذى تحدث عنه بيريز أى يصبح الاوتومستراد الشرق اوسطى باعتباره

سيخترق اسرائيل باتجاه بلدان الشرق الاوسط الاخرى، يعبر عن تناغم اكبر ما بين الحركة الاسلامية والمشروع الاقتصادي الذي ترسم معالمه في المفاوضات المتعددة الاطراف وفي المفاوضات الثنائية بين الدول العربية واسرائيل.

اذا كان نجاح مشروع الشرق الاوسط كاحد السيناريوهات التي تعد للمنطقة محتملا ويمكننا وبتلك حفا وافرا من النجاح، فان الركود السياسي آيل الي تزايد، ولا شك ان استخدام تعبير الركود السياسي ينتمى الى قراءة سياسية مختلفة تعطى الاولوية للسياسى وتتابع تراثاً امتد منذ بداية عصر النهضة حيث ابتدأت رحلة السياسة مع استعادة كتاب السياسة لارسطو، كتنتمى للمحاولة النهضوية بالعودة الى اليونان كما عادت كل الفنون والآداب قافزة فوق قرون طويلة هي القرون الوسطى، فالركود السياسي لا ينتمى الى لغة العصر، حيث تغيب السياسة فى ثنايا اولويات اقتصاد السوق. ومهما كانت صحة الادعاءات المتعلقة بالفصل بين السياسى والاقتصادى الا ان الملاحظ ان السياسة هنا لا تؤخذ بمعناها الارسطى ولا بالابعاد التى اكتسبتها مع «الامير» لمكيافلى، بل هي السلطة، اجهزة وادارة، وهي بهذا المعنى ضرورة موضوعية لادارة الثروة، وهنا تكتسب فكرة تحالف السلطة والثروة كامل قوتها، وتستعيد السياسة دورها باعتبارها فى خدمة الاقتصادى ولكنها ايضا إحدى نتائجه. اليس ذلك ما حصل ويحصل فى لبنان؟ فالاولوية المعطاة للاقتصادى تجعل من معادلة الثروة والسلطة اساسا لكل تحليل، ولعل تفاصيل المشهد العالمى بما يقدمه لنا من تحليلات لهذه المعادلة يدعم هذه الرؤية (ظاهرة برلسكونى فى ايطاليا، كارلوس منعم فى الأرجنتين.. وغيره) ولعل تفاصيل فضائح فساد السلطة السياسية فى الغرب تشير الى منحى آخر فى العلاقة بين الاقتصادى والسياسى: هكذا أدى اسقاط حكومة عمر كرامى فى ٦ أيار ١٩٩٢ إلى إعادة ترتيب العلاقة ما بين الاقتصاد والسياسة فى لبنان دافعا بالاقتصادى الى الواجهة. ويؤخذ الاقتصادى هنا، ليس بمعناه الكلاسيكى باعتباره قائما على قوى الانتاج، بل باعتباره قوة رأس المال المالى. والحق السياسى به هنا معناه تسخير السياسة لخدمة رأس المال هذا: هكذا يغيب العقل السياسى عن المسرح الفعلى، وتبرز السياسة. وغنى عن القول ان الحركة السياسية تقوم على قوى اجتماعية محددة تجد مرجعيتها في الفهم الكلاسيكى لمعنى السياسة. ويتطابق هذا الفهم

مع الحالة اللبنانية الخصوصية حيث تبدو السياسة الآن محصورة فى كيفية ادارة الشأن الاقتصادى فى البلاد ، وتغيب بذلك السياسات الاجتماعية عن اهتمام رجال الحكم والادارة السياسية.

ونرى ان «الخصوصية» اللبنانية وظروف الحرب قد لعبت دورا كبيرا فى مجال تحالف الثروة والسلطة فالهجرة اللبنانية كأحد مكونات البنية المجتمعية اللبنانية، والتهجير اثناء الحرب، اديا الى تكوين ثروات كبيرة فى الخارج، كما ان قوى الحرب تنامت ثرواتها فى الداخل من جراء الاتجار بالسلاح وتهريب المخدرات ومصادرة الاموال العمومية. ومع حلول التسعينات وبداية السلام الاهلى، كانت ثروات الخارج بحاجة للعودة الى الوطن تحت ضغط التغيرات المأساوية فى بلدان الاغتراب وخاصة افريقيا والخليج، وتقاطعت حاجة هذه الثروات الخارجية والداخلية مع ظروف دولية واقليمية فرضت السلام فى لبنان، واذا كانت قوى الحرب قد دخلت التسوية السليمة فى لبنان من الباب الضيق فى بداية الامر، فانها لم تلبث ان استولت على السلطة فى مرحلة لاحقة عبر تحالفها مع الثروة. ونستطيع ان نرى بوضوح العلاقة الوثيقة بين السلطة السياسية والاثرىاء الجدد فى لبنان. ولعل هذا يفسر الاداء السياسى الجديد للحكم الذى يتناقض مع الاعراف التاريخية اللبنانية، القائمة على توزيع الحصص بين امراء الحرب وامراء الثروة.

فى هذا المشهد، يبرز دور رجال الاعمال والبنوك والمقاولين.. والتكنوقراط (مهندسين ومحامين واطباء واعلاميين) كعناصر اساسية لدفع عملية الانتاج الخدمائى (سياحة مؤسسات مالية، وايضا صناعات معلومات واعلام) وهى جوهر مشروع اعادة الاعمار والتصورالحالى لدور لبنان الاقتصادى.

ونحن نرى التحاق التكنوقراط بهذا القطار حتميا وليس فقط محتملا، خاصة فى ظل سيادة مفاهيم سقوط الايديولوجيات وقتل البدائل، وتعميم أفكار البراغماتية والمصلحة الشخصية وتسويقها، ويرتب هذا الالتحاق فراغاً هائلاً فى الساحة الاجتماعية ويستبعد الى حين تبلور أطر سياسية، تواجه مشروع تحالف الثروة والسلطة او الحد منه، إنها صورة متشائمة لوضع تبدو حظوظه من النجاح كبيرة. ويتأسس هذا النجاح على حالة اقليمية وعالمية تدفع

باتجاهه وتعيد تركيب اقتصاديات المنطقة واساليب استنباعها.

هل نحن امام قدر محتوم؟ اليس هناك مشهد آخو محتمل؟

عالم بعد الحداثة، او ما بعد المجمع الصناعى تحكمه فكرة الاحتمال، واذا كانت الحداثة قد الغت الإلهى لتحل مكانة الوضعى، فان هذا الوضعى الذى تحول بدوره الى حتمى قد انهار تحت ضربات الفشل المتتالية. ليس هناك من حتمية مطلقة، ولعل المصادفة/ الضرورة التى تحدث عنها ماركس تؤكد ان اجتماع العناصر الضرورية لمشهد ما لا تؤدى اليه فقط بل من الممكن ان تؤدى الى نقيضه. الم يكن هذا هو جوهر فكرة تدخل الوعى وتبرير مفهوم التنظيم السياسى؟

مشهد آخر محتمل تتناثر عناصره فى طيات المجتمع اللبنانى، يسار مأزوم يقوم على بقايا احزاب هزلة تناثرت اجزاؤها عبر انشقاقات متتالية، قوى ديمقراطية مشتتة تشكلت وانبشقت فى سنوات الستين، دهرتها التجربة السياسية الماضية، ولكنها لا تزال تحتفظ بذلك الحنين الى وطن ودولة، وطن يكون سقفا لحماية موارد الامة وكرامة افرادها، ودولة ترعى حقوق المواطنين وشئونهم الاجتماعية والسياسية. لكن هذا الجيل، الذى يتراوح اليوم فى منتصف العمر وما بعده يتأرجح فى منتصف الطريق ما بين المشروع المعد للبنان والمنطقة ونقيضه، واحتياجاته المتتالية وسيادة الفكر الطائفى ادت به الى هذه المراوحة. ولعل دوائر الحوار التى انتشرت فى بيروت والمناطق اللبنانية والتى ادارها ابناؤ هذا الجيل، ثم ما لبثت ان توقفت، تؤكد هذه المراوحة، فهو فى درجة معينة من الرفض لكنه رفض لا يكفى للمعبور نحو انتاج البدائل. ولا نستبعد عوائق اخرى تقوم فى وجه التنظيم، ربما كان اهمها غياب العمق النظرى والايدولوجى فى المستوى الاقليمى والعالمى.

الى هذه العناصر، أى الاحزاب والقوى الديمقراطية المشتتة، نضيف البرجوازية التقليدية التى كانت حتى بدايات الحرب تشكل القوة الاقتصادية المقررة فى حياة لبنان السياسيه، ونقصد بها كبار التجار واصحاب البنوك والصناعة والقطاع السياسى التقليديين، هذه القوى أصيبت بضربات جديّة أثناء الحرب رغم أن البعض منها قد تكيف مع متغيرات الحرب فتحول اميرا لها وبها .

وبقى العنصر الأكثر وضوحاً في هذا المشهد المانع ، وهو الحركات الاصولية، هذه الحركات التي تبني ممانعتها ، في مستويين، مستوى الوقائع مستخدمة عناصر الفشل للمشروع اليساري، ومستوى التاريخ حيث يتم توظيف عناصر التناقض الثقافي مع الغرب ومع اسرائيل. ونحن نرى ان المستوى الاول، أي توظيف عناصر الفشل يلتقي مع المشروع الكمبرادوري للمنطقة برفض الماضي القريب جملة وتفصيلاً، ولكنها تتفارق معه على أرضية الصراع الثقافي مع الغرب. ويبدو الفصل المتعسف بين السياسي والاقتصادي والثقافي الذي يرافق اتجاهات العولمة ويسود ادبيات التحليل السياسية مجالاً رحباً لاجراء التكييفات الضرورية على مواقف هذه الحركات من المشروع، فيسمح لها بالتالي بالموافقة على المستوى الاقتصادي كما اشرنا سابقاً مع الاحتفاظ بالرفض الثقافي الذي يميل إلى التناقض شرق - غرب، والاحتجاج الاجتماعي الذي يميل إلى السياسة، ولعل الخصوصية اللبنانية في هذا المجال تمنح الممارسة العملية للحركات الاصولية اشكالا محددة، تتيح لها مثلاً المشاركة في تحالف السلطة والثروة (دخول ممثليها البرلمان وتحالفهم الضمني وفي بعض الأحيان العلني مع السلطة) دون ان تفقدها القدرة على مواصلة الخطاب السياسي المعارض للمشروع السياسي للمنطقة، وخاصة مشروع السلام مع اسرائيل.

ربما كان هذا الموقف هو على المستوى النظري تفسيراً لهذا الضعف الذي يعتري مشروع المعارضة السياسية في لبنان. فبالرغم من تصاعد لهجة الاحتجاج والعنف ضد العدو الاسرائيلي، فإن لهجة النقد والاعتراض على الخطط الاقتصادية والاجتماعية تبدو في ادنى مستوياتها وبالتالي فهي لا تقدم أي دعم حقيقي لتطهير المشهد الثاني وهو مشهد بناء المعارضة السياسية.

هذه الحالة من الرهن، والاضطراب والفوضى التي تبدو عليها عناصر المشهد الثاني، تجعل من احتمالات نجاحه أمراً مشكوكاً فيه في المدى المنظور وتتضاءل احتمالات نجاحه في ظل الانحلال وفساد أجهزة السلطة والتلاعب بالقوانين المستشري حالياً. كما ان حالة الوهن هذه تساهم بصورة فعالة في خلق وتدعيم فرص النجاح للمشروع الأول.

الفصل الثاني

تاريخية التركيبة : توازنات وأدوار

لم يعرف لبنان*، منذ نشوئه سنة ١٩٢٠، تغييراً جذرياً، طويلاً، في الصيغة التقليدية لبنية السلطة السياسية. فالأسس التي حكمت فكرة ولادة لبنان الكبير ظلت تتحكم، بنسب متفاوتة من مرحلة إلى أخرى، بمجمل حياته السياسية، ومن ثم الاجتماعية، حتى زمن قريب. لم يتبدل مبدأ الصيغة الطائفية للحكم والادارة منذ القرن التاسع عشر ونظام قائمقاميته، ولا طراً تغيير جدى في تركيب القيادة السياسية للبلاد منذ بداية الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان، حتى أننا نجد اليوم في السلطة غالبية من الورثة المباشرين للرجال الذين حكموا لبنان لعقود عديدة مضت.

في المقابل ظل الحراك الاجتماعى، حتى أوائل السبعينات، «مضبوطاً» بسقف اللعبة السياسية - الطائفية، إياها. وظلت قوى المعارضة المختلفة، على المستويين الاجتماعى والسياسى، دون القدرة على خرقه واستقطاب فئات اجتماعية واسعة في الصراع من أجل بناء نظام جديد، أكثر توافقاً مع المبادئ العصرية للحكم والدولة، وأكثر قابلية للتطور، واستجابة لضرورات التوازن الداخلى.

هذا الثبات في البنية اللبنانية لا يعنى انها لم تعرف أى تغيير. بل يعنى أن التغيير لم يطل المرتكزات الرئيسية التي قام عليها كيان «لبنان الكبير». توسع التطور الرأسالى، دون شك، افقياً وعمودياً، وتطورت وظيفة لبنان التجارية والمالية في تقسيم العمل اللاحق، دولياً واقليمياً، ونالت البلاد استقلالها عن فرنسا المنتدبة، وتغيرت علاقة القوة بين البرجوازية الصاعدة بقوة والفئات الأكثر تقليدية، من اقطاع وشبه اقطاع، على ان كل هذا لا يشكل أكثر من تعديل، تغير في الكم، في الأسس التي تشكل عناصر الاستجابة لتحديات التحديث وبناد الدولة العصرية.

والدليل الأبرز على جمود هذه الأسس، وضآلة قابليتها التاريخية على المواجهة، هو الانفجار الهائل الذى شكلته الحرب الأهلية الطويلة ١٩٧٥ - ١٩٨٩. فالجانب الداخلى من

* يستند هذا الفصل المكثف إلى خلاصات وحصلات فى عدد من الكتابات التاريخية. راجع فى نهاية الفصل ثباتاً ببعض مآكثب فى هذا المجال.

هذه الحرب هو صورة عن عجز البنية السياسية القائمة عن احتواء الحراك الاجتماعي الجديد، ايجاد توازن آخر بين الفئات الصاعدة والمستقرة يسمح للنظام بالاستمرار.

النظام السياسي المستند على حكم زعماء الطوائف السياسيين - بالدرجة الأولى والدينيين - بدرجات كثيرة وراهم - شكل الخلفية الثابتة لحركة ابطال المسرح الدرامى اللبناني: صراعات القادة تدرج تحت عنوان زيادة الحصص والاسهم في السلطة، وصراع الفئات الشعبية من أجل التغيير الديمقراطي، الجذري، يتواجه بموقف موحد من القادة عنوانه توازن الطوائف.

وقد انتجت هذه اللوحة صيغا عجيبة من التوازن القائم على الرفض المتبادل، حيث عززت القيادة المسيحية فكرة «الخوف» على المسيحيين، وبالتالي فكرة عدم المساس بالمواقع المميزة التي تشكل ضمانا ضد هذا الخوف. وعززت القيادة المسلمة فكرة «الغب» اللاحق بالمسلمين نتيجة رغبته في مزاحمة الطرف الآخر المستأثر بالمواقع الحساسة في الدولة، ولكن ما ان يخضع أساس هذا المنطق للتشكيك حتى يلتقى المتناقضون، فجأة، للدفاع عن الصيغة، والخصوصية، و«لبنان ذى الجناحين» أى المسلم والمسيحي. وكأن مجرد وجود وتلاقى طوائف مختلفة هو ميزة لبنانية فريدة.

لقد صاغت القيادة الطائفية ايديولوجيتها، المتناقضة في الشكل والمتناسقة في الجوهر، من صلب تناقضها ذاته. وجعلت هذا التناقض أداة دفاعها في وجه التغيير العلماني، الديموقراطي، فكل طرف منها يقدم نفسه مدافعا عن «رعية» يضطهدها الآخرون، وكلهم يبررون دفاعهم عن سلطتهم المشتركة، التي هي نظام قادة الطوائف، بحجة المحافظة على الدولة، الكيان، والخصوصية، والتعدد. وهنا تجدر الاشارة فعلا إلى ان التعددية السياسية في لبنان عكست مصالح متنوعة، اقتصادية وسياسية، كما عكست تطلعات، ومخاويل، وعلاقات كان للألوان الطائفية أثر ذو شأن فيها، ولكن بين الدفاع عن التعددية السياسية وتقييم التنوع الطائفي كأحد العناصر المساعدة له والمشكلة تاريخيا وبشروط محددة، وبين الدفاع عن الخصوصية الطائفية واعتبارها الركيزة السياسية الأبدية لهذه التعددية هناك

فرق شاسع، الخيار الأول يثبت الهدف ويظل منفتحاً على تطويره وتعميق مضامينه الديمقراطية، في حين أن الثاني يجعل من أجل العوامل الظرفية «هدفاً» يحل محل الهدف الأساسي، ويغلق نوافذ المستقبل على ثبات الحاضر.

الاعشاب المريضة التي نبتت على خرائب الحرب اللبنانية هي امتداد لتلك الجذور التي تكون بعضها في بنية تاريخية، وانغرس بعضها الآخر في تلك البنية من الخارج. وبسبب هشاشة البنية، وموقع لبنان، وهامش صغير من استقلالية لامارة تكونت في جبله منذ قرون، كان ولا يزال لتناقضات القوى الخارجية وعلاقاتها دور بالغ الأهمية في حياته. والمنعطفات الأساسية في تاريخه الحديث هي مرآة تعكس بوضوح ساطع مستوى التداخل بين فعل القرى الخارجية والداخلية، واعتمادها المتبادل بعضاً على بعض. الأمر الذي غالباً ما حور الصراعات السياسية، وأهدافها، وغالباً ما عطل مفهوم المصلحة الوطنية العليا، وجعل فكرة التقدم والتطور تصطدم بالاسمنت المسلح لايدولوجيا «الكيان» التبريرية، والمحافظة، والمتخلفة. ولعل إحدى الخصوصيات الحقيقية لبنان هي أن كل محاولة لتغيير الواقع، تدفع وتستنفر مرة واحدة، كل اثقال الماضي وقواه، وحساسياته. فينطلق المكبوت ليصبح حصن المواجهة الأول ضد المستقبل.

فكرة المنشأ وصيغتها المعدلة

١ - ولد لبنان نتيجة انتصار فرنسي مزدوج في الحرب العالمية الأولى: انتصار علي تركيا وعلى الحركة الاستقلالية العربية التي ساندتها بريطانيا في البداية، ثم ما لبثت أن خذلتها وساهمت في دحرها بعد الحرب. سنة ١٩٢٠ أعلن الجنرال غورو، قائد القوات الفرنسية في الشرق، دولة لبنان الكبير بحدودها الراهنة تقريباً (سلخت اسرائيل وضمت لنفسها بعض القرى اللبنانية بعد سنة ١٩٤٨). هذه الدولة لم يكن لها وجود من قبل ككيان سياسي. فالمناطق التي ضمت عملياً إلى منطقة جبل لبنان ذات الوضع الخاص، كانت، خلال قرون عديدة، أفضية تابعة لولايات عثمانية مختلفة. كما أن كل الدول العربية التي نشأت عن الحرب، وخصوصاً عن اتفاق سايكس - بيكو، المثبت في سان - ريمو، لم

تكن خلال العهد العثماني إلا ولايات متحركة المراكز والمرجعية المباشرة. وبالتالي جاءت ولادة لبنان وسوريا كترسيم للحدود الفاصلة بين مناطق الانتداب الفرنسي والانكليزي، وليس كعودة إلى أية صيغة عرفها تاريخ المنطقة - من هنا القلق الطويل الذي ساور القوى المتنفذة في لبنان ودفعها للبحث عن مشروعية تاريخية للكيان اللبناني بلغت حد الاسطورة، كأنما التاريخ هو الذي يمنح الحاضر مصداقيته وحقه في الوجود.

ثلاثة مواقف رئيسية كانت تتفاعل وتتصارع قبيل تكوين لبنان الراهن وفي العقدين الأولين من عمره:

الأول، والأقوى هو الموقف الفرنسي. فقد تحقق الحلم الذي دأب الاستعماريين الفرنسيين خلال القرن التاسع عشر، وأصبح لفرنسا موقع نفوذ مهم على الساحل الشرقي للمتوسط، واتخذت عملية ربط الاقتصادين السوري واللبناني بالاقتصاد الفرنسي صيغة مباشرة، لاعتبارات أمامها تقريبا.

وفي حين كانت الاستراتيجية الفرنسية تجاه سوريا تقوم على اضعافها وتفكيكها (وهو ما حاولته في أكثر من صيغة)، نظراً للمقاومة الواسعة التي واجهت الانتداب، كانت هذه الاستراتيجية تجاه لبنان تقوم على تعزيز دوره، وتقوية مواقع حلفاء فرنسا التقليديين فيه. وكان المسيحيون الموارنة هم القوة الأساسية الحليفة لفرنسا، منذ أن بدأت القوى الغربية تسعى إلى تقاسم ميراث السلطان العثماني المريض، وبحث كل منها عن سند داخلي يتعاطف مع مشروعه، ومنذ أن كان الموارنة، وقبلهم الدروز، يحكمون الجبل اللبناني بهامش من الاستقلالية، ويتكئون على الغرب في مواجهة السلطنة المترعبة دائماً بهذه الاستقلالية الهشة.

وهكذا توافقت المصالح الأساسية، في شروط مؤاتية، لتكون القيادة السياسية اللبنانية حاملة لمشروع فرنسا وأداته الداخلية المناسبة. في المقابل كان علي فرنسا ان تساعد في ترسيخ فكرة لبنان المسيحي وترويجها، وتكسيها مشروعية دولية. على أن تظل هذه الفكرة دون مستوى استعداد المسلمين بصورة مكشوفة وفجة.

الموقف الثاني، كان موقف الاكثرية المسلمة التي ظلت تمحى إلى فكرة الدولة العربية المستقلة التي جسدها خلال ايام معدودات حكم فيصل فى دمشق وقبله ثورة والده، شريف مكة، فى الحجاز. وقد كان الانتداب الفرنسى ضربة مزدوجة لهذا التيار. فهو، من جهة، منع تحقيق الاستقلال العربى الطامح الذى رغبته فيه وقاتل بعضها من أجله، وكرس، من جهة أخرى سيطرة المسيحيين، المدعومين من قوة عظمى آنذاك، هى فرنسا، على السلطة فى لبنان.

ورغم أن هذا التيار، الاسلامى أساساً، ظل يشكك بالكيان اللبنانى، ويرفضه، ويدعو إلى الوحدة السورية حتى سنوات ما قبل الاستقلال، أى أواخر الثلاثينات، إلا أن القيادات الاسلامية - العائلات السنية النافذة، فى بيروت وطرابلس خصوصاً - بدأت تنخرط تدريجياً فى مؤسسات الدولة الناشئة، وتشكل من خلال مواقعها الجديدة شبكة مصالح وعلاقات ستعكس تغييراً جذرياً فى موقفها من الكيان.

الموقف الثالث ، الأقل أهمية وتأثيراً بين المواقف الثلاثة، كان موقف بعض المتطرفين من دعاة الوطن المسيحى « الذين رفضوا فكرة «لبنان الكبير» من موقع العزلة والصفاء الطائفى. فقد كان تكبير جبل لبنان، بنظرهم، عملية اغراق للموارنة، تخصيصاً، والمسيحيين، عموماً، فى اكثرية اسلامية ستنازعهم السلطة عاجلاً أم آجلاً. وقد اصطدم هذا التيار بجوهر مشروع فرنسا القائم على تعزيز دور النواء الخليفة لها فى لبنان، وتوسيع رقعة حكمها، كما اصطدم بمناخ قومى من المطالبة بالانضمام شكلته اكثرية مسيحية فى المناطق التى اضيفت إلى الجبل. لذلك لم يجد مشروع لبنان المصغر، ذى الأغلبية المسيحية الساحقة، سبيلاً إلى التحقق العملى، ولكنه ظل، فى المقابل، احتياطاً ايديولوجياً يسعى إليه عتاة العزلة فى اللحظات المتأزمة.

٢ - السؤال الأساسى الذى طرحته المرحلة اللاحقة هو: كيف تحول لبنان من كيان مصطنع، نشأ وفقاً لصالح فرنسا فى الشرق العربى، بنظر قسم مهم من اللبنانيين، إلى وطن معترف به من قبل الغالبية الساحقة من ابنائه؟ وبالتالى كيف أصبح شعار لبنان

المستقل بديلاً لشعار الوحدة العربية، لدى البعض، ولشعار لبنان المرتبط بفرنسا، لدى البعض الآخر؟

الجواب متعدد الجوانب لأنه يطال خيارات كبيرة في جميع مستويات الحياة في تلك المرحلة، منها ما يرتبط بالعلاقات مع العرب الآخرين، ومنها ما يتعلق بالوضع الاقتصادي والاجتماعي، ومنها، أخيراً، ما يطال طبيعة النظام والعلاقات بين الطوائف، أو بين قادتها.

* مع هزيمة الثورة السورية، بانتفاضاتها المتعددة، وصمود الحالة المناهضة لانكلا في مناطق انتدابها، بدا وكأن السيطرة الغربية على المنطقة قد استتبت لفترة طويلة. فأخذت القوى المحلية المشاركة في السلطة في البلدان العربية المختلفة تنصرف على أساس الوضع القائم، وانخرطت في علاقات تزداد رسوخاً مع الانتداب، وشكلت اسواقها واقتصادها في روابط وثيقة مع رساميل الدول المنتدبة، وفي عملية تكيف ذاتي مع المصالح الاقتصادية الفرنسية والانكليزية.

هذه السياسات البراغمية القطرية شاركت فيها البرجوازيات العربية والقوى الحاكمة بنسب متفاوتة، ولكنها شاركت كلها من دون استثناء. الأمر الذي جعل مفهوم القطر - الوطن صورة طبيعية في اذهان الناس عن بلدانهم. وبالتالي شعرت قوى أساسية كانت تطالب بالوحدة العربية بأن هذا المطلب أصبح بعيداً جداً، لا بل مسدود الآفاق. فانتقلت من المطالبة الطموحة بالوحدة إلى الاكتفاء بصيغة الوطن المرسوم، مضيفة اليها مطلب الاستقلال الوطني. وقد كان المقال اللبناني، في أواخر الثلاثينات مشهداً نموذجياً عن تحول المواقف. فالقيادات السياسية الاسلامية، التي استعصى عليها شعار الوحدة مع سوريا، تحولت إلى القبول بالصيغة اللبنانية مكوهة أو راغبة، من دون أن تتخلى، بأكثريتها، عن المطالبة بالاستقلال.

* على أن انسداد الاتفاق أمام مشروع الوحدة، بوصفه الجانب السلبي في العملية، لا يكفى لتفسيرها. فهناك جملة من المؤثرات التي كان للقيادات والنخب السياسية

والاقتصادية فى لبنان فعل مباشر فى تبلورها. فسلطة الانتداب وضعت أسس نظام برلمانى، قسطنطينى، ودستوراً، وقوانين هى، من دون شك، ركيزة لاستمرار نفوذ فرنسا، ولكنها سمحت فى المقابل، بولادة حياة سياسية ديمقراطية نسبياً، وأوجدت طبقة لبنانية حاكمة متنوعة الخيارات. فى البداية كانت كل الخيارات مضبوطة بسقف المصالح الفرنسية. ولكن ما أن تعزز الوضع الداخلى لبعض هذه القيادات واطمأنت إلى قدرتها على إدارة مصالحها فى الحكم، وما أن نشأ توازن دولى ملائم لتطلعاتها، حتى بدأت تنفك تدريجياً عن فرنسا، ويرتفع صوتها الاستقلالى فى وجهها. علماً بأن القوى الاستقلالية النافذة لم تكن ترى فى الاستقلال قطيعة مع المصالح الاستعمارية، بما فيها الفرنسية، وإنما إعادة توجيهها، وإدارتها، من موقع انفراد هذه القوى بالسلطة، ووفق رؤيتها هى لمصلحة دولتها وعلاقاتها.

* فى السلطة وحولها اكتشف زعماء الطوائف اللبنانين بعضهم، ورسوموا حدود تناقضاتهم وإمكانيات توافقهم، ولقاءات مصالحهم. المسيحيون بينهم اطمأنوا إلى أن اندادهم المسلمين لا يشكلون خطراً على رؤيتهم للكيان وشبكة مواقعهم ومصالحهم فيه. والمسلمون تيقنوا من أن الهيمنة المسيحية المدعومة من فرنسا لن تكون استثنائاً شرعياً، وسيترك لهم، دون شك، مجالاً كافياً لممارسة دور فى القرار المركزى، بالإضافة إلى مواقع تزداد قوة فى طوائفهم المختلفة. هناك إذا مكان يتسع للجميع، ومقاعد الصدارة لن تمتلئ كلها بقبعات من الطراز ذاته. فأحد المحاور الأساسية للسياسة الفرنسية فى لبنان هى مد اليد لزعماء كل الطوائف، وتقديم كل الضمانات الضرورية لهم.

وكان هذا الشعور قوياً بصورة خاصة فى الأطراف، حيث القيادات التقليدية، الاقطاعية وشبه الاقطاعية، لا تستند إلا إلى ولاء طائفى عشائرى. وهى تحس بضعفها وتعرضها إزاء المركز المدينى (البرجوازي وذى السمة المسيحية الغالبة) القائم على علاقات اقتصادية واجتماعية أكثر عصرية. ان اطمئنان هذه القيادات الطرفية إلى حدود المنافسة من جانب قيادات المركز، وإلى استمرار نفوذها فى مناطقها «شبه المغلقة على الآخرين»، جعلها تنخرط فى علاقات الكيان الجديدة بصورة تزداد فيها نسبة الرغبة والجراءة، والندبة يوماً

بعد يوم.

* شهد الاقتصاد اللبناني خلال مرحلة الانتداب عملية مزدوجة على المستوى الأكثر عمومية. فمن جهة تعمقت علاقات التبعية بالاقتصاد الفرنسي، فربطت العملة السورية واللبنانية بالفرنك، وتكثف دخول الرساميل والشركات الفرنسية إلى السوق اللبنانية، وأصبحت فرنسا المصدر الأول إلى لبنان وسوريا في جميع الميادين. ومن جهة ثانية، عرف هذا الاقتصاد مزيداً من التوسع الرأسمالي افقياً وعمودياً، على مستوى بناء السوق الداخلية التي دخلت ضمنها مناطق جديدة مهمة اقتصادياً خاصة لجهة الانتاج الزراعي، وترافق هذا التوسع مع تحديث في وسائل الانتاج في الصناعة والزراعة، وخاصة في ميدان التجارة والفرانزيت والخدمات والمؤسسات المالية.

وقد شكلت تلك المرحلة دفعةً قوياً للدور الذي بدأ يلعبه لبنان في المنطقة منذ القرن الماضي، وعلامة علي طبيعة التخصّص الذي سيصير اليه في التقسيم الجديد للعمل: الدور المالي والتجاري والخدماتي. وكان من شأن هذه الوظيفة الاقتصادية ان طغت على البرجوازية اللبنانية الصاعدة شخصية التاجر - المراهب مع كل ما يستلزمه ذلك من وسائل. وحتى الصناعيون اللبنانيون الكبار كانوا، في الوقت نفسه، تجاراً أو أصحاب مؤسسات مالية وخدمائية.

لقد أدى التوسع الرأسمالي، ضمن اشكال التبعية المباشرة، وضمن خصوصية تقسيم العمل بالنسبة للبنان، إلى نتائج اجتماعية وسياسية متناقضة. فهناك عملية توحيد للبلاد على قاعدة بناء سوق داخلية موحدة، يصابها حكماً عملية تمدين كثيفة، ونشوء فئة وسطى ضرورية لجهاز الدولة الجديدة وللقطاع الخاص الآخذ في الاتساع. وهناك أيضاً استقطاب واضح بين مركز استعماري وطرف مستعمر تزداد تناقضاته مع فرنسا المنتدبة، وتتسع القاعدة الاجتماعية لهذا التناقض فتشمل قوى عديدة، بما في ذلك قوى من صلب النظام ذاته. وهناك، في المقابل برجوازية كبرى حديثة نشئة من تطور العلاقات الرأسمالية، على مستوى الداخل اللبناني والعلاقات اللبنانية العربية، وحامله لمشروع

سياسى جديد لن تتضح ملامحه إلا مع تصاعد الموجة الاستقلالية فى البلاد. وسيستند هذا المشروع إلى تسوية داخلية تعدل فى توازن القوى الطائفية السابق، وإلى خيار استقلالى وجهته الاساسية رفع السيطرة الفرنسية المباشرة، من دون أن يبلور أى رؤية جديدة للعلاقة اللاحقة معها أو مع الغرب عموماً.

* هذه السوق المغرية شهدت دخولاً جديداً لقوة لبنانية كبيرة هى البرجوازية السنيّة، ذات الامتداد العربى العميق، والحضور الهام فى المدن اللبنانية الكبرى، بخاصة بيروت. لقد كان من المستحيل أن تظل هذه الشريحة الاجتماعية طويلاً خارج لعبة الكيان، خاصة وأن وجوده يزداد واقعية ومشروعية، وتكتسب صبغة الدولة فيه مزيداً من الحضور والقوة. وكانت استمالة هذه الشريحة حاجة ماسة لفرنسا ايضاً. فهى تريد لها وسيطاً مقبولاً فى العالم العربى الاسلامى، الذى ابتعدت فرنسا عنه منذ فشل الحملة المصرية، من جهة ، وتريدها شريكاً لبنانياً داخلياً إلى جانب الحليف المارونى الاساسى. إلا أن قبول القيادات السنية بالكيان اللبناني، واستعدادهم للمشاركة فى إدارة شؤونهم ظل مترافقاً مع رفضهم للانتداب. وما كانوا ليطمئنوا إلى الشراكة الداخلية لو لم ينهض تيار قوى داخل الطائفة المارونية يشاطرهم ميلهم للتخلص من الانتداب واقامة دولة لبنانية مستقلة.

وقد اتخذ دخول هذه الفئة فى الحياة الاقتصادية والسياسية قوة مضاعفة نظراً للدور الاقتصادى الهام الذى لعبته بيروت، بوصفها المركز التجارى الأول فى مناطق السيطرة الفرنسية فى الشرق، وموقع الثقل الادارى والسياسى، ومقر المفاوضات الفرنسية. وكذلك نظراً لأن المدن اللبنانية بدأت تشكل نقاط استقطاب لهجرة داخلية مكثفة.

* كان عقد الثلاثينات بداية مرحلة نشاط سياسى بارز، ومن طراز لم تألفه الحياة السياسية التقليدية، بل يمكن القول أنه بداية الحياة السياسية الحديثة، على مستوى المجتمع كله. الاحزاب السياسية، والاتلافات البرلمانية، والتيارات تتشكل بوفره، وتتداخل فيها التأثيرات الايديولوجية والسياسية، كما تتوزع الميول والمرجعيات الداخلية والخارجية. التيار الموالى لفرنسا يأتلف فى «كتلة وطنية» ذات صبغة مارونية حاسمة، فى حين يجتمع

معارضو الانتداب فى « كتلة دستورية » متعددة الطوائف، مع غلبة فيها لتحالف مارونى - سنى جسده لقاء زعيمين قوين، بشارة الخورى ورياض الصلح، أول رئيس للجمهورية اللبنانية المستقلة وأول رئيس حكومة لها على التوالى. التعبيرات الطائفية فى الاوساط الاجتماعية الدنيا والمتوسطة تبلورت بدورها فى احزاب مغلقة تقريباً على طوائفها. وإن يكن بعضها تأثر بتنظيمات خارجية شبه عسكرية، الا أنها كانت جميعها فى صف المطالبين بالاستقلال. إلى جانب كل هذا نشأت احزاب وهيئات وتيارات ترفض الانقسامات الطائفية وتدعو إلى نظام علمانى فى دولة مستقلة. وكانت الخيارات الايديولوجية لهذه الاحزاب شديدة البعد احياناً، وصولاً إلى التناقض الكامل، كما الحال بين الحزب الشيوعى الذى اصبح جزءاً من الكومنترين فى بداية الثلاثينات والحزب السورى القومى الاجتماعى الذى استمد من الفاشستية أساس فكره، وتنظيمه، وسياسته، وكلاهما عقائدى، علمانى، ومناهض للانتداب الفرنسى.

* لم تقتصر الحيوية الاجتماعية على النشاط السياسى المباشر. فالفئات الدنيا الكادحة، والطبقة العاملة أساساً، بدأت تتأثر بأفكار الاشتراكية، وتفتح على مثيلاتها فى العالم، بما فى ذلك فرنسا. كما بدأت تعى وضعها، وحقوقها، وأهمية النضال والوحدة من أجل نيل هذه الحقوق. فأخذت النقابات العمالية والمهنية تتكون انطلاقاً من مبادرات قام بها عمال أفراد، بمعظمهم من الشيوعيين أو المتأثرين بالفكر الاشتراكى، وسرعان ما أصبحت الحركة العمالية حركة منظمة فى إطار نقابى موحد، وغدت فى اواسط الاربعينات قوة اجتماعية لا يمكن تجاهلها.

٣ - لم يكن وضع فرنسا فى سوريا ولبنان مريحاً، منذ انتدابها عليهما. فهناك اكرتية ظلت فى موقع المناوئ، أحياناً تنشط فتشمعل ثورات، وقدرات، وعصياناً، وتهمد احياناً فتتحول إلى جو معارض، سلبى ومتربص. فى لبنان كانت فرنسا تحوِّض هذا الضعف بثلاثة عوامل مهمة. الأول هو حاجة انكلترا إلى بقاء تحالفها مع فرنسا فى مواجهة التحالف الايطالى - الألمانى الصاعد فى أوروبا، ثم حاجتها إلى «فرنسا الحرة» بعد الاحتلال الألمانى المعظم الاراضى الفرنسية فى القارة، وتشكيل حكومة «فيشى» على

القسم الباقي منها. وكان علي انكلترا ان ترضى توقي ديقول الى تمثيل فرنسا شرعياً. ووراثه مستعمراتها، لكي تقوى هذا التيار الفرنسى المعادى لالمانيا. فكان ان اضطرت انكلترا للجم شهيتها الاستعمارية، والاكتفاء بالموقع الاقوى فى الشرق الغربى، من دون أن تخضعه كله لسيطرتها المباشرة.

العامل الثانى، هو استناد فرنسا إلى نواة صلبة حليفة لها فى لبنان منذ القرن التاسع عشر. وهذه النواة كانت قد أصبحت القوة الاقتصادية المرجحة، والأكثر قابلية على التطور والتحديث، وهى تحتل المركز الحيوى فى الدولة اللبنانية المحدثه، أى جبل لبنان وبيروت. وبالإضافة إلى قوتها الاقتصادية، كانت هذه النواة الحليفة قد أنشأت نخبتها المتعلمة، المتخرجة من المدارس الغربية والإرساليات، وتمرس فى شؤون الادارة والسلطة منذ القرن الماضى.

العامل الثالث هو ضعف وتشردم خصوم الانتداب من اللبنانيين، فعالية هؤلاء مكونة من قيادات وسكان المناطق الطرفية التى ضمت الى الجبل. وهى لا تتمتع بوضع اقتصادى حيوى، ولا تزال مشدودة بعلاقات اجتماعية متخلقة ومغلقة. وفوق ذلك كان يسيطر على قيادات هذه المناطق خوف حقيقى من احتمال فقدان دورها ونشوء قيادات منافسة فى عقر دارها بدعم من فرنسا. ولم يكن بين أطراف هذه المعارضة فى البداية من تنسيق يؤهلها لأن تصبح قوة سياسية متماسكة. فهى إذا عاجزة عن تسمير تفوقها العدد والجغرافى ضمن خطة تهدد السلطة الانتدابية فعلياً.

عشية معركة استقلال لبنان، تشرين الثانى سنة ١٩٤٣، كانت هذه اللوحة قد تغيرت جوهرياً. عناصر القوة الفرنسية الثلاثة أصيبت بتآكل خطير سيؤدى سريعاً بكامل استراتيجيتها فى المنطقة:

أولاً، التوازن الانكليزى - الفرنسى أصبح فى حالة متخلقة. فالقوات الانكليزية أنزلت، فى معركة العلمين هزيمة حاسمة بالقوات الالمانية والايطالية، وأوقفت اندفاعتها نحو مصر والشرق. ومعركة ستالنفرد حوكت الوجهة الاستراتيجية كلها للحرب فى

أوروبا. وأخيراً، جاء دخول الولايات المتحدة الحرب ضد دول المحور ليجعل هزيمتها الشاملة أمراً محتملاً، وليجعل من الحلف الأمريكي - الانكليزي نواة المواجهة مع الاتحاد السوفياتي عشية انتهاء الحرب. في هذه التطورات كان دور «فرنسا الحرة» متواضعاً، معنوياً وإعلامياً في الغالب. ولم تعد بريطانيا بحاجة لاختفاء تطلعاتها في السيطرة الكاملة على الشرق العربي، وزعزعة مواقع النفوذ الفرنسي. فالحاجة للتنازل أمام مطالب ديغول في الشرق أصبحت حاجة دبلوماسية أكثر مما هي مصلحة سياسية.

علي هذا الاساس، بدأت انكلترا تعلن بوضوح أكبر عن معارضتها للسياسات الانتدابية الفرنسية، وبدأ مندوبوها ينشطون على جميع المستويات وينسجون شبكات من العلاقات والوعود مع زعماء حركات الاحتجاج والمعارضة ضد الانتداب الفرنسي. وكان هذا النشاط مجدداً بصورة خاصة خارج منطقة جبل لبنان، حيث السلطة المركزية أضعف، والرفض الشعبي لفرنسا عميق الجذور، والقيادات السياسية لم تكون بعد مصالحها الثابتة على قاعدة العلاقة مع فرنسا.

ثانياً : النواة التي استندت اليها فرنسا في الداخل اللبناني بدأت تتفكك منذ أواخر الثلاثينيات . فسلطة الانتداب بدت معيقة لنشاط البرجوازية المالية والتجارية، بما فيها المارونية، علي مستوى توسيع علاقاتها العربية، كما على مستوى الاداء الداخلي في السرق اللبنانية. الأولوية المطلقة لفرنسا المفروضة في جميع المجالات الاقتصادية لم تكن تلائم الخيارات المتنوعة لهذه البرجوازية وفق افضليات ربحية. اضافة لذلك كانت الاجراءات القمعية لسلطات الانتداب، وحالة الطوارئ التي فرضت سنة ١٩٣٩، توسع دائرة المتضررين في الاوساط العليا، وتعطى للمعارضة مشروعية أقوى في صفوفهم. ولعل الظاهرة البارزة في انفكك النخب المارونية عن فرنسا تمثلت في موقف بطريركية الطائفة التي دعت علناً إلى الاستقلال.

ثالثاً : حركة المعارضة، التي بدأت مفككة، خجولة، ومن دون قيادة، أصبحت في الاربعينات، الكتلة السياسية الأوفر نشاطاً، وهي تشكلت من منابع اجتماعية شديدة

التنوع، فضمت قوى أساسية من البرجوازية المدنية، مارونية وسنية، وغالبية قيادات الاطراف، بخاصة الشيعية منها، بالإضافة الى حركة شعبية ناشطة ومنظمات وأحزاب يسارية وقومية وعلمانية. وحظيت هذه الحركة الواسعة بقيادة سياسية ماهرة فى استغلال التناقضات، وفى صياغة التسوية الداخلية بين مختلف اجنحة الحركة.

أدى التقاء هذه العوامل الى اضطراب فرنسا للخضوع إلى الارادة الاستقلالية اللبنانية. وبعد عدة مفاوضات سياسية وعسكرية، وتدخل حازم من جانب بريطانيا أعلنت فرنسا اعترافها باستقلال لبنان وسحب جنودها من اراضيها (لم يتحقق هذا الانسحاب نهائياً إلا بعد سنتين من ذلك التاريخ أى فى ١٩٤٦/١٢/٣١).

المضمون الداخلى للاستقلال، بما هو تدشين مرحلة جديدة فى حياة لبنان السياسية، كان يتلخص بشعارين أساسيين: الانفتاح على العرب والغرب معا، والمشاركة الأفعلى من جانب النخب الإسلامية فى الحكم على قاعدة: «توزيع أكثر عدلا للمغانم بين مختلف الطوائف».

وإذا كان الشعار الأول يلمى مصالح البرجوازية الكبيرة بمختلف اجنحتها، فإن الشعار الثانى ظل موضع مجاذب وصراع بين القيادات المسيحية والإسلامية، من جهة، وبين عموم أهل السلطة وقوى التقدم والديمقراطية، من جهة ثانية، ففكرة «التوزيع الأكثر عدلا»، هى مفهوم غائى، لا يحدده أى بند ملموس، علما بأن العرف قضى بتوزيع واضح للمناصب الأعلى فى الدولة على الطوائف الثلاث الأكبر، وبالتالى ظلت مشاعر الغبن وهواجس التمسك تنتظر الفرص السانحة لتعبر عن نفسها، وهكذا لم يحدث تعديل صيغة الحكم هذا الاستقرار المنشود حتى بين الفئات المسيطرة.

من جهة ثانية، كانت القيادات الاستقلالية، الحديثة العهد بالسلطة، تعلن وتكرر موقفاً رافضاً للطائفية والانتقام الطائفى. إلا أن السلوك العملى لكل هذه القيادات ظل رهينة لسياسة الارتكاز على الطوائف. لأن إعادة انتاج الحياة السياسية كان يعتمد على اقتسام السلطة بين عدد محدود من القيادات والزعامات الطائفية، بحيث تنتج كل طائفة، عملياً، «ممثلها» فى المجلس النيابى، من دون الحاجة إلى تحالفات سياسية على مستوى الوطن،

والمجلس، بدوره، ينتج الحكومات من طينته نفسها. وهكذا تكتمل دورة الحياة فى قمة الدولة بدم طائفى صعب الانسجام.

وإذا كانت هذه الصيغة قد فرضت توازناً من نوع خاص، يضطر فيه الطرف القوى إلى أخذ مصالح الاطراف الاضعف فى الاعتبار لى تضمن استمرارية الصيغة برمتها، وبالتالي افسحت فى المجال أمام فعل آليات التعددية السياسية المختلفة، فانها ظلت، فى المقابل بؤرة تختمر فيها طموحات ورغبات، بحثاً عن توازن جديد يسمح بالحصول على مغنم أكبر فى معادلة «التوزيع الاكثر عدلاً» بين الطوائف.

ان اتساع الحركة الاستقلالية وتنوعها، اللذين شكلا، قبل المعركة الحاسمة وخلالها، نقطة قوة كبيرة، تحولاً فيما بعد إلى «عقب أخيل» هذه الحركة. فالتناقضات النابذة من تنوع الكتل الاجتماعية المساهمة سمحت بتكريس تسوية عدكّت حجم الهيمنة السابقة، ولكن رسخت صيغة طائفية للحكم، معادية فى جوهرها للديمقراطية والتحديث والكفاءة، وحاملة لكل بذور الشقاق الداخلى اللاحق.

صيغة تلتهم ابناءها

١ - سرعان ما انفكت الكتلة المتحالفة ضد الانتداب، بعد ان انتهت الحرب العالمية الثانية، وتحقق جلاء الجيوش الفرنسية كاملاً عن لبنان. فالطبقة السياسية ذاتها التى ادارت البلاد تحت نظر المفوض السامى الفرنسى، عادت لتستأثر بالسلطة، ولكن لوحدها، هذه المرة. أما القوى التى دفعت باتجاه تعميق مضمون الاستقلال اقتصادياً واجتماعياً، وإصلاح النظام الموروث عن فرنسا، وتحقيق انصهار وطنى يتجاوز الطوائف ويؤسس لدولة قانون عصرية، هذه الوى وجدت نفسها مجدداً فى مواقع المعارضة للسلطة الجديدة.

لقد عجزت الطبقة الكومبرادورية عن حكم البلاد وفقاً لمصالح الاكثية الشعبية وتطلعاتها. فاتجهت الى قمع المنتقدين، وحل احزاب المعارضة، وصولاً إلى اعدام بعض قادتها وسجن آخرين. واستشرى الصراع فى أوساط الحكم بين مراكز النفوذ المختلفة، الأمر الذى أدى إلى حالة من الفساد، والتزوير، والرشاوى لم تعرفها البلاد. وكان من نتيجة هذا

الوضع أن أسقط حكم الرئيس بشارة الخوري، وانتخب كميل شمعون رئيساً للجمهورية سنة ١٩٥٢.

٢ - لم يكن الرئيس الجديد شخصية من خارج سرب المجموعة الحاكمة ذاتها. ولكنه كان يتمتع برصيد مهم راكمه خلال معركة الاستقلال. فقد بدا آنذاك انه أحد الاكثر حزماً في مواجهة الفرنسيين، والاكثر ميلاً للانفتاح على العمق العربي. وكانت اصوله الاجتماعية المتوسطة تسمح باعتباره أحد المتميزين عن زمرة الممولين الكبار أو الاقطاعيين الذين تشارك وإياهم في مواقع السلطة. إلا أن حذاقته السياسية المبالغ بها، وبراعماتته التفصيلية، واستعداده لتكليف قناعاته مع الامر الواقع، دوغاً مراعاة لمبادئ وعلاقات، بالإضافة إلى طموح ونرجسية كبيرين، كل هذا لم يتع للرجل بأن يكون باني دولة، بالمعنى الصحيح، بل إحدى الزعامات القابلة للانغماس في المصالح الشخصية والفئوية الضيقة، والاستسلام لتلاعب الدول الكبرى، مثل كثير من رؤساء العالم الثالث «الشطار» ، الذين يتوهمون أنهم من صنّاع التاريخ.

ترافقت بداية عهد شمعون مع ثلاث ظواهر بارزة على الصعيد العالمي كان لها انعكاس مباشر على لبنان . الأولى، هي اندلاع الحرب الباردة على انقاض الباط، وقيادة الولايات المتحدة للتحالف الغربي، من دون منازع. والثانية، نهوض حركة التحرر الوطني والقومي في المستعمرات وأشباهها. والثالثة، بداية انتعاش الاقتصاد الغربي، والعالمي، وخطة مارشال واحدة من أسبابه. ولنبذاً النظر باختصار، الي هذا التسلسل معكوساً.

أولاً ، أدى الانتعاش الاقتصادي الغربي إلى مزيد من التوظيف في لبنان، عبر عملية تصدير كثيف للرسميل إلى المنطقة ومنها، بالأخص مع الدور المتنامي بسرعة للنفط السعودي والخليجي، وإلي نهوض ملحوظ في التجارة، وتعزيز دور الوساطة المالية والتجارية للبنان، بخاصة، بعد عمليات التأميم في مصر، بعد الثورة الناصرية، وفي سوريا، التي شهدت سلسلة من الانقلابات. لم تتبدل وظيفة لبنان الاقتصادية، دون شك، إلا أن صيغة التبعية المفرطة لاقتصاده ترسخت هذه المرة ازاء طرف جديد هو الولايات

المتحدة، ومؤسساتها العاملة في المنطقة، في حين تراجعت المبادلات، نسبياً، مع البلد ذي الافضلية التقليدية: فرنسا. هذا جانب من الصورة. أما الجانب الثاني، فهو ان التطور الاقتصادي الداخلى قد أدى إلى توسيع ملحوظ للسوق الداخلية، وتوسع شريحة وسطى حديثة بدأت تلعب دوراً نشيطاً في الحياة الاجتماعية والسياسية. ورغم أن عملية التوسع هذه كانت لاتزال في بداياتها، إلا أنها طالت، بشكل أساسى، بعض الشرائح المدنية المتعلمة التى نقلت عدوى الاهتمام بالشأن العام وأمور السياسة إلى الريف، حتى فى أعماقه البعيدة.

ثانياً، أدى صعود الولايات المتحدة، ودورها العالمى النشط، وقيادتها للحرب الباردة إلى مراهنات جديدة على مستوى السلطة اللبنانية والفئات الكومبرادورية عموماً، المارونية منها تحديداً فانضم حكم شمعون، إلى سلسلة من الخطوات الاميركية الاستراتيجية فى المنطقة، بدءاً من التحالف مع شاه ايران وتركيا، وعراق نورى السعيد، وصولاً إلى مشروع ايزنهاور و«حلف بغداد».

في هذه الاثناء، كانت اسرائيل، التى نشأت في احضان الاستعمار الانكليزى لفلسطين، قد تحولت إلى رأس حرية محلية فى خطط الغرب الجديدة، وبعد أن ألحقت سنة ١٩٤٨ هزيمة عسكرية بالقيادات السياسية العربية الرجعية، التى لم تدخل الحرب الا تظاهراً، وتبريراً للتدخل عن فلسطين، أصبحت جزءاً مؤثراً فى التوازن الجديد الذى سرعان ما انعكست آثاره على لبنان أيضاً.

ثالثاً، جاء هذا الخيار الجديد للسلطة محاولة للجم النهوض التحررى، القومى، الذى استلهم عبدالناصر وثورة يوليو سنة ١٩٥٢، بشكل اساسى. وما أن قامت الوحدة المصرية - السورية سنة ١٩٥٧ حتى أحس اليمين اللبنانى بالخطر المحدق، فسجد كل طاقته السياسية، وادواته الاعلامية والنفسية، لتسكير مناخ من «الهلع المسيحى» في مواجهة صورة عن عدوان مزعوم من جانب الجمهورية العربية المتحدة، من جهة، وأبعد القيادات الاسلامية التقليدية القومية والرموز الديمقراطية والوطنية عن السلطة، فى عملية انتخاب

هي الأكثر تزييراً في تاريخ لبنان. هكذا ارتسم الانقسام السياسي والطائفي الذي فجر ثورة ١٩٥٨، التي أدت إلى تدخل عسكري اميركي، لم يعط نتائجه المرجوة، وإلى اسقاط حكم كميل شمعون وسياسته، عبر منعه من التجديد لنفسه في موقع رئاسة الجمهورية.

٣ - خلال احداث سنة ١٩٥٨ لمع فؤاد شهاب، قائد الجيش، كشخصية مستقلة، ومتوازنة. فقد استطاع، من جهة، ان يحافظ على وحدة المؤسسة العسكرية عبر منعها من الانخراط في الصراع المباشر، وتميز، من جهة اخرى، بنظرة معتدلة إلى معالجة الاوضاع القائمة. وكان فؤاد شهاب قد اكتسب مصداقية وطنية كبيرة بسبب مراقفه العلنية الشجاعة ضد الانتداب الفرنسي اثناء حكم فرنسا للبنان، وهو ضابط كبير آنذاك. وهكذا بدأ شهاب، بالنسبة لأكثريه اللبنانيين، باستثناء قلة من المتطرفين اليمينيين والمتعصبين طائفيًا، رجل الحل المقبول.

الشهابية : نهج لم يكتمل

١ - وصل فؤاد شهاب إلى الرئاسة على أساس شعار «لا غالب ولا مغلوب» وهو عنوان التسوية التي اسفرت عنها أحداث سنة ١٩٥٨. وأدرك، منذ اللحظة الأولى، أنه واقع بين ضاغطين: مصالح الفئات المسككة، تقليدياً، بالسلطة والإدارة، والتيار الشعبي الصاعد، والشديد التأثير بالمذ القومى والنزعات التنموية والاصلاحية الجذرية في آن معاً. فالسياسة الشمعونية لم تكن نزوات فردية، بل محصلة مصالح القوى الأكثر تطرفاً في العداء للعروية والاصلاح الداخلى. وأدرك، بالتالى، أن صيغة «لبنان ذى الوجه العربى» المرتبكة، التي كانت احدى قواعد الميثاق الاستقلالى غير المكتوب، قد دخلت فعلاً أتون التجربة. فالمسألة تخطت مشاركة لبنان في تأسيس الجامعة العربية، وبناء علاقات أخوية مع الشقيقات، وماشابه من الخطوات التي لاتزعج احداً تقريباً، وتحوكت إلى خيار صعب ذى تبعات خارجية وداخلية، خيار للالتحياز بين طرفين كبيرين متصارعين: الغرب ممثلاً برأس حرية مزدوج هما اسرائيل والمشاريع الامنية والاستراتيجية الاميركية، من جهة، والصعود الناصرى المضاد المدعوم عالمياً من قبل المعسكر الاشتراكى ودول العالم الثالث وحركة عدم

الانحياز، من جهة أخرى. لم يعد مفهوم الانتماء العربى للبنان كما كان في الاربعينات، مجرد تحديد هوية يثير بعض الجدل الداخلى، بل أصبح مفهوماً سياسياً بامتياز يفرض موقفاً محدداً من صراع عالمى شرس، ومن قضايا ملتزمة فى المنطقة، وينعكس بحدة علي المواقف الداخلية وتوازنات القوى فى لبنان.

ازاء هذه الوقائع الجديدة اعتمد الرئيس شهاب سياسة تبعد، بتقديره، امكانية تحديد الصراع الداخلى على قاعدة الانقسام حول مشاريع خارجية. فالتزم حياداً متناقضاً وصعباً، محاولاً عدم الدخول فى اشتباك مع أى من القوى الدولية والعربية الفاعلة. وفى هذا المجال شجع اقامة علاقات اقتصادية وثيقة مع الولايات المتحدة والشركات الاميركية، وكذلك الفرنسية والاوربية الاخرى، فى حين أصر على عدم الانخراط فى أى التزام أمنى - سياسى مع الغرب في الصراع ضد عبدالناصر وسوريا والتيار القومى. وفى المقابل ظلت السياسة الشهابية شديدة البرودة ازاء الاتحاد السوفياتى من غير ان تسعى إلى الدخول فى أى مشروع بشكل يهدد لأمنه ومصالحه في المنطقة. أما علاقات لبنان العربية فشهدت مرحلة ازدهار اقتصادى ملحوظ وابتعاداً عن التوترات السياسية الناجمة عن تناقضات الانظمة.

لقد شكّل فهم فؤاد شهاب «للمصلحة العليا للبنان» أساس سياسته الخارجية الهادئة التى يمكن وصفها بأنها سياسة «عدم انحياز» من الموقع الآخر، المواجه لحركة «عدم الانحياز». لأن الميول الضمنية للسياسة اللبنانية كانت، على عكس حركة عدم الانحياز، تسعى إلى الالتصاق أكثر بالغرب من موقع هو أقرب إلى الحياد فى العلن.

٢ - تولى شهاب الرئاسة فى دولة حكمتها طويلاً سلطات وإدارات مورثة من عهد الانتداب الفرنسى ومطعمة بعدد من الازلام والمحاسبين الفاسدين وقليلى الكفاءة الذين قدّمهم كميل شمعون فى سياق الصراعات والعنعنات السياسية الصغيرة التى خاضها ضد اخصام حكمه. وذلك فى وقت لم يكن قد امتلك لبنان فيه بعد مقومات الدولة المستقلة بصورة كافية. وفى غياب أى خطة للتطوير الاقتصادى، والتحديات الاجتماعية، وكذلك

فى غياب أى دور للدولة، كان الانفلات الرأسمالى المستشرى وغير المتوازن هو المضمون الفعلى لأغاني البرجوازية الخدمائية والمالية عن «الاقتصاد الحر» اللبنانى.

وبالطبع لم يكن فؤاد شهاب عدواً لهذه البرجوازية ولا خصماً للرأسمالية، حتى فى صيغتها اللبناينة البدائية. لكنه كن يتعامل معها من موقع الحرص على مستقبل البلاد ومصير النظام. وكان يرى أن هذا الانفلات المتوحش لحركة الرساميل والارباح سيؤدى إلى تفاوت اجتماعى كبير، ويهدد فى النهاية بتقدّم مشاريع التغيير الجذرية. لذلك اختار طريق الاصلاح بوصفها دافعاً إلى الاستقرار الاجتماعى من دون أى مساس بطبيعة النظام، وعاملاً من عوامل التوازن الاقتصادى والسياسى البعيد المدى.

وقبل الشروع فى الاصلاح استقدم شهاب بعثة اقتصادية هى بعثة «ارفيد» التى قامت بعملية مسح شاملة وقدمت تقريراً مازال، إلى اليوم، الدراسة الشاملة الوحيدة عن الاقتصاد اللبنانى. ورغم أن البعثة لم تتقدّم بمقترحات ملموسة لحلّول ما الا انها كشفت الكثير من الثغرات والمشكلات التى تستوجب الاصلاح.

استند الاصلاح الشهابى إلى ثلاثة محاور رئيسية: اشراك الدولة فى تشجيع الانتاج الوطنى وتكوين نواة قطاع عام فى بعض المرافق الحيوية من الانتاج والخدمات -ضبط الادارات الحكومية من خلال مجالس للمراقبة والمحاسبة والتعيين والانتقال - محاسبة المسؤولين عن الفساد فى الادارات واقالتهم.

لايمكن وصف هذه السياسة بانها خطة لحل شامل وعميق لمشكلات الاقتصاد والدولة والمجتمع. كما أنها لم تقدم نفسها دفعة واحدة، وعلى مستوى واحد من الفعالية. بعضها حقق نجاحاً ملحوظاً، مثل «المشروع الاخضر» الذى قام لمساعدة المزارعين فى استصلاح الاراضى الرى وماشابه. وبعض آخر اختفى فى قصوره الذاتى وفى البيروقراطية والتفكك الادارى القائم. لكن، ورغم هذه النواقص، كانت السياسة الدولية - الادارية هذه خطوة ضرورية، وفريدة فى لبنان، لدفع البلاد على طريق بناء دولة مؤسسات تطمح لان تكون فى مصاف الدول الاقل تخلفاً ضمن مايسمى ببلدان العالم الثالث.

على المستوى الاجتماعى ، حاول شهاب ان يجعل للدولة قاعدة أكثر متانة من صيغة الارتكاز الي زعماء طوائف وعشائر يحشدون خلفهم الاتباع ويجلسون هم فى مواقع السلطة. فتوجّه نحو الفئات الوسطى، المدنية خصوصاً، محاولاً جذبها للصراع الاجتماعى ضد التقليد على قاعدة تحويل مصالحها نحو القطاع العام. واستفادت المرحلة الشهابية من حالة الانتعاش الاقتصادى التى عرفها لبنان فى الستينات، وتحولّه إلى مركز أساسى، مالى وخدمائى وتجارى، فى المنطقة بسبب أوضاع البلدان العربية الأخرى، لتدخل بعض التحسينات على شروط لعمل والاتاج وتسهم فى خفض حدة التوتر الاجتماعى، وإشاعة حالة من الهدوء والأمل قلماً عرفها لبنان.

كل هذا لا يحجب حقيقة أن مشروع التنمية الشهابى لم يتسع لحظة متكاملة تحدث تغييراً فى بنية الاقتصاد اللبنانى. فظل هذا الأخير شديد الاعتماد على القطاع المصرفى، والتجارى، مفرقاً فى تبعية مزروجة لمصادر التمويل، ومعظمها نفطى خليجى، ولمراكز التوظيف النهائى، أى البلدان الرأسمالية المتقدمة. وفى حين لم يحقق الإنتاج الزراعى والصناعى الزراعى والصناعى زيادة كبيرة فى مجمل الناتج القومى كان الميزان التجارى يزداد اختلالاً ويغطى اختلاله عن طريق تدفقات مالية سريعة التلف وعاجزة عن أحداث التراكم الضرورى للنهوض بمشروع تنموى متعدد الاتجاهات.

٣ - كان تخفيف حدة الانقسام الطائفى، فى بلد خارج من صراع اهلى طابعه الغالب فى الظاهر هو طابع صراع بين مجموعات طائفية، شرطاً ضرورياً لاستمرار الدولة والكيان. وكان حياء الجيش فى ذلك الصراع هو الموقف الوحيد الذى يحفظ وحدة هذه المؤسسة. والحل «الشهابى» الذى استند إلى موقف الحياء هذا قدّم نفسه مشروعاً فوق الطوائف وخارج لعبة تناقضاتها. مدافعاً عن وحدة البلاد، وصيغة الدولة والمصالح العليا الوطنية. وفى حين بدت الطوائف، بمعظم قياداتها، منهكة فى البحث عن مكسب صغير هنا أو هناك، بدت سلطة الدولة وكأنها لا تنشغل إلا بما يجعل جميع هؤلاء خاسرين ومتصرين فى الوقت نفسه، لكى تبقى فكرة الدولة هى المنتصر الفعلى الوحيد.

تمثل المشروع الشهابي بفكرة مزدوجة: جانبها الأول اضعاف القيادات الطائفية المشاركة في الحرب امام الدولة التوحيدية من جهة وأمام بعضها بعضاً، من جهة أخرى، وجانبها الثاني عدم اخمادها نهائياً في معركة البقاء ازاء «جماهيرها» ومع هذه «الجماهير»، من أجل استمرارها جزءاً من تركيبة البلد وتوازن القوى الداخلية فيه.

في الواقع خرجت القيادات الطائفية من الحرب الاهلية مدعاة، الا انها لم تكن مكسرة، مهزومة. وبدا انها تتربص الفرصة للاتقاض مجدداً. وحل «اللاغالb ولا مغلوب» الذي رمز اليه حكم فواد شهاب بدا لها أشبه بمرحلة انتقالية منه بالحل المستتب. وكانت هذه الحالة بارزة بصورة خاصة بين حلفاء شمعون الذي يستندون إلي مشروع خارجي لم يتوقف عن الهجوم، وقتله اسرائيل والولايات المتحدة.

في المقابل كانت القيادات الاسلامية الطائفية تمجد في صيغة الحكم الشهابية حداً متقدماً لتطلعاتها التوفيقية، المرتبكة، بين شعور قومي ذي نفحة طائفية ومستلزمات تتجاوز سقف مصالحها الضيقة. فالناصرية ليست ايدولوجية البرجوازية اللبنانية المسلحة، ولا النهج الناصري نهجها، كل ما في الامر انها التقت معها واستندت الى جماهير الناصرية انطلاقاً من رغبة في المشاركة أكثر في القرار اللبناني.

في هذا المناخ اتبع الحكم اللبناني، منذ سنة ١٩٥٨، سياسة براغماتية ازاء المشكلة الطائفية. فالرئيس شهاب يدرك ان استمرار الانقسام الطائفي يبقى الدولة والوطن ربحاً لأجنة الحروب الاهلية اللاحقة، ولكنه يسعى، في المقابل، لتوظيف القيادات الطائفية في مهمة ضبط التناقضات ومنع المشروع التغييرى من التقدم، أكان في صيغته السياسية ذات الصبغة القومية العروبية، أم في صيغته الاجتماعية / الطبقية.

وفهم هذا الدور المزدوج الذي يمكن أن تلعبه قيادات الطوائف عطل إمكاناتية ضرب الانقسام الطائفي وسلوك طريق إصلاح سياسى متقدم، ولكنه ابقى «الطوائف» رهائن موقفة في يد السلطة المركزية. وإذا كان شهاب ظل مطمئناً نسبياً للوضع على الجانب السياسى الاسلامى - بسبب قوة كمال جنبلاط والتيار القومى اليسارى الذى أبقى

القيادات التقليدية، هنا، موضوعياً، في موقع المحتاج الدائم لعلاقات طيبة مع الرئاسة - فانه كان قلقاً من وضع كميل شمعون وحلفائه، وانسجماً مع سياسته العامة حاول شهاب ان يتحالف مع حزب الكتائب: فهذا حزب، مارونى الطابع، ولكن للتقليديين المسيحيين فيه دوراً أكثر تواضعاً، وربما كان تعزيز دوره يؤهله لمواجهة التيار المارونى المتصلب المعبر عن توجه اليمين اللبناني كله.

ومن الملفت هنا أن التشابه بين فهم وسلوك فؤاد شهاب وفهم وسلوك رياض الصلح للمشكلة الطائفية وإزائها بغرى بمقارنات كثيرة - وهى مسألة طبيعية لرجلين حاولا أن يبنيا سلطة مركزية ودولة قابلة للحياة - إلا أن استبدال العلاج الاصلاحى المتدرج صعوداً بحالة الرضوخ للامر الواقع تدريبياً والتكيف معه ذهباً بمحاولات الرجلين ادراج الرياح. فرياض الصلح - صاحب تشبيهه الطائفية «بالمريض البقيض» - انتهى إلى تكريس هذا المرض في جسم المجتمع والدولة، مكرهاً ربما. وفؤاد شهاب، الذي حاول تحجيم قيادات الطوائف من غير أن يكسر النظام الذى يحدّها، انتهى ضحية لها، فاضطر هو شخصياً الى عدم الرجوع إلى موقع الرئاسة سنة ١٩٦٤ - بسبب غياب الاكثريّة الساحقة التى ارادها مؤيدة لتجديد ولايته - ثم سقط «النهج الشهابى» مع خسارة مرشحه الياس سركيس رئاسة الجمهورية المعقّدة الاهداف والتحالفات سنة ١٩٧٠ أمام الرئيس الاسبق سليمان فرنجية.

٤ - أكثر ما أثار ويثير الجدل في التاريخ للشهابية وتقييمها هو موضوع «الاجهزة» التى اعتمدها الرئيس فؤاد شهاب، ومن بعده الرئيس شارل حلو، كأدوات لتشبيث سلطة الدولة. عشاق الديمقراطية المجرّدة الجدد لا يغفرون لأحد انتهاك مبادئها. وعلى الطرف النقيض كان عدد كبير من قوى اليسار والتقدم يرون في الديمقراطية موضوعاً يمكن التساهل فى تطبيقه إذا ما تقدّم مشروع الاصلاح الاقتصادى أو الاجتماعى، وإذا كانت السياسة الخارجية مقبولة فى عدائها للامبريالية والاستعمار والاحلاف آنذاك.

ولدى الطرفين لا ينتصر التقدم الديمقراطية. اذا لا يمكن مناقشة مشروع حكم بالنظر فقط

الى مبادئ وقيم، والا فالمنافسة لاتصل إلي الهدف وتظل خطاباً فوقياً ، او تنظيراً على الأقل - مزاحاً عن حركة التناقض والصراعات، ومشدوداً الى المستقبل برباط فكري - أخلاقي لا يستطيع، علي أهميته البالغة، أن يتحول إلي قوة مادية كافية للنجاح في الإصلاح.

في المقابل، لايمكن أن يكون هدف التقييم تبريراً للامر الواقع وسياسات التكيف معه لأن التبريرية تفقد المشاريع الإصلاحية روحها وتحولها إلي حالة تبلد عاجزة عن دفع التاريخ صعداً. والتبريرية، فوق ذلك، نكوص عن فهم الاحتمالات، واكتفاء بتصوير الواقع وكأنه الدرب الوحيد الممكن.

علي هذا الاساس من رفض الترفع الزائف فوق التناقضات الواقعية. ومن رفض تبرير الوقائع التاريخية، في آن، يمكن أن تفهم وتنقد سياسة الاعتماد على الاجهزة في ادارة شؤون لبنان ابان المرحلة الشهابية - الموسعة حتى سنة ١٩٧٠.

يصح في فؤاد شهاب ما قاله مرة نابليون عن نفسه : «أنا جندي وصل إلي رأس السلطة». وهذا القول لا يظال الشكل في العملية بل المضمون. فالهم ليس وظيفة الرئيس السابقة وانما المغزى الاجتماعي والسياسي الذي هو لب قاعدة الحكم. والمقصود بهذا القول أن فؤاد شهاب، الجندي الذي أصبح رئيساً، لا يملك قاعدة تقليدية يستند اليها في الحكم. فهو ليس زعيم طائفة، ولا هو سياسي تقليدي ورث القيادة عن أب أو قريب - كما هي حال معظم القيادات اللبنانية آنذاك. وهو جاء الي الرئاسة أثر حرب أهلية مازالت بصماتها تتفاعل في صفوف أعداء الامس القريب، ومازال الانشداد إلي المواقع الطائفية أقوى من الرابط بين المواطن والدولة. وفوق كل هذا حمل الرئيس الجديد مشروعاً إصلاحياً مخالفاً، في جوهره، لمصالح القيادات المتنقذة، ولتوجهات الادارات الموروثة المتخلفة، وسياسة خارجية متوازنة بين «الشرق العربي» والغرب، خلافاً للميل العام لدى اليمين اللبناني.

إلي هذه العوامل يمكن أن تضاف قضية بالغة الاهمية، وهي ان مشاريع بناء الدول الحديثة قامت، منذ القرن التاسع عشر، علي الفئات الوسطى، فهذه الشريحة الواسعة

الانتشار . ذات مصلحة عضوية في تعزيز سلطة الدولة والقانون، وهي كانت، في معظم الحالات، عماد التوجهات الاصلاحية في الرأسمالية المعاصرة، من الاشتراكية الديمقراطية في البلدان المتقدمة الغربية الى التيارات الوطنية والقومية الدلوتية في البلدان المتقدمة من العالم الثالث. مشكلة هذه الفئات الوسطى في لبنان انها لم تكن سنداً موحداً ونشيطاً للدولة. وذلك لاسباب كثيرة منها تاريخي يعود الي طبيعة هذه الفئات ودور السياسة الطاغى في رسم الخيارات - حتى الاجتماعية منها - ودور الانقسامات الطائفية في تغليب المنحى الفتوى / الوجودى / الايديولوجى على المنحى التوحيدى الوطنى ، بخاصة في المحطات الحاسمة - وأخيراً طبيعة الفئات القائدة فى النظام اللبناني وضعف تمسكها لمصالح الفئات الوسطى الامر الذى ابعدها نسبياً عن فكرة الدولة والنظام بالجملة .

في هذه الظروف، التى يمكن ايجازها بضعف القاعدة الاجتماعية لاتطلاقة المشروع الشهابى وعدم تبلورها وتماسكها الكافيين، كان على الرئيس شهاب ان يحكم. وأن يحكم ضد التقليد وقيادات الطوائف، وفق وجهة جديدة تستهدف بناء دولة ورأسمالية عصرية نسبياً. فكان ان سلك هذا الجندى أسهل الطرق التى تضمن امكانية الحكم، وتؤمن التوازن بين قوة السلطة المركزية وبين مواقع القوى الاخرى، وتفرض على المعارضين أمراً واقعاً هو مشروع التحديث - قسرياً اذا قضت الضرورة. وكان الجيش والاجهزة الامنية هى الأداة المنظمة والمؤهلة لهذا الدور . فولاء هذه القوى للرئيس فوق الشكوك، ومراقفها السابقة وفرت لها صورة مقبولة في المجتمع بخاصة وان لبنان لم يعرف قبل ذلك العهد حكماً اداية الاساسية هى الجيش. الا أن هذا النوع من الحكم غالباً ما يتحول وفق آلياته الداخلية ذاتها. فشخصية الرئيس شهاب، من جهة، وكون المشروع فى بدايته، من جهة أخرى، كانت عوامل لجم وتوازن لتوزع القوى ومواقع النفوذ، بين السياسيين كما بين العسكريين. ولكن في السنوات اللاحقة اصبح الطابع الاصلاحى التحديثى للحكم أقل وهجاً وتأثيراً، في حين أصبح دور الاجهزة الامنية في السياسة أكبر بمالايقاس. ومع هذه الاختلالات بدأ المشروع يتأكل من الداخل، وقامت التناقضات بين أقطابه ومؤيديه السياسيين. وما أن اصيب العرب بهزيمة عام ١٩٦٧ حتى نهض حلف داخلى من قوى اليمين معارض لأساس السياسة

الشهابية ووجهتها، من جهة، وابتعدت، من جهة أخرى، قوى اليسار بصورة واضحة وقاطعة عن مشروع «النهج» الذى لم يبق لديه الكثير من ماضيه الشهابى، بعد تراجع الإصلاح وتصادع الحصار على الحريات، ومالبت هذا المشروع ان تداعى من تلقاء نفسه.

الحرب اللبنانية : مؤشرات واستنتاجات عامة:

١ - تراكمت، منذ أواخر الستينيات، كل العناصر التى ستدفع إلى انفجار الحرب اللبنانية عام ١٩٧٥ . التياران المتناقضان يزدادان قوة كلاهما: اليمين الطائفى، الذى تنزعجه نواة مارونية متطرفة هى ثنائى حزب الكتائب والتيار الشيعونى، يستند الى انتصار التحالف الاميركى -الاسرائيلى على حركة التحرر العربية منذ سنة ١٩٦٧. والتيار القومى، اليسارى يستند الى عوامل رئيسية ثلاثة: الزخم الجديد الذى شكلته الثورة الفلسطينية، وعملية التجذر السياسى والفكرى الجارية فى صفوف التيار القومى، ولدى الفئات الوسطى والانتلجنسيا، والاحتياط الكبير الذى يملكه العرب، على كل المستويات، من أجل منع استكمال هزيمتهم، والرد عليها، وهو ما حاوله عبدالناصر وحزب البعث فى سوريا مباشرة بعد حرب حزيران عام ١٩٦٧.

على أن هذه العوامل لم تكن متجانسة. فحالة التعبئة الشعبية حول المقاومة حملت هذه الاخيرة مهمات يستحيل عليها القيام بموجباتها، موضوعياً. ودفع التناقض بين مشروع فلسطينى، لايقبل المساومة، وبين استراتيجية عبدالناصر الجديدة، القائمة على كسب الوقت استعداداً للحرب القادمة، الى مستوى من الاحتدام والانفعالية سمح للملك حسين ان يخرج المقاومة الفلسطينية من الاردن سنة ١٩٧٠ عبر سلسلة من المجازر الدامية عرفت «بأيلول الاسود». ونتيجة لذلك انتقل الثقل الأساسى للمقاومة الى لبنان، حيث فرض المد الشعبى والديمقراطى حماية سياسية ومادية لها، ووقّر لها مناخاً واسعاً من الحرية فى العمل السياسى والعسكرى.

وهكذا اضيف عامل مادى قوى الى عوامل التوازن المضطرب فى لبنان. فالفلسطينيون، فى نظر اليمين والطائفين، أولاً، قوة صراع عسكرى وسياسى ضد اسرائيل والغرب، وهم،

ثانياً ، كتلة متحالفة مع التيار الوطنى ومع «المسلمين» . وفي الحالتين يشكلون خطراً على «الصيغة اللبنانية» ، وعلى سياسة لبنان. أما القوى التى شكلت لاحقاً «الحركة الوطنية اللبنانية» فقد اعتبرت ان حماية الفلسطينيين ودعمهم هى مساهمة لبنان الأولى فى الصراع العربى - الاسرائيلى، وواجهه القومى الالزامى كما رأت هذه القوى أن تعزز الجانب القومى فى مشروعها سيدفع الى الامام جوانبه الاخرى، وأولها جانب الاصلاح السياسى الديمقراطى للنظام.

الذين يسمّون الحرب اللبنانية «حرب الآخرين على أرض لبنان» يتناسون تماماً هذا الجانب الاصلاحى الذى شكل جزءاً من أهداف القوى الوطنية المتحالفة، كما يتناسون ان الذى فجّر الحرب، قوة لبنانية لها مشروعها المحدد بأبعاده الخارجية والداخلية، أى عزل لبنان عن المشاركة فى الصراع ضد اسرائيل، من جهة، واستمرار نظام الامتيازات الذى يتيح لها الهيمنة على السلطة، من جهة ثانية. وهم ، فى النهاية، يرفعون المسؤولية عن النظام الطائفى الذى لا يبرح ينتج حروباً أهلية منذ القرن الماضى.

اشعلت القوى الرجعية الحرب لأن تأكل النظام بلغ نقطة حاسمة. فهو عاجز عن الاستجابة وعاجز عن المواجهة. القوى الاجتماعية الصاعدة تستند الى كل الزخم الوطنى والقومى الذى تثيره مشاعر رفض الهزيمة، فى حين أن قوى السلطة مشلولة، ومتردة، بين خطاب علنى يومى بالمشاركة فى العمل العربى، وحقيقة ضمنية هى نقيض ذلك. وعجز السلطة الرسمية هذا نقل المبادرة الهجومية الى أقصى اليمين، الذى استند بوضوح الى دعم اسرائيلى متعدد الجوانب.

٢ - لتطرح هذه الدراسة على نفسها مهمة التأريخ للحرب اللبنانية. لذلك تكتفى بتحقيب عام لها ، يتناول مراحلها الاساسية، والعوامل الابرز فى التغييرات التى طرأت على مواقع القوى فيها وأهدافها، وذلك من أجل متابعة رصد وتحليل الميول العامة لحركة القوى الاجتماعية المحلية فى ارتباطها مع تطور الاحداث فى المنطقة. مرت الحرب اللبنانية فى ست مراحل نلخصها بالشكل الآتى:

* ٣ نيسان سنة ١٩٧٥ - خريف ١٩٧٦ مرحلة الهجوم الوطنى المضاد ، على المستوى العسكرى ، تم حصار قوى اليمين فى رقعة ضيقة من جبل لبنان وبعض بيروت، وعلى المستوى السياسى تشكلت « الحركة الوطنية اللبنانية » كقيادة موحدة للمعركة وطرحت برنامجاً اصلاحياً معتدلاً بعنوان « البرنامج المرحلى » الذى شكل فعلاً نقطة التقاء قوى سياسية واجتماعية واسعة.

* ٧٦ - ٧٨ ، هى مرحلة معقدة بدأت بدخول القوات السورية الى لبنان، من أجل إعادة التوازن الطائفى ، ومنع التقدم الوطنى والفلسطينيين. ترافق هذا مع تصعيد علنى من جانب اسرائيل، وتوافق دولى على احتواء النزاع الداخلى. خلال هذه الفترة كان يجرى ضغط كثيف لاحداث قطيعة بين سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية. لم تحدث القطيعة هذه، ولكن مشروع الاصلاح اللبنانى أصيب بنكسة جسيمة. وتكرست النكسة فى اغتيال رئيس الوطنية وروحها ، كمال جنبلاط. الجنوب يظل ساحة مواجهة مع اسرائيل.

* ٧٨ - ٨٢ ، اسرائيل تحتل قسماً كبيراً من الجنوب اللبنانى. اتفاق كامب دافيد يقلب التوازن العربى - الاسرائيلى. سوريا تسعى الى توازن جديد عبر المصالحة مع العراق والتقارب مع منظمة التحرير والحركة الوطنية اللبنانية. الخلاف بين سوريا واليمين اللبنانى يتحول الى صراع عسكرى واسع. اللاحسم والانتظار سيد الموقف. بداية تكون قوى طائفية منظمة ترافق مع صعود المد الاسلامى، وانتصاره فى ايران.

* ٨٢ - ٨٤ ، اسرائيل تحتاح لبنان وتحتل بيروت أياماً قليلة، وتحاول ان تركب سلطة موالية لها بالمطلق، وتفرض على لبنان اتفاقاً منفرداً هو اتفاق « ١٧ أيار ». منظمة التحرير الفلسطينية تغادر بيروت إلى تونس خلال الممارك الضارية حول بيروت. فى المقابل سوريا ترد بتوثيق علاقاتها مع القوى المعادية لاسرائيل، ومع الاتحاد السوفياتى، الذى اقلقته التطورات المفاجئة والمفرطة. مقاومة الاحتلال وتناجيه تسيطر على الشارع، وتعيد الحياة للقوى السياسية، وتفرض انسحاب اسرائيل من معظم المناطق، وتسقط اتفاق ١٧ أيار فى البرلمان اللبنانى. هذا النهوض الوطنى ترافق ايضاً مع بروز واضح لقوى طائفية ودينية

اسلامية، معادية للاحتلال، ولكنها خارج اطار القوى الوطنية، وضدها احياناً.

* ٨٤ - ٨٨ ، القوى الطائفية تحتل واجهة الاحداث في الجانبين المتصارعين. الدعم الاقليمي لها يزداد على مختلف المستويات. الاهداف الوطنية والاصلاحية تتراجع تدريجياً. الحرب تتخذ أبعاداً عيشية وتتحول إلى أداة مطلقة في أيدي القوى الخارجية.

* ٨٨ - ٩٠ ، البلاد من دون رئيس الجمهورية. سلطتان تتنازعان: ميشال عون صاحب المشروع العسكري المعادي لسوريا، وريث ملتيس، وغير مباشر لشاريع الهيمنة والامتيازات السابقة، من جهة، وحكومة الرئيس الحص الشرعية، من جهة ثانية. سقوط الاتحاد السوفياتي يدفع الولايات المتحدة نحو سياسة احتواء شاملة للمنطقة. بداية المفاوضات حول «اتفاق الطائف» يرافقها صراع عسكري بين حلفاء الأمم ميشال عون والقوات اللبنانية. الاتفاق اللبناني، النيابي والرسمي، في الطائف ينهي سلطة عون، ويفتح باب السلام.

٣ - تظهر هذه المراحل المختلفة للحرب عدداً من المتغيرات وعدداً من الثوابت . وهي تتداخل وتتقاطع عند مسألة رئيسية هي موضوع الانتماء الوطني، الذي اظهرت الصفحات القليلة السابقة انه كان، في مختلف حقبات تاريخ لبنان الحديث، المسألة السياسية المحورية في اصطفاك القوى الداخلية وعلاقاتها بالخارج. تبدلت أهداف، وسقطت برامج، وتغيرت التحالفات وفق طبيعة كل مرحلة. ولكن ظلت مسألة الانتقال بلبنان في مجمع للطوائف يتقاسم زعماؤها السلطة إلى وطن عصري ودولة قانون وديمقراطية هي لب التغيير وبوصلة الإصلاح.

وفي الإطار العام، كانت الحرب الاهلية دفاعاً عكس التيار من جانب القوى الوطنية والديمقراطية . فالهزيمة العربية امام المشروع الاميركي - الاسرائيلي تنتشر افقياً من دولة الي اخرى ، وتعمق نتائجها في البنى الاجتماعية والسياسية. وعدم التناسب بين الاهداف العربية والوسائل المستخدمة يبلوغها يزداد وضوحاً. أما حالة النهوض الشعبي فكانت قائمة على توقع استخدام الاحتياطي، الذي لم يستخدم، في الواقع، على الاطلاق . فعل الهزيمة

كان قوة مادية حاضرة، أما ادوات الرد فتقع، بمعظمها، في خانة الاحتمال. من هنا يمكن القول ان خروج منظمة التحرير من بيروت كان الخطوة الأولى في خيار «غزة - اريحا» واستكمال مفاعيل حزيران ١٩٦٧، في ترتيب المنطقة، وفرض السلام الاسرائيلي على شعوبها.

العلاقة الوثيقة جداً بين الخارج والداخل في المسائل اللبنانية كانت تستمد قوتها، في كل تاريخ البلاد الحديث، وهذا ما أكدته الحرب اللبنانية، من انقسام مزدوج: من جهة، تشرد طائفي داخلي قادته قوى اجتماعية وسياسية حاكمة وفقاً لمصالح ضيقة وتوازنات عابرة، من غير أن تتمكن هذه القوى من صياغة مفهوم موحد لما سمي «بالمصالح الوطنية العليا»، حتى في تعبيره الرأسمالي المتبدل، أي مصالح السوق الموحدة والمندمجة. اتفقت الطوائف على السوق كميدان لتقاسم المغنم، ولكنها ظلت منطوية على كل تناقضاتها، وهواجسها، وطموحاتها. ومن جهة ثانية، كان هذا الانقسام يستند إلى المشاريع الخارجية المتصارعة: الاستقلال والانتداب، عدم الانحياز والاحلاف العسكرية الغربية، اسرائيل وحركة التحرر العربية... الخ. ونظراً لغياب حقيقة الاندماج الوطني، تغلب مصالح الزعامات على مصالح «الطبقة»، وبالتالي الدولة، في مفهوم البرجوازية ذاتها، كانت حدة صراع الخارج تأخذ أقصى مداها من العنف في الداخل، فتتراكم التناقضات كلها لتحدث الانفجار.

اثبتت الحرب اللبنانية أن استمرار النظام اللبناني، كما كان عليه في السابق، هو عقبة اساسية أمام فكرة بناء الدولة العصرية، وأمام أي مشروع شامل للتنمية والاعتماد على الذات. وهو احدى الضمانات الاساسية، رغم كل مافيه من هشاشة وعدم استقرار، لترسيخ تبعية المنطقة للغرب. لذلك تضافرت قوى مختلفة، داخلية وخارجية، لاسقاط برنامج الإصلاح الوطني، وتهميش رموزه وأدواته، حتى بعد اتفاق الطائف.

وللأسباب نفسها جرى دعم التيارات الطائفية والدينية، التي كانت في مرحلة صعود، موضوعياً، بعد انتصار الثورة الايرانية، وانحسار التيار القومي التقدمي في الوطن

العربي، فهذه القوى، القابلة للاحتواء، لا تشكل مشروعاً نقيضاً لسلطة الكومبرادور، ولا تفتح أى أفق لتنمية وتكامل على مستوى لبنان وعلاقاته بالدول العربية. وإذا كان لا يحوز، بأى صورة اغفال عدا، بعض هذه القوى للضرب واسرائيل، ودره فى مقاومة احتلالها للبنان، وهذا الجانب هو الذى يبرر مساندتها من جانب عدد من الدول العربية والقوى الفلسطينية، فلا يجوز غض الطرف، فى المقابل، بأن الجانب الداخلى فى مشروع هذه القوى هو عقبة امام الانصهار الوطنى وفكرة بناء الدولة.

بعد عشرين عاماً من القتال، يبدو لبنان وطناً فى حالة اعادة التكوين. وهذا لا ينتقص إطلاقاً من قوة العوامل التى جعلت منه وطناً بالفعل، بعد أن تشأ بفعل تقسيم مقصود للمنطقة، سوريا تحديداً، ولأهداف سياسية تخدم مصالح فرنسا فى الشرق. اعادة التكوين هذه تفترض، أولاً، تجاوز ملفات الحالة الأولى، أى حالة لبنان ١٩٢٠، والانتقال بالخصوصيات الطائفية من الفعل السياسى - الايديولوجى، الى حقيقتها الثقافية. وتفترض ثانياً، بناء علاقة مباشرة بين المواطن والدولة، دون وسائط. وتفترض ثالثاً دوراً اقليمياً مختلفاً للبنان فى الاقتصاد والسياسة.

وأخيراً، اذا كانت هذه الحرب هى نتيجة لاحتدام تناقضات محددة، وليست من فعل قوى «شريرة» متربعة بلبنان - حسب تعبير الخطاب التصالحى المبتذل - فالمهمة الاولى التى طرحتها هذه الحرب نفسها على المجتمع هى ازالة العوامل التى تجدها، والتى جددتها كفاية فى تاريخ لبنان الحديث.

مراجع :

- ابر خليل، جوزيف. لبنان وسوريا، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت ١٩٩١ (طبعة ثانية).

- الارمنازى، نجيب. سوريا من الاحتلال حتى الجلاء. بيروت ١٩٧٣.

- البستاني، اميل. الميثاق الوطنى ولبنان المستقبل بيروت ١٩٦٠.

- بقراونى ، كريم . لعنة وطن ، عبر الشرق للمنشورات ، بيروت ١٩٩١ .
- جنبلاط ، كمال . فى مجرى السياسة اللبنانية . بيروت ١٩٦٠ .
- حتى ، فيليب . لبنان فى التاريخ . بيروت ١٩٦٥ .
- حمادة ، سعيد ، النظام النقدي والمصرفي في سوريا . بيروت ١٩٣٦ (مترجم عن الانكليزية) .
- الخورى ، بشارة ، حقائق لبنانية ، بيروت ١٩٦٠ - ١٩٦١ (ثلاثة اجزاء) .
- سبيرز (لايدى) ، قصة الاستقلال فى سوريا ولبنان ، بيروت ١٩٤٧ (مترجم) .
- شبحا ، ميشال . لبنان فى شخصيته وحضوره . بيروت ١٩٦٢ (مترجم) .
- صليبي ، كمال . بيت منازل كثيرة . دار النهار ، بيروت ١٩٩٠ .
- ضاهر ، مسعود ، لبنان ، الاستقلال الميثاق والصيغة . معهد الانماء العربى ، بيروت ، ١٩٧٧ .
- عمون ، فؤاد . سياسة لبنان الخارجية بيروت ١٩٥٩ .
- مفيزل ، جوزيف . لبنان والقضية العربية بيروت ١٩٦٩ .

الفصل الثالث

لبنان بعد الطائف : توصيف ودلالات

مدخل عام:

وسط التطورات والتبدلات الدولية والاقليمية العميقة، يشهد لبنان سلسلة من المتغيرات الخاصة، بفعل المفاعيل المختلفة لاتفاق الطائف الذي اصبح دستوراً وطنياً، ترك تأثيراتها على مختلف مستويات تطوره. ويشهد المستوى السياسى تغييراتها المكثفة التي ستحكم تطور لبنان في المدى الراهن والمتوسط.

لقد شكل اتفاق الطائف تعبيراً عن تقاطع جملة من الظروف والأوضاع والتوازنات الدولية والعربية والمحلية، سمحت بوقف الحرب الأهلية، وأمنت صبغة جديدة تطرح تناقضاتها الخاصة علي تطورات الوضع اللبناني*.

ما يعني الآن، هو التوقف عند التناقضات الأساسية الجديدة التي يشهدها المستوى السياسى، في اطار التناقضات العامة، والاتفاق الواقعية المتاحة لتطورها، وانعكاساتها العامة وبخاصة على عملية الصراع السياسى في لبنان وموقعه في اطار عملية التغيير والتطور والتنمية والديمقراطية في سياق بناء السلم الأهلى وتعزيزه.

نسجل بداية ان اتفاق الطائف أكد من جديد على الحاجة العضوية لانباء عملية التحليل بمختلف مستوياتها، وبخاصة السياسى منها، على قاعدة عالمية الاستقطاب في التطور الاقتصادى والسياسى والاجتماعى. إلا ان الاضافة النوعية، بتقديرنا، التي أكدها هذا الاتفاق، خاصة في سياق مراحل تطوره الراهنة، هي الاختلال النسبى في العلاقة المترتبة على علاقة «الداخل» بـ«الخارج» في اطار الوحدة العامة والشاملة للتحليل.

ان عملية العولة التي ميزت التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مختلف بلدان العالم الثالث، خاصة في المرحلة الراهنة من سقوط ثنائية التجاذب العام وتعزيز

* راجع: ألبير منصور: «الانقلاب على الطائف»، دار الجديد، بيروت ١٩٩٣.

- غسان تويني، جريدة النهار اللبنانية ١٩٩٤/١١/٥، «لبنان وليد إرادة دولية». هذه المقالة شكلت العنوان - المداخل لسلسلة من المقابلات التحليلية طالت العديد من الشخصيات السياسية والفكرية اللبنانية تحت عنوان: «الجمهورية الثانية. السنة الخامسة. ماذا لها؟ وما عليها؟ وإلى أين من هنا؟».

احادية الدور القيادي العالمى، ابرزت، وبصورة اكثر سطوعا، الاختلال النسبى في علاقة الداخلى - المحلى، بشموليته مع الخارجى الإقليمى والدولى، لمصلحة الأخير، ويستمر ويتعزز التطور الشامل في هذه البلدان في اطار تأكيد هذا الميل وتعمقه، مما يسمح لنا بالقول ان ما أبرزه اتفاق الطائف بهذا الصدد هو سمة عامة تظل مختلف هذه الدول.

إلا ان خصوصية الحالة اللبنانية تشير باضطراد إلى ان اتفاق الطائف شكل حالة قصوى في خلل العلاقة بين «الداخلى» و«الخارجى»، تطرح جملة من من التناقضات الجديدة، على مختلف مستويات التطور، وبالأخص على المستوى السياسى، محتاج إلى رصد ومتابعة وتحليل، في النص، وفي الواقع خصوصا - بهدف بلورة ترسيمه أولية للاتفاق الواقعية التي يفتح عليها تطور هذا الاتفاق ومواقع القوى الاجتماعية والسياسية المختلفة منه وفيه. لقد أدت الحرب الأهلية من جملة ما أدت إليه إلى تدمير مؤسسات الدولة والمجتمع المدنى بنسب كبير جدا. من هنا فإن العملية المركزية التي يتصدى لها اتفاق الطائف، بشقه الداخلى، هي مهمة اعادة بناء هذه الأجهزة والمؤسسات، وتتم عملية البناء هنا، وفق روحية هذا الاتفاق، من جهة، ووفق موازين القوى الملموسة التي تواكب هذا التطبيق، من جهة ثانية.

الطائف نحول تاريخى وتناقضات جديدة:

ان الظاهرة الأساسية، التي يبرزها مسار تطبيق الطائف في السنوات الماضية، وفي المرحلة الراهنة على الخصوص، هي حجم حضور «السياسى» في ضبط ايقاعات التطور الشامل، في مختلف المستويات، وهذا الحجم يتحدد بالأساس، في اطار العلاقة الكلية الجديدة بين «الداخلى» و«الخارجى». ويتحكم بموقع الخارجى المحدد (بكسر الدال) وبشكل، وبالتالي، ترجمة له، خارج التأثيرات الممكنة للتناقضات الداخلية، التي تستمر بالانكشاف أمام هذا الواقع الجديد. الأمر الذي يؤدى لتناقض مركزى جديد هو التناقض بين ما تطرحه العلاقة الناشئة «للداخلى» و«الخارجى» في اطار الطائف، وما تتركه من تأثيرات محددة على مواقع القرار العام الداخلى، السياسى منه بصورة خاصة، من جهة، وبين مفاعيل ونتائج التناقضات الموضوعية الداخلية في مختلف مستويات السياسة

الاقتصادية والاجتماعية، من جهة أخرى.

وتتميز هذه العملية بموضوعية التصدى «للسياسي» بما يتعدى مستوى تبلور ذلك كضرورة على صعيد الوعي الذاتي العام، وهو ما رأيناه بصورة جلية من خلال التحرك النقابي والشعبي، الذي اسقط حكومة الرئيس عمر كرامي بعد قيام انتفاضة ٦ آيار ١٩٩٢* فسرعان ما طرحت الحركة الشعبية والديمقراطية سلسلة من الشعارات والمهمات السياسية، وبطليعتها اسقاط الحكومة، بالتلازم مع الشعارات الاقتصادية والاجتماعية الملموسة في إطار التصدى للأزمة الشاملة التي تعصف بالبلاد.

كذلك، فإن عملية التهميش النسبي لفعل التناقضات الداخلية يترافق مع اضعاف دور القوى الاجتماعية المعنية والمتأثرة بها، بما لا ينسجم مع حجم دورها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي التاريخي والراهن. ويتم ذلك لحساب قوى جديدة ناشئة تأخذ مشروعيتها من خلال تأمين وكالة محلية لمستلزمات الدور الجديد المطلوب للبنان في اطار توازنات الطائف. الأمر الذي يثير من جديد جدلا واسعا حول قابلية هذا الاتفاق ومستوى قدرته على الانفتاح لاستيعاب التناقضات الجديدة ولتأمين الأسس الواقعية لبناء السلم الأهلي وتعزيزه.

كما وأظهرت تجربة السنوات الأولى ان لا صياغات ناجزة تحدد مضامين اتفاق الطائف على مستوى التوازنات بين «الداخلي» و«الخارجي» واتجاهات تطورها. انما هناك عناوين اساسية عامة تضمنتها هذا الاتفاق، تحكم هذا التوازن، وتترك لحركة التناقضات المحلية حيزا خاصا في تحديد هذه المضامين، وبما يؤسس لاحتمالات تعديل نسبي في هذه

* بدعوة من الاتحاد العمالي العام وبسبب تدهور الأوضاع المعيشية وانهيار قيمة النقد الوطني شهدت مختلف المناطق اللبنانية سلسلة من التظاهرات الشعبية استنكارا لسياسة الحكومة. وقد تحولت هذه المظاهرات في بعض المناطق إلى حالة من العصيان المدني. فاحتلت الشوارع والساحات وأحرقت الاطارات وترافقت مع بعض اعمال الشغب في تكسير واجهات ومؤسسات. وبعد ان خرجت التطورات في الشارع عن السيطرة وشكلت حالة ضغط لم يعرفها لبنان منذ أمد بعيد وأصبحت الحلول الأمنية القمعية مستعصية أو خطيرة ومكلفة دون توفر امكانيات الضبط سارعت الحكومة لتقديم استقالتها.

التوازنات. الأمر الذي يطرح ضرورة رصد ومتابعة هذه التناقضات سعياً لتحديد العناصر الحاسمة فيها لجهة مفاعيلها العامة في عملية التعديل هذه.

أيما كان الجدل الذي تشيره الاشكالية الأنفة الذكر، فإن الاقرار باختلال التوازن بين المحددات الخارجية والداخلية، في ضبط إيقاعات وتوجهات ومحصلات تطور لبنان الشامل، هو اقرار بمدى انكشاف الوضع اللبناني أمام نتائج عملية التسوية المطروحة في اطار المفاوضات العربية - الاسرائيلية، وما يمكن أن تتركه من ترتيبات سياسية واقتصادية عامة، في المنطقة، الأمر الذي سيحكم، في جوانب أساسية، عملية إعادة الصياغة العامة للبنان، في اطار إعادة صياغة خريطة المنطقة، في مستواها السياسي والاقتصادي والاجتماعي الشامل.

يكثّر النقاش حول الاحتمالات المتعددة التي يتيحها اتفاق الطائف وذلك سعياً لعقلنة التعامل معه من جهة، وللعمل باتجاه تعزيز الخيارات الايجابية الكامنة في هذه الاحتمالات، من الطبيعي، بتقديرنا، عدم اسقاط هذا الجانب، بل يفترض التركيز على تعزيز شروط تبلوره وإطلاقه كاحتمال واقعي مطروح. إلا أن الجدل هنا يطرح من جديد مسوى انفتاح الطائف نفسه، كتجربة محققة، على فاعلية التحرك الشعبي والديمقراطي العام الداخلي في بلورة احتمالات واقعية تفتح آفاقاً جديدة لتطوره باتجاه التصدي لمهمات بناء السلم الأهلي وتعزيزه في كافة المستويات، من مهمة تحرير الأرض وتأمين السيادة الوطنية إلى استعادة الوحدة وتحقيق التنمية الاجتماعية والديمقراطية.

ولكن ليست آلية الميل لتعطيل مفاعيل التناقضات الداخلية التي يظهرها اتفاق الطائف باضطراد، هي آلية كلية وشاملة تنسحب ايضاً على الاحتمال الإيجابي الأنف الذكر، وتحدد بالتالي مستوى واقعية هذا الاحتمال ومشروعيته التاريخية؟؟

إن الإيجابية هنا لا يفترض أن تسقطها الواقعية المطلوبة. وهذا التمييز يمثل، بتقديرنا، ضرورة أساسية، منهجية وبرنامجية، تسمح باستشفاف الآفاق الممكنة التي يفتح عليها تطور الوضع العام في لبنان وتتيح بالتالي رؤية القوى المختلفة المعنية بذلك. من هنا تطرح

موضوعيا، ضرورة التدقيق في الخيارات الواقعية المطروحة أمام الطائف سعيًا لتعزيز شروط انفتاحه على التطور باتجاه تأمين مهمات تعزيز السلم الأهلي وتطويره.

إن القوى السياسية والاجتماعية والشعبية والديمقراطية صاحبة المصلحة في تعزيز شروط تطور الطائف باتجاه تفعيل احتمالاته الديمقراطية الكامنة، واسعة ومتنوعة. وهي تطال الجزء العريض من الشعب اللبناني وقواه الحية. إلا أن التجربة المحققة تقارن عملية طاردة لدعم هذه القوى، وتبرز عملية الطرد هذه في مستويين:

الأول: المستوى المحلي - الداخلي، فهو يقوم على تهميش دور القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة، إلا بما ينسجم مع ولايات التأييد المطلق والانصياع.

الثاني: المستوى الاقليمي - الدولي، حيث تظهر علاقة القوى المقررة في هذه التجربة، بتغليب ذاتي خاص بها لوجهة من التنفيذ، أدت واقعيًا إلى تهميش مفاعيل التناقضات الداخلية اللبنانية إلا بما ينسجم، بتقدير ذاتي ومباشر لديها، مع مستلزمات التناقضات الاقليمية، خاصة في هذه المرحلة، التي تتميز بمستوى التجاذبات الحادة والمباشرة، المرافقة لمشروع التسوية السياسية التي يحضر لها في إطار «معادئات السلام» التي ترعاها وتنظم ايقاعاتها الولايات المتحدة الأمريكية.

من هنا، فإن عجم الاختلال في علاقة «الداخلي» مع «الخارجي» أدت إلى ترجمة «ذاتي - الخارج» إلى «موضوعي - محلي»، الأمر الذي عزز اتساع وتنوع القوى اللبنانية المتضررة من ذلك* وطرح امامها ضرورة استعادة الحضور النسبي للداخلي وتناقضاته في ضبط آلية التطور الواقعي المفتوح أمام لبنان، وفق علاقة ترى الوضع الاقليمي والدولي برافعيته من جهة، والمصلحة الوطنية اللبنانية كمحدد ذاتي من جهة أخرى. ويعيد التوازن

* يشارك النائب والوزير السابق، حليف الرئيس الحسيني الأساسي، حليفه في التقييم العام لاتفاق الطائف. إلا أنه يعتبر أن حرب الإلغاء التي شنها العباد عن ضد القوات اللبنانية ضربت التوازن الداخلي الذي مثل ضمانة رئيسية لحسن تنفيذ اتفاق الطائف ... راجع ألبير منصور: «موت جمهورية»: دار الجديد، بيروت ١٩٩٤، ص ٢٧٦.

الواقعي الممكن في علاقة التنقيط بين الداخلي والخارجي.

ان عملية التوازن هنا تقوم وفق صراع معقد ودقيق وتطرح ضرورة بلورة برنامجها في المدى المنظور بصورة مرنة وواقعية تحاذر السقطات فيما طرحه بصدد القضايا الاقليمية، وترى مستوى التداخل الواقعي والذي سيستمر مع هذه القضايا، وتحدد موقفا منها انطلاقا من ان هذا الموقف هو ذاتي داخلي ايضا يرى مصلحة لبنان الوطنية والقومية في اطار هذه الصراعات الاقليمية ويحدد خيارا واضحا وحاسما بهذا الصدد.

كذلك، فإن لهذا البرنامج ضرورة لاطلاق الامكانات الواقعية المطلوبة لاستعادة المصلحة الوطنية في اطار موقعها ضمن المشاريع المطروحة للخروج من حالة الحرب وتأكيد بناء السلم الأهلي. وبالتالي فإن هذا البرنامج يمكن ان يؤمن أساسا واقعيًا للتعامل مع هذه العملية الشمولية. والا فإن المطروح، وواقعية شديدة، سيكون تجاوز وتخطي هذا الاتفاق بما يؤمن المصلحة الوطنية في مختلف مستوياتها، انطلاقا من كون الطائف، كصيغة وكثيرة، لم يؤمن شروط التوازن المطلوب. ولم يفتح لاستيعاب التناقضات الجديدة وتأمين الأسس الواقعية لبناء السلم الأهلي وتعزيزه.

وتبرز في سياق هذه العملية، الحاجة العضوية إلى بلورة واقع الاتساع والتنوع في القوى المختلفة المعنية بهذا التوجه، ببرامج او برامج متنوعة ومركبة، مرنة متفاوتة، تؤسس لهذا الاتجاه وتفعّل مشاركة أصحاب المصلحة فيه وتطلق عملية تاريخية تتوافر مستلزمات التصدي لها موضوعيا، وتؤكد الحاجة الوطنية للانخراط فيها.

ويشكل النقاش المفتوح والديمقراطي للوضع الراهن وما انجزه اتفاق الطائف وما يفتح عليه من احتمالات واقعية للتطور على جميع الأصعدة، مدخلا ضروريا لبلورة أولية للوجهة المطلوبة في عملية تجميع هذه القوى المختلفة، كما ويشكل تأسيسا متقدما لامتلاك الوعي الذاتي العام في اطار تبلور وتطور هذه العملية لصياغة مهماتها المحددة، في الحلقات المختلفة، وبالتشابه المطلوب، وللدرد على الأسئلة المعلقة بصدد الوطن الذي نريد ومستقبله المنشود.

مظاهر ودلالات من التجربة المحققة لاتفاق الطائف:

في إطار مراجعة تجربة السنوات الأولى على تطبيق الطائف يمكن ان نتوقف عند ابرز المحطات التي ميزتها وعلى مختلف المستويات، ونحدد ابرز الدلالات التي عبرت عنها.

* على المستوى السياسى :

يشهد لبنان عملية تغيير شامل تطل مختلف الأسس للنظام السياسى في تشكيلاته وحلقاته الأساسية وفي العلاقات فيما بينها. كما وتطل إعادة تركيب للقوى والمواقع والأدوار في هذا النظام.

فقد أدخل الطائف تعديلات أساسية على مواقع وأدوار الحلقات الأساسية في النظام السياسى اللبناني: رئاسة الجمهورية، رئاسة مجلس الوزراء، مجلس الوزراء، رئاسة مجلس النواب، مجلس النواب، وبرزت هذه التعديلات مسألة العنوان العام الذي تضمنه اتفاق الطائف للمواقع والدور الجديدين لهذه الحلقات، والمضمون الملموس والمحدد الذي يتحقق فعليا على صعيد الواقع تبعا للتجارب بالملموسة والتناقضات التي ترافقها بين مختلف هذه الحلقات. فالمحددات الخارجية تلعب دورا حاسما في تحديد نتائج هذه التناقضات الملموسة.

كذلك، فإن مطالعة عامة سريعة للمتغيرات التي طالت التحالفات السياسية التاريخية التي لعبت دورا مقرررا في تحديد وجهة التطور السياسى العام قبل الحرب الأهلية، تظهر اننا أمام جملة من المعطيات الجديدة نوعيا. فقد تمت تصفية التحالف التاريخى بين البرجوازية والقطاع السياسى الذى أمن السيطرة السياسية على النظام منذ الاستقلال وحتى عشية الحرب الأهلية. وهذه التصفية لم تقتصر على التحالف كمنظومة وآلية من العلاقات وأدوار سياسية واجتماعية وانما ايضا كقوى ورموز سياسية*. فهذه الأخيرة أصبحت على هامش الحياة السياسية بعد الطائف وان استمرت ناشطة فهى مدججة في

* طالت التصفية بصورة أساسية قوى الإقطاع السياسى، التي تكاد تغيب كليا عائلاتها وأقطابها عن لعب أى دور في المسرح السياسى.

سياق منظومة من العلاقات الجديدة.

وتشهد البلاد اليوم بروز قوى سياسية جديدة، خارج أية تعبيرات اجتماعية حقيقية، وتلعب دوراً محدداً في القرار السياسي العام الداخلي. ويتعزز هذا الدور المقرر بالارتباط مع مستوى انسجامها وتعبيرها عن حاجات وتطلعات المحددات الإقليمية بصدد مختلف القضايا السياسية الأساسية العامة. وقد شكلت معركة انتخابات المجلس النيابي عام ١٩٩٢ والتي جرت للمرة الأولى منذ عام ١٩٧٢، والتعبيرات التي نتجت عنها تكتيافاً، هو الأبرز، لهذه المعادلة الجديدة* كما وشكلت بنى الحكومات المتتالية، بعد الطائف، نموذجاً هو الأوضح في هذا السياق. ومثال حكومة الحريري سوف يكون الإطار المباشر الذي سنبرز ونناقش من خلاله مختلف هذه المستجدات والتناقضات الجديدة التي ترافقها. فنحن أمام واقع يشهد تغييرات عميقة في التركيبة السياسية الحاكمة تشير إلى مرحلة جديدة نوعياً لم يعرفها تاريخ لبنان الحديث وهي ستتحكم تطوره لأجيال وأجيال.

إلا أن ما يمكن التوقف عنده هو واقع تأثر مشروع الطائف سلبياً، والتشكيك بمصداقيته وأهليته في إطار عملية بناء السلم الأهلي وتعزيزه، بفعل جملة الصراعات السياسية الطائفية التي شهدتها لبنان وتواكبها وتحدها بالعوامل الخارجية، خارج محصلات التناقضات الداخلية، بمختلف مستوياتها. وإن كانت مفاعيل المداخلات الخارجية هي المقررة في الواجهة العامة لنتائج مختلف التناقضات الجديدة، خاصة السياسية منها، إلا أنها قصرت عن الحسم المطلق في بعض المحطات، كما برز في هجرة انتفاضة آبار الشعبية التي قادها الاتحاد العمالي العام عام ١٩٩٢، واسقطت حكومة الرئيس كرامي، رغم كل محاولات التعويم التي بذلت لاتقاذها.

ويعجزل عن التوقف تفصيلياً عن نقاش هذه التجربة، فإن ما يعنيننا منها الآن هو إبراز

* اعتبر د. عصام سليمان نائب رئيس ندوة العمل الوطني في لبنان أن هذه الانتخابات شكلت تراجعاً في مسيرة الوفاق الوطني وانعكاس الحياة الديمقراطية. «اتفاق الطائف على محك التجربة». بحث مطبوع مقدم لندوة العمل الوطني. بيروت في ١١/٢٣/١٩٩٤.

واقع وجود احتمالات داخلية كامنة يمكن لها في ظل توافر شروط داخلية معينة أن تلعب دوراً في تعديل نسبي لمعادلة التوازن بين الخارجى والداخلى يتيح تعزيز دور الأخير وما يؤمن التخفيف من حجم انكشاف الوضع الداخلى واعادة الاعتبار، لو بصورة محدودة، لمفاعيل عمليات التناقض الداخلى وتعبيراتها الاجتماعية والسياسية.

تجربة انتفاضة آبار تؤشر إلى ضرورة عدم التعاطى مع المعادلة الراهنة للخارجى والداخلى على انها قدر لا مفر منه، هذا من جهة. وهى تشير، من جهة ثانية، ضرورة رصد ومتابعة التناقضات الداخلية لكشف الحلقات الأساسية التى يمكن لها ان تلعب دوراً يعدل في هذه المعادلة. وقد أشارت تجربة انتفاضة آبار إلى دور الحركة الشعبية والديموقراطية الكامن. كما اثير في هذا المجال موضوع التوافق الأهلى الداخلى ومستلزمات تحقيقه في المستقبل وخاصة في اطار مشروع بناء الدولة المنسجمة مع عملية استعادة استقلال لبنان عبر تحريره وتعزيز سيادته الوطنيتوتأمين تنميته واعادة بنائه الشامل وفق محددات اجتماعية وديموقراطية تتسجم مع مصالح أوسع فئاته.

فى الموقف من الغاء الطائفية السياسية:

لقد شكل ملف الغاء الطائفية السياسية احد اهم الملفات التى فتحت بعد توقيع اتفاق الطائف، واعتبر انجازة احدى المحطات الأساسية التى تثبت مسيرة السلم الأهلى وفق محددات هذا الاتفاق الذى اصبح دستوراً وطنياً ويؤمن، إلى جانب شروط أخرى، اصلاح النظام السياسى اللبنانى، واصلاح احدى اهم اختلالاته في المسألة الطائفية والعلاقة السياسية بين مختلف الطوائف.

لقد انخرطت مختلف القوى والهيئات السياسية في نقاش واسع بصدد الموقف المطلوب من ملف إلغاء الطائفية السياسية وانشدت طروحات القوى السياسية الطائفية التقليدية إلى موقفين أساسيين:

- الأول : التأكيد على ضرورة الغاء الطائفية السياسية، وتسريع هذه العملية. وذلك من موقع طائفى يهدف إلى استبدال هيمنة طائفية، ميزت النظام السياسى اللبنانى السابق

بهيمنة شبيهة من مواقع أخرى.

- الثاني : معارضة فتح هذا الملف، من موقع طائفى متضرر سعيا لاستعادة تاريخ سقط.

في مواجهة هذين الموقفين سجلت العديد من المقاربات من مواقع تطرح شعارات التقدم والعلمنة والاشتراكية. وترى ان الموقف من موضوع الغاء الطائفية السياسية هو جزء من اعلان موقف من النظام السياسى العام والبنى والعلاقات السياسية الطائفية... وحيث ينسحب هذا الموقف ايضا على مسألة تصور الدولة الوطنية وفي شبكة علاقاتها الداخلية والخارجية.

وقد تطور هذا الموقف ايضا من خلال نقد الفكر السياسى التبسيطى الذى يرى في هذا الإلغاء عملية ادارية - سياسية تتخذ في حلقة من حلقات المستوى السياسى العام، وتطور أيضا من خلال نقد الفكر السياسى التجزئى الذى يرى في عملية الغاء الطائفية السياسية اجراء يطلال المستوى السياسى العام بمعزل عن شمولية العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفكرية والتاريخية وغيرها...

وقد برز التأكيد بصدد هذه المسألة على ضرورة اعتبارها عملية مجتمعية تاريخية شاملة، يحتل فيها الجانب السياسى العام موقفا خاصا ومباشرا ومميزا، دون شك، ولكن ضمن شبكة العلاقة والمفاعيل الجدلية مع جملة الجوانب الأخرى بعامة ومع كل منها بخاصة، كما تم التأكيد على ضرورة وجود دولة مركزية موحدة وفعالة لانحياز ذلك. دولة وطنية وديموقراطية تحمل لواء العصرية والعلمنة، تفعل المجتمع الأهلى وتحقق التقدم الاجتماعى والائحاء الشامل والمتوازن.

مع بداية عام ١٩٩٤ سجل انحسار في المجدل الصاخب الذى عرفته السنتان السابقتان حول مسألة الموقف من الغاء الطائفية السياسية. وما يلفت ان هذا الانحسار واقفاله راهنا، إنحكم لقرار سياسى خارجى رأى وجوب تأجيل بت ذلك، انطلاقا من اعتبارات سياسية رؤوية للتوازنات الداخلية المطلوبة، والمرحلة الراهنة التى يمر بها ملف المفاوضات العربية -

الاسرائيلية، والحاجة إلى تحقيق استقرار سياسى لبنانى، يواكب الاستحقاقات الاقليمية المحتملة من جهة، ويؤمن من جهة أخرى هضم الآثار السياسية والمجتمعية العامة لنتائج عملية الانتخابات النيابية، التي جرت، واستقرار مفاعيل هذه الآثار. كل ذلك خارج الاعتبارات المباشرة التي يطرحها موضوع الغاء الطائفية السياسية بما هو استحقاق أساسى مطلوب وفق الدستور الوطنى الجديد. يفترض انجاز تأميناً لتثبيت عملية السلم الأهلى وبناء الجمهورية الثانية.

الا أن دعوة رئيس مجلس النواب نبيه برى فى مطلع عام ١٩٩٥، الى تشكيل اللجنة الوطنية لالغاء الطائفية السياسية وبحث الآلية المطلوبة لذلك، أعاد النقاش الصاحب حول هذا الملف. وقد اعتبر البعض أن هذه الدعوة تمثل استطلاعاً واستكشافاً على المستوى السياسى العام للعديد من المواقف لدى مختلف الاطراف، اكثر من كونها مبادرة حقيقية مطروحة للتنفيذ. إلا أن العديد من القوى السياسية والأهلية، اعاد التأكيد على المخاطر التى ترتبها هذه الدعوة فى المرحلة الراهنة، خاصة امام عدم توافر مصداقية عامة لدى السلطات الرسمية التى تتصدى اليوم لهذا الملف وتطرح متابعته. وتحمل مسؤولية خاصة فى احياء المناخات الطائفية والمذهبية بما يتناقض مع روحية اتفاق الطائف بصدده مسألة العيش المشترك. كما وبصر البعض الآخر على ضرورة الانخراط العملى فى بحث هذا الملف من موقع يرى مخاطر الإيغال فى تعزيز المناخات الطائفية. ويرى ضرورة توفير شروط اساسية تمنع حرق هذا الملف نحو استهدافات تتعارض وجوهر الموقف الديمقراطى الوطنى الداعى لالغاء الطائفية السياسية.

فى الموقف من مسألة الديمقراطية:

كما شكل الموقف من الديمقراطية احد ابرز سمات المرحلة الجديدة. وتسجل جملة التطورات التى يشهدها لبنان على هذا الصعيد محطات جديدة تمثل انعطافات فى الحياة الديمقراطية العامة التى ميزت هذا البلد لعقود منصرمة.

التغيرات البنوية العامة التى طالت التحالف السياسى - الطائفى المسيطر كقوى

سياسية ووطنية ومناطية وعلاقات داخلية وخارجية، كانت تتبلور تباعاً في سياق تطور المواقف من ملفات أساسية في المسألة الديمقراطية.

في الموقف من الحياة السياسية والحزبية العامة:

يشعر لبنان انحصاراً متزايداً في التعاطى الشعبى مع العمل السياسى العام ومع العمل الحزبى والأحزاب* وذلك بفعل جملة من العوامل الموضوعية التي انحكمت لتطورات عالمية عميقة في تغيراتها، ولتطورات اقليمية عامة ابرزت هزيمة المشروع الوطنى القومى التحررى. كما كان لنتائج الحرب الأهلية اللبنانية المدمرة، ولهزيمة جملة المشاريع والقوى الأساسية الداخلية التي أمتت انخراط الجميع فيها، الدور الحاسم في تعزيز ظاهرة السلبية المتفاقمة إزاء العمل السياسى والحزبى.

إلا ان هذه السلبية ما كان لها لتسجل هذا الاتساع لو لم تعززها جملة الممارسات السياسية الرسمية التي سجلت خلال السنوات الماضية. فاختلال التوازن في العلاقة بين الداخلى المحلى والاقليمى الخارجى قدم ابرز تجلياته على هذا الصعيد. هناك بروز قوى جديدة عن طريق الاسقاط انسجاما مع محدثات خارجية خارج أية تعبيرات اجتماعية شعبية حقيقية، وتبوءها مراكز القرار. وهناك آلية انتاج القرار يصعد مختلف الملفات المطروحة فيما تسجل السلطات الرسمية استقالة تامة عن متابعة ملفات مصيرية كملاف المفاوضات مع اسرائيل. وهناك غلبة للاعتبارات الطائفية المناطية الضيقة مع تعزيز تهميش المعايير الوطنية العامة، ومعايير الكفاءة والمناقبية والاخلاق. وهناك تعزيز للاقتصاد والسعى للثراء على حساب مصالح الناس والوطن. وهناك تعطيل واستخفاف بالرأى العام حيث لا سماح لأليات تتيح ترجمة مواقفه. كل هذا يشكل محدداً أساسياً في تعزيز سلبية التعاطى الشعبى مع السياسة والأحزاب. إلا ان هذا لا يسقط مسئولية أساسية لتحملها الأحزاب السياسية نفسها، خاصة قوى المعارضة الديمقراطية التقدمية حيث تواجه تحدى

* راجع : محمد كشلي: نهر تجديد الحياة الحزبية وتنشيط مؤسسات المجتمع المدنى. مداخلة مطبوعة قدمت لندوة العمل الوطنى، بيروت ١٩٩٤/١١/٢٣.

القراءة الجديدة للواقع الراهن بكل متغيراته وصياغة وجهة وبرنامج التعامل معه. فالتناقض المركزى هنا هو محاولة التعامل مع واقع جديدا كليا بفعل وأساليب انتجت في مرحلة سابقة. الأمر الذى يعزز أزمة البديل ويترك تأثيراته على امكانات الخروج من حال السلبية العامة ويعيق تقدم عملية امتلاك الناس لوعيها في تعاطيها مع قضاياها المصيرية ومستقبلها.

فنى الموقف من حرية الإعلام:

لقد تميز لبنان على الدوام في محيطه العربى بالحرية الواسعة التي يتمتع بها اعلامه. حتى قيل ان صحافة لبنان هي نبض الحالة السياسية العامة في العالم العربى. وبفعل الحرب الأهلية شهد حقل الاعلام توسعا ملفتا. ودخل الاعلام المرئى والمسموع بزخم شديد. فأصبح هناك العشرات من محطات الاذاعة والتلفزة وسط منافسة حادة ترجمتها احجام التوظيفات المالية الواسعة من جهة. ومن جهة أخرى، العمل لاستقطاب ابرز الكفاءات التي برزت في هذا القطاع، الذى أصبح يضم الآلاف من العاملين ذوى الكفاءة المتخصصة. وطال التنافس ايضا المادة الاعلامية نفسها: سرعة وصولها، نوعيتها، اتساعها، كل هذا مع استمرار صدور العشرات من الصحف اليومية والمجلات الاسبوعية والدوريات المختلفة.

لقد أمن وضع الاعلام للرأى العام القدرة على متابعة مختلف التطورات وعلى جميع الأصعدة. وان كانت الحرية أوسع في تغطية الأخبار الخارجية وتلك التي لا تطل القضايا الاشكالية الأساسية في الوضع السياسى الراهن وخاصة في الجانب المتعلق بخلل علاقة الداخلى - المحلى بالخارجى - الاقليمى.

إلا ان الاعلام ساهم في كشف حقيقة المشاريع المقدمة في اطار عملية اعادة البناء الشاملة وشكل بالتالى هدفا سعت مختلف السلطات الجديدة إلى تدجينه وأرهابه تحت عنوان اعادة تنظيم الاعلام. ولم تتوان حكومة الحريري عن اعلان وقف بث النشرات والبرامج السياسية معبرة بذلك عن مدى ضيقها من هامش الديمقراطية المتاحة لوسائل الاعلام هذه. وان استطاع العاملون في وسائل الاعلام - وسط دعم نيابى وسياسى شعبى

عارم - من كسب المعركة مع الحكومة واستعادت هذه الوسائل حقها في بث النشرات والبرامج السياسية حين صدر قانون تنظيم الاعلام عن مجلس النواب، فإن هذه المعركة ابرز بصورة جلية السعى الرسمي الجدى لضرب هامش الديمقراطية المتبقى لوسائل الاعلام، وتحويله إلى اعلام السلطات واعلام الرؤساء والمحظيين. اما الترويج للبرامج الثقافية والثقافة الاستهلاكية المسينة لأجيال خرجت من الحرب مدمرة، فلا يطرح للسلطات الرسمية أية مشكلة، بل لا بأس من استمراره وسط غيابة عن ان يكون في أية هموم رسمية معلنة.

فـن الموقـف من الحـويات العـامة:

وتنسحب السياسة الرسمية علي مختلف مجالات التعبير. ومن جديد الملفت اشتراط حصول أي نص مسرحي على ترخيص مسبق من الأمن العام، يعطيه ضابط مكلف بذلك. فضلا عن تنشيط الرقابة على مختلف النشاطات الثقافية والفكرية والفنية... ويدخل في قاموس السلطات الجديدة مفاهيم، اختبرتها شعوب عديدة، خاصة في المنطقة العربية، كمفهوم الأمن الثقافي.

وعندما تجيز السلطات الرسمية تدخلها في مختلف الأنشطة الثقافية فهي بالضرورة حاضرة في ضبط حركة التعبير العامة كحق التظاهر والتنظيم وغيرها. وهي لا تتأخر عن شهر سلاح التعطيل والحل والتلويح باستخدام القوة واستنفار الأجهزة الأمنية علي أعلى المستويات ردا علي تظاهرة دعا اليها الاتحاد العمالي العام استنكارا لسياسة الحكومة في المسألة الاقتصادية - الاجتماعية وشجبا لتراجعها عن تعهدات علنية، سبق واعلنتها، تم التوصل اليها مع قيادة الاتحاد في اطار التدابير التي تؤمن تخفيف حدة الأزمة المعيشية الي تطل اوسع فئات المواطنين. وان اعلنت الحكمة ان الأوضاع الأمنية هي السبب لمنعها التظاهر فهي نفسها سمحت، وبعد ايام من قرار منع الاتحاد العمالي، بتظاهرات نفذها انصار رئيس الحكومة دعما له بعد اعلائه الاعتكاف عن ممارسة سلطته الرسمي بعد معركة من معارك اقطاب السلطة على المناصب والمغانم والمخصص.

ولم تكتف السلطات الرسمية بهذا المستوى من تدخلاتها في الحياة السياسية

والاعلامية والثقافية والنقابية بل سجلت بداية تدخل في عملية اعادة التنظيم الهيكلي التي تؤمن انتظام وتحرك وطور مختلف هذه القطاعات وبما ينسجم مع توجهاتها العامة وفق افضل شروط المطوابع والالتحاق والتبعية. وتحت عنوان اعادة الترتيب وفق مقتضيات الدسور الجديد، تشهد البلاد التدخلات القطة في مختلف القطاعات. فوزير العمل مثلاً طرح مشروعه لاعادة تنظيم الحركة النقابية وفق مبدأ النقابة الواحدة للمهنة الواحدة. وعندما رفض هذا المشروع سجلت اوسع عملية تفريخ وهمة للنقابات وللاتحادات النقابية من الوزارة لوضع الجميع امام خيارين لا ثالث لهما. اما مشروع الوزير، حيث نمّوّه يشمل العديد من البلدان العربية، وإما الفوضى الشاملة.

وقد نكون في فترة قريبة جداً امام فتح ملف اعادة تنظيم الأحزاب كمكلف مركزي يؤمن علمية التدجين واللاحاق وإلا فالحل والتحرير، وما يلحقه من ممارسات تعج بها بلدان المنطقة.

على مستوى عملية بناء الدولة:

ان اشكالية بناء الدولة تمثل في المرحلة الراهنة الاشكالية الأساس التي تنعقد عندها مختلف التناقضات، وترسم محصلاتها المسار العام لتطور مجمل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فضلاً عن كونها، تمثل وعلى الدوام، المرأة التي تعكس حقيقة تطور التناقضات في مجال العلاقة بين الداخلي - المحلي والاقليمي - الدولي والاختلالات التي يعيشها التوازن في هذه العلاقة.

وتجمع مختلف الاسهامات التي تطرح من مواقع سياسية وفكرية واجتماعية على أولوية مهمة بناء الدولة. فهي صمام الأمان الذي يتيح تطوره تعزيز مسيرة السلم الأهلي ويؤمن خروج لبنان من دائرة الخطر الشديد الذي عاشه لسنوات عديدة، مهدداً مصيره الوطني طارحاً مستقبله كوطن على بساط البحث.

ان التأكيد على الاجماع في تقدير اولوية مهمة بناء الدولة لا ينسحب بطبيعة الحال على الموقف من مضمون هذه العملية ومستلزماتها وآليات تطورها في مختلف المستويات.

وهنا يشهد لبنان جدلاً صاخباً، مباشراً وغير مباشر، عاماً، وفق اطلالة شعولية، أم يطال الموقف من هذه العملية في حلقة من الحلقات العديدة التي تشتملها.

وقد ابرزت تجربة السنوات الأخيرة أن التصدى لمهمة بناء الدولة يشكل الحقل الأساسي لاختبار تشكل وتطور العلاقات بين مختلف المواقع والهيئات والقوى، وادوارها السياسية في اطار العمل لتجسيد المضامين الخاصة باتفاق الطائف خاصة على المستوى السياسي. وبالتالي فإن هذه المهمة وما يرافقها من تناقضات ونتائج شكلت وستشكل حقل التكثيف الأساسي للجديد السياسي في اتفاق الطائف كما انها ستحكم، بمحددات أساسية، سقف الاقتصادى - الاجتماعى في هذه المرحلة القادمة، بما هى مرحلة تأسيسية لعملية اعادة البناء الشامل للبنان، وبما هى مرحلة تأسيسية لصياغة الخريطة السياسية - الاقتصادية الجديدة للمنطقة في ظل جملة التطورات الهائلة التأثير التي نعيشها.

وبالتالى، فإن المضامين الواقعية المحددة التي اخذتها وستأخذها عملية بناء مؤسسة الدولة تؤسس لترجمة التحاجات الأساسية لعمليات اعادة البناء الاقتصادى - الاجتماعى المحتملة ولبلورة مواقع القوى الاجتماعية فيها وابرار جملة المتغيرات العميقة التي طالتها. كما انها ستترجم في جوانب اساسية فيها حجم التدخلات الخارجية المتنوعة في التقرير العام الداخلى الخاص بعملية بناء مؤسسة الدولة ووجه تطور هذه العملية ومحصلاتها.

لقد ابرزت تجربة السنوات الماضية جملة من التحديات الأساسية في مواجهة مشروع بناء الدولة.

مشروع بناء الدولة وهيئة للتوازن الإقليمى - الدولى

بالرغم من الوعود التي أطلقت في اكثر من مناسبة، والتي اكدت منذ التوقيع على اتفاق الطائف، علي تقديم مساعدات واسعة، عبر صندوق الدعم العربى الدولى، لدعم مشروع بناء الدولة في اطار عملية انهاء الحرب ودعم مسيرة السلم الأهلي في لبنان، فإن أياً من هذه الالتزامات لم يتحقق، وهذا الأمر يعود، كما هو معروف، إلى اسباب سياسية تربط بملف المفاوضات مع اسرائيل وما سيراقتها من ترتيبات سياسية عامة في المنطقة وما

تحمله من احتمالات فى إطار توزيع نفوذ الدول الأساسية فيها، بالإضافة إلى تأثير ذلك بالنتائج العامة التي ترتبت عن حرب الخليج. فضلاً عن ارتباطها بالخيارات التي ستبناها السلطة الرسمية في علاقاتها الإقليمية وطبيعة وحدود انفتاحها على الأدوار المحتملة لهذه الدولة الإقليمية على الساحة اللبنانية. فضلاً عن التحدي السياسي الأساسي الذي يرتبط بموقع ودور لبنان في إطار الخريطة الجديدة لمنطقة الشرق الأوسط يواجه مشروع بناء الدولة تحدياً أساسياً في مجال تأمين المستلزمات التمويلية الأساسية. في حين أن هذه المستلزمات غير متوافرة لدى الحكومة اللبنانية الأمر الذي يدفع باتجاه التمويل بالاقتراض. مما يعرض لبنان لضغوطات واسعة من المؤسسات المالية الدولية صاحبة القرار في مجال تأمين هذه القروض. فضلاً عن انضمامه إلى نادي الدول المديونة ومواجهة جملة المشاكل الحادة التي يرتبها تطورها لها.

إن عجز الحكومات المتتالية عن تأمين الحد الأدنى الضروري للتمويل الذاتي لعملية بناء الدولة يطرح جملة من القضايا تتعدى المسألة المباشرة الخاصة بإمكانات الدولة المالية الراهنة وتطرح على بساط البحث جملة الخيارات التي تنتهجها في مجالات عديدة والتي تترك تأثيرات مباشرة ومحددة في عملية التمويل المطلوبة. فمن المعروف أن أموال اللبنانيين المتواجدة في الخارج تقارب ٣٠ - ٤٠ مليار دولار. ويحجم أصحابها عن توفير عودتها للاستثمار في لبنان رغم كل الجهد الدعائي الذي ينشر حول أفضليات الاستثمار فيه*. وهذه المسألة ترتبط بعدم توفر الشروط المحفزة. وهي شروط تتعدى الجانب الاقتصادي - المالي إلى جملة من العوامل الأخرى الأساسية فيها:

- خيارات السلطة العامة في التعامل مع ملف المفاوضات مع إسرائيل.

- خيارات السلطة في العلاقة مع دول المنطقة.

- خيارات السلطة في المسألة الاقتصادية - الاجتماعية.

* تشير بعض المعطيات إلى أن تحويلات اللبنانيين من الخارج إلى لبنان قاربت الستة مليارات دولار. واقتصر توظيفها بصورة أساسية على سندات الخزينة وبعض الأنشطة العقارية.

- خيارات السلطة في عملية بناء الدولة.
- خيارات السلطة في عملية الإصلاح الإداري.
- خيارات السلطة في الموقف من الحياة السياسية العامة وبخاصة مسألة الديمقراطية.
- أهلية السلطة السياسية في التعامل مع مختلف هذه الخيارات ومستلزماتها المادية وفي علاقاتها الداخلية الجديدة..

قصور عملية التوافق السياسي والاجتماعي حول مشروع بناء الدولة:

لقد تشكلت القوى السياسية اللبنانية، بصدد الموقف من مجمل التطورات العاصماتية يشهدا لبنان في ظل الجمهورية الثانية، وفق ثلاثة تيارات عامة.

الأول : التيار الذي تضرر من اتفاق الطائف بفعل خسارته لمواقع عديدة في اطار النظام السياسي الطائفي السابق. وهذا التيار يحارب الطائف وكافة مفاعيله سعيا لشد البلاد إلى الصيغة السابقة التي أسست للحرب الأهلية ولنتائجها المدمرة. وتتموضع قوى هذا التيار السياسية والطائفية في الموقع السلبي من مجمل المشاريع المطروحة لإعادة بناء الدولة. وتشكل حركتها العامة في اطار عملية الضغط المتنوع على مجمل الوضع السياسي العام في البلاد.

الثاني : التيار الذي مثل الطائف بالنسبة إليه سلسلة من المكاسب الفئوية. سياسية كانت أم اقتصادية أم اجتماعية. وترتبط مصالحه مع الانتصار لهذه الصيغة المحددة التي تترجم الطائف في المرحلة الراهنة. وبالتالي فإن مواقفهم من المشاريع المطروحة لبناء الدولة تنحصر لارتباطاته الداخلية والإقليمية ولمصالحه الفئوية الضيقة..

الثالث : التيار الذي تلقى ضمنه أوسع الفئات الشعبية والنقابية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والديمقراطية، والتي تتضرر من الترجمة الراهنة للطائف. وترى في هذه الترجمة تأسيسا لأزمة حكم مستعصية تعيق اخراج البلاد من أزمة نتائج الحرب

الأهلية، حيث تحتل أزمة مشروع بناء الدولة الموقع المركزي في هذه الأزمة العامة.

وبعد عدة سنوات من تطبيق اتفاق الطائف برزت ضمن هذا التيار مجموعات

أساسيات*

يعتبر الرئيس الحسيني «أن دستور الطائف ثلاثة اجزاء. جزء يتعلق بالكيان ولاخلل فيه حتماً وغير قابل للحوار. جزء ثان هو النظام بما هو نظام جمهوري ديمقراطي برلماني واقتصاد حر. اما الجزء الثالث الذي هو صيغة الحكم فهي قابلة للتطوير ولكن بالوسائل الديمقراطية السليمة».

ورغم الثغرات يرى الحسيني ان الفاصل الاساسية لاتزال سليمة. النهار ١١/٧/١٩٩٤.

- رئيس الحكومة السابق، رئيس كتلة الانقاذ والتغيير النيابية سليم الحص يرى أن وثيقة الوفاق الوطني لم تعد مجرد اتفاق انما اصبحت دستوراً. وعلينا ان ندرك أن احترامنا لاتفاق الطائف أمسى في مرتبة احترامنا للدستور. افتتاح ندوة العمل الوطني التي يرأسها الحص اليوم الحواري الذي عقد تحت عنوان: نحو تجديد الحياة السياسية في لبنان. بيروت - نادى متخرجي الجامعة الاميركية في ١١/٢٥/١٩٩٤.

- جورج سعادة، رئيس حزب الكتائب اللبنانية، يعتبر ان الطائف لم ينفذ بعد ٥ سنوات على توقيعه. وما نفذ مشوهاً. النهار ١٥ تشرين الثاني ١٩٩٤.

- النائب السابق البير مخيبر، واحد ابرز وجوه المعارضة المسيحية للاتفاق، يعتبر الطائف هدفه لا أكثر ولا أقل. النهار ١٤ تشرين الثاني ١٩٩٤.

- الجنرال ميشال عون أبرز المعارضين للاتفاق يعتبر انه اتفاق سوري - اميركي بقال عري. وهو يمثل كل السلبات بالنسبة للبنان. وهو خسارة للسيادة والاستقلال وتفكيك للوطن. وبالتالي فهو اتفاق مرفوض.

النهار ٢٢ تشرين الثاني ١٩٩٤.

- النائب والوزير السابق، بطرس حرب، واحد من ابرز الناشطين في سبيل قيام اتفاق الطائف ومن اوائل المتراجعين عن تأييده، وان كان يرى في الاتفاق السبيل الوحيد لانهاية الحرب الا انه لم يحترم لبنانياً ولا سورياً ولا دولياً كما تم التقاهم عليه. النهار ١٨ تشرين الثاني ١٩٩٤.

- رئيس الحكومة السابق، النائب رشيد الصلح، يرى ان الطائف منعطف مهم انقذ لبنان من حرب مدمرة ولايجوز تحميل الطائف اخطاء الذين اوكل لهم امر تنفيذ. النهار (٢٤ تشرين الثاني ١٩٩٤).

- النائب عن حزب الله، محمد رعد، «تعاطينا مع اتفاق الطائف كمشروع تسوية مؤقتة تمثل البوابة للصبر من الحرب والعنف الى مرحلة جديدة من الازمة اللبنانية تتسم بالسلام الاهلي». النهار ١٢ تشرين الثاني ١٩٩٤.

- الحزب الشيوعي اللبناني، رأى أن اتفاق الطائف يواجه ثلاثة احتمالات:

الأول، تحقيق توازن طائفي يقود إلى استبدال هيمنة طائفية معينة بهيمنة طائفية أخرى.

الثاني، ان تتحول الجمهورية الثانية الى نسخة ثانية عن الجمهورية الأولى.»

الأولى: ترى أن الطائف استنفد امكاناته وتطرح بالتالي تجاوزه.

الثاني: ترى أن الطائف مازال مفتوحا على ترجمة مقبولة، في حال تأمين موازين قوى مناسبة، تلعب الحركة الشعبية والديمقراطية دورا أساسيا فيها، تفتح طريق تطوير البلاد باتجاه تعزيز السلم الأهلي وتوطيده وتأمين المهمات المطلوبة وفي القلب منها مهمة إعادة بناء الدولة، لتحقيق تحرير الأرض وتوحيدها واستعادة السيادة الوطنية وتحقيق التنمية والتقدم الاجتماعي والديمقراطية.

ومن مواقع هذه القوى طرحت سلسلة من المقاربات النقدية الأساسية جاء مشروع بناء الدولة الذي تطرحه اليوم حكومة الحريري وهي تركز على العناوين التالية:

- غياب البعد الاجتماعي:

تكتسب هذه الاشكالية اهمية خاصة في بلد خرج لوه من الحرب الأهلية التي تركت تأثيرات حادة على المستوى الاقتصادي - الاجتماعي العام أدت إلى نتائج كارثية على بعض الفئات الاجتماعية التي تواجه اليوم مكشوفة، خارج أيقضمانات حقيقية، جملة الآثار المطروحة، وتتصدى لمهام التكيف مع الوضع الجديد بإمكانات محدودة. وهو ما ستهززه معالجتنا للجانب الاقتصادي - الاجتماعي العام والاشكالات التي يواجهها في المرحلة الراهنة بعد سنوات على تطبيق الطائف.

غياب الشفافية:

في مرحلة تتسم بطابعها التأسيسي العام، تشكل مختلف المشاريع المركزية التي تطرحها السلطات الرسمية العامة تدخلات تنعدي في تأثيراتها القطاع المحدد الذي تستهدفه لتطال، إلى هذا الحد أم ذاك، مختلف جوانب عملية إعادة البناء السياسي - الاقتصادي - الاجتماعي العام الذي تنفتح عليه البلاد راهنا. وفي القلب من هذه المشاريع = الثالث، أن يصبح الطائف محطة لعملية طويلة تتحقق فيه تغييرات ديمقراطية تسهم في إعادة بنائه على اسس جديدة. (وثيقة المؤتمر السادس كانون الثاني ١٩٩٢، ص ٣٠).

ورأى الحزب انه بعد سنوات علي اعلان اتفاق الطائف تتعزز الاحتمالات السلبية الكامنة فيه.

مشروع اعادة بناء مؤسسة الدولة. وهو سيحكم ينتأجه مجمل تطور البلاد لاجيال وأجيال. أمام هذا الواقع تسجل السلطات الرسمية واقع سعيها الدؤوب لتحضير ملفاتها المركزية هذه وسط أضيق الدوائر الممكنة، وعدم فتحها امام عملية نقاش واسعة تشارك فيها مختلف فعاليات المجتمع المدني اسهاما في التدقيق والتصويب وتأمين افضل لشروط النجاح في تحقيق الحد الضروري من المهام التي تطرحها.

ويصل الأمر إلي حرمان الجهات الرسمية المعنية في مجلس الوزراء ومجلس النواب من الاطلاع على حقيقة المشاريع المقدمة تأمينا لحقها الذي ينص عليه الدستور في الاطلاع والمناقشة والاقرار وتحمل المسؤوليات الوطنية في هذا الصدد. وقد سجل العديد من الوزراء والنواب سلسلة من الانتقادات العلنية لهذه الممارسة غير الدستورية.

الافتقار إلى المصادقية والثقة:

من الطبيعي أن تشكل الظروف الصعبة والدقيقة جدا التي وجد فيها لبنان لحظة التوقع على اتفاق الطائف، عوامل ضاغطة على عمل مجمل الحكومات التي شكلت بعد ذلك. فالتركة الثقيلة التي خلفتها الحرب الأهلية كانت حاضرة على الدوام، كأحد الاعتبارات الأساسية في الموقف الشعبي العام من مجمل السياسات الرسمية في هذه المرحلة لجهة تقدير حرجة الموقف والصعوبات الواقعية. إلا ان هذه السياسات لم تستفد من هذه الحقيقة. بل سرعان ما فرطت بها وسط أوسع استخفاف بالرأى العام وامكانات تأثيره على الموقف الحاسم من بقاء أو استمرار هذه الحكومات. فاستشرت السمرات والصفقات وبرزت علاقات الاستزلام والمحسوبية علي حساب الكفاءات والمناقبية. وارتهن الناس في سبيلهم لتحصيل مصالحهم إلي زعامات الطوائف والميليشيات على حساب العلاقة بالوطن وتفرز المواطنة. فاستشرت الطائفية في الادارة العام، ويحدود لم يعرفها لبنان من قبل. فيما الخطاب الرسمي العلن والمعمم اتنا في سبيل بناء مواطنة جديدة تجاوز كل ما هو طائفي - مناطقى مي المراحل السابقة من تطور لبنان.

وقد شكل ملف الاصلاح الاداري بعامة والتعيينات الادارية بصورة خاصة الذي تصدت

له الحكومات المتعاقبة، وأفردت له حكومة الحريري جهدا خاصا، المثال الابرز في مدى التفارق بين الخطاب الرسمي المعلن وما يبرزه من شعارات متقدمة نسبيا، وبين الممارسة الفعلية التي تقع في خاتمة النقيض احيانا. فبعد الضحيق الرسمي المستمر حول المرحلة الجديدة التي سيلجها لبنان، عند تحقيق ملف الاصلاح الاداري على طريق تحقيق بناء دولته الحديثة التي تؤمن تجاوز كل عناصر التفجر في البنية السابقة للدولة، أتت النتائج الأولية لتشير إلى ان الوجهة الجديدة التي تتحقق في الواقع لا تشكل بدائل حقيقية، بل انها تفرق في ترسيخ عناصر التفجر. وخرجت بفعل ذلك مطاحات اقطاب السلطة إلى العلن وتوتر المناخ السياسي العام في البلاد وأوقف تقرير العديد من المشاريع التي تطل مصالح وحياة المواطنين. كل هذا سعيا لتحسين حصة كل هؤلاء من كوتة التعيينات. وكان من بين الذين عينوا اسما غارقة في الفساد والرشاوى والسمسرات. وكأن هذا التعيين مكافأة لها وترقية علنية لأن اصحابها انتصروا لقرار هذا القطب السياسي أو ذاك في ادانهم الرسمي السابق خارج كل مصالح الناس في القطاعات التي تولوا فيها مسؤوليات اساسية سابقة.

ان تعزز التشكيك بمصداقية الحكومات المتعاقبة واهتزاز الثقة بالجهود التي تعلنها في اطار عملية بناء الدولة وتعزيز مسيرة السلم الأهلي ومواجهة الاستحقاقات الدقيقة التي يفتح عليها الوضع اللبناني، ومجمل المنطقة في اطار المفاوضات مع اسرائيل، برز بصورة خاصة وعيزة مع حكومة الحريري. فبعد اجواء الأمل والثقة المتميزة التي اعلنها الناس لحظة تكليف رفيق الحريري بتشكيل حكومته وترجمت بدخول ما يقارب المليار دولار إلى خزينة مصرف لبنان خلال أيام بعد التحول إلى الليرة اللبنانية التي استجدت الثقة فيها ترجمة للثقة بالحريري وحكومته، سرعان ما سجل تحول جدي في هذه الأجواء وانحسار للثقة العامة بهذه الحكومة. ترافق ذلك مع جملة السقطات التي برزت في التعاطي الرسمي مع العديد من الملفات الداخلية. ومن ابرز هذه الملفات ملف اعمار الوسط التجاري في بيروت حيث تخلت الدولة عن دورها الأساسي في عملية اعمار هذا الوسط*.

* يرى الكاتب والخبير الاقتصادي جورج قرق انه كثر الكلام في السنوات الاخيرة عن المشاريع الاعمارية في لبنان وخصوصاً مشروع إعادة اعمار الوسط التجاري لمدينة بيروت، وقل الكلام نسبياً عن السياسة =

وأولت ذلك إلى شركة خاصة (سوليدير) لعب ويلعب فيها الحريرى شخصيا وبعض المواقع المالية والاقتصادية الداخلية والعربية التي على علاقة خاصة به، دوراً أساسيا مقررًا. الأمر الذي يشير اشكالية أساسية اليوم في لبنان وهي واقع التداخل بين المصالح المالية والاقتصادية الخاصة للحريرى مع الموقع والقرار الرسميين اللذين يمثلهما بصفته رئيسا للحكومة. وان مثل الحريرى النموذج الأبرز ، إلا ان هذه الاشكالية تطال العديد من المواقع السياسية - المالية - الاقتصادية الأخرى.

كما يسجل في هذا السياق واقع المواجهة، رغم الوعود الكبيرة، في التعامل مع الملفات المعيشية التي تطال حياة المواطنين اليومية كمخلفات الكهرباء، الماء والهاتف والصحة والبيئة، إضافة إلى تصاعد أزمة قطاع التربية والتعليم والظروف الحاققة التي تعيشها قطاعات العاملين فيه.

لا بد من التسجيل هنا، وكى لا تكون قراءتنا منقوصة ومجزأة، ان العديد من الاخفاقات التي سجلت على صعيد الأداء الحكومي في السنوات السابقة لم تتحكم فقط إلى حركة التناقضات الداخلية ومواقف مختلف القوى السياسية والاجتماعية منها وفيها. بل، انها في بعض الأحيان، وفي محطات مأساسية مقررّة في تطور الوضع العام، انحكمت إلى خلل التوازن في علاقة الداخل - المحلي بالخارجى - الاقليمى. فتعطل مفاعيل التناقضات الداخلية في احيان عديدة، بفعل هذا الخلل، وانكشاف الوضع الداخلي العام، طرح ويطرح باستمرار اشكالية التناقض المركزى بين مشروع بناء الدولة وسط جملة محدداته الداخلية التي يرتعن تطوره لها وبين المحددات الخارجية المتأنية من هذا الخلل والمتحكمة لاعتبارات يمثل الداخلى - اللبناني بعضا من وجوها التكتيكية والظرفية احيانا.

= الاعمارية المتبعة في البلاد بالنسبة إلى الرؤية الانثانية والخيارات الاساسية في اعادة الاعمار وبالنسبة إلى مقومات ودعائم وسبل تحقيق اعادة الاعمار وتأمين التنمية.
راجع : جورج قرم : السياسة الاعمارية للجمهورية الثانية. مجلة الدراسات اللبنانية والعربية «أبعاد» العدد الثانى ، تشرين الثانى ١٩٩٤. ص ١٨.

ان جملة الملاحظات النقدية التي سجلت ازاء التعاطي الرسمي مع جملة الملفات المطروحة وبالرأس منها ملف بناء الدولة، تقودنا إلى التوقف عند مسألتين اساسيتين تطرحان في باب الاستنتاجات الأولية ويتفتح حولهما جدل واسع ومستمر.

المسألة الأولى: تعطيل الاسهام الاجتماعي النشط في عملية بناء الدولة:

أن عملية بناء الدولة في ظروف كالتى يعيشها لبنان لتشكل مهمة مجتمعية عامة وشاملة تطال كل فئات المجتمع. وان كان للسلطات الحكومية فيها دور أساسى مقرر، فهي أيضا مهمة مطروحة أمام مختلف قطاعات المجتمع المدني وأمام مختلف فصائل الحركة الشعبية والديموقراطية.. وتتقاطع ادوار مختلف هذه القطاعات والفصائل في أشكال متنوعة ومعقدة بعضها موضوعى في اطار المحصلات الواقعية التي يتركها عمل هذه القطاعات علي مسيرة البناء هذه باتجاه تعزيزها في حلقة أو في مستوى معين. وبعضها ذاتي يطال وعى أهمية تحفيز صيغ العمل المشترك في المجالات الممكنة انطلاقا من تقدير ضرورة ذلك في اطار تنشيط عملية البناء ودفعها بأسرع وتائر متاحة.

فقد شهد لبنان في السنوات الأخيرة، بعد تراجع العنف العسكرى الذي ميز سنوات الحرب الأهلية منذ عام ١٩٧٥، سلسلة من التطورات الذى تذهب موضوعيا في وجهة تطوير وتفعيل مشاركة قطاعات المجتمع المدني في خلق حياة سياسية ديموقراطية عامة تحتضن مشروع بناء الدولة وتطويره، من وجهة الانفتاح الديموقراطي، وبما ينسجم مع سلسلة المطالب والقضايا المختلفة التي تطرحها هذه القطاعات، وتعزز تثقيب العوامل الداخلية الفاعلة في تطوره.

ان المجتمع المدني في سعيه لايجاد تعبيراته السياسية والديموقراطية الخاصة قد التف حول اشكال من الانتظام المهني والاجتماعى والنقابى سعى من خلالها إلى بلورة مصالحه في عملية لا تخلو من الأبعاد السياسية، وتتقاطع موضوعيا مع تطوير مشروع بناء الدولة، فالنشاط المتزايد الذى سجل للاتحاد العمالى العام وحلفائه في رابطة اساتذة الجامعة اللبنانية ومكتب المعلمين عبر صيغة هيئة التنسيق المشتركة، شكل احد الدلائل

على حركة اجتماعية ناشطة ذات بعد سياسى صريح. وهى استدعت ردودا حادة من السلطات الرسمية استهدفت ومازالت، هذا التحالف بصورة عامة سعيا لفرطه وخلق مفارقات بين أقطابه بما يعطل العمل المشترك بينها. فضلا عن استهدافها للاتحاد العمالى العام نفسه وسط اشرس حملة سعيا لضرب وحدته وتعطيل الدور الجديد الذى احتله في السنوات الماضية.

كذلك تشهد المهن الحرة حركة التفاف اسعة حول نقاباتها واكتساب معاركها الانتخابية أهمية خاصة، كذلك اسهاماتها في الشأن الاقتصادى - الاجتماعى العام ذى البعد الوطنى في مرحلة إعادة البناء والاعمار وتجاوز آثار الحرب الأهلية. وهناك ايضا الحيوية الجديدة التي تسجلها جمعيات الصناعيين وغرف التجارة والصناعة وما تتيحه من تشكل تحالفات طبقية وسياسية بين الكتل الاقتصادية المحلية والعربية والدولية والتي يقابلها حملة شرسة من أوساط أقطاب السلطات الجديدة ومن مواقع طائفية ومناطقية ضيقة تحت شعارات ضمان الحصص والكوتات للمحاسب والأزلام. ويسجل أيضاً الدور المتقدم للمنظمات الأهلية غير الحكومية فى إطار التصدى لجملة من المهام فى الحقل الاجتماعى والصحى والأهلى العام فى ظل تخلف الدولة وتراجع حضور مؤسساتها المختصة.

كما يسجل بروز العديد من الحركات الاجتماعية والثقافية الناشطة، وعودة الحياة إلى الأندية المنتشرة في الريف بشكل خاص. وهناك ايضا بلورة أولية لتنشيط حركة الطلاب الجامعيين الذين لعبوا عشية الحرب دورا بارزا في الحياة السياسية والديموقراطية العامة. وتشهد مختلف الكليات والمعاهد تنشيطا للانتخابات فى اطار تطوير صيغ التنظيم الراهن لهذه الحركة.

ويبدو ان كل فئة اجتماعية أو قوة اقتصادية او مهنية أمام انغلاق نادى المنتسبين إلي التحالف السياسى - الطائفى الحاكم او محدوديته، تسعى إلي التجمع في مركز قوة اقتصادى او اجتماعى ، تعارض من خلاله السلطة الرسمية واداءها ازا القضايا المختلفة التي تطال مصالح هؤلاء.

ان الاداء الرسمى الحكومى وما رافقه من سقطات خطيرة وبفعل الملابس المتعددة الناتجة عن اختلال علاقة التوازن بين الداخلى - المحلى، والاقليمي - الدولى، كان حاسما في الانحسار الذى يشهده لبنان، في تبلور الانحياز المجتمعى الواعى للمشاركة في عملية بناء الدولة، لا بل ان ما نشهده هو تعطيل لهذه الحركة المجتمعية الواعية. وبدلا من تنشيط كل القوى الممكنة للمساهمة في هذه العملية التأسيسية، دون اغفال لاهمية ومفاعيل الأدوار المختلفة لكل فصيل مسأهم، وبالرغم من بروز استعدادات جدية ظهرت في مناسبات عديدة وفي مستويات مختلفة، نرى ان الأداء الرسمى الحكومى يدخل في باب التعطيل لهذه العملية، وهذا تعبير عن بروز مصالح جديدة لدى التحالف السياسى - الطائفى في السلطة تقوم على تعزيز عملية تهيش فعل التناقضات الداخلية. وبالتالي الانتصار للصيغة الراهنة التي تأخذها تعبيرات التناقضات في علاقة الاختلال بين الداخلى - المحلى، والاقليمي - الدولى. وهذا ما يشير حالة من القلق الشديد لدى فئات واسعة من اللبنانيين بصدد الاحتمالات المرتقبة لموقف هذا التحالف ازا. مايمكن ان يترتب عن المفاوضات مع اسرائيل والحلول التي ستطرح ومستوى تلاؤمها مع المصالح الوطنية اللبنانية في التحرر والسيادة والتطور الديموقراطى والتقدم الاجتماعى. فضلا عن التشكيك في الامكانات الواقعية المتاحة لقيام ونجاح مشروع الدولة في ظل هذا التحالف السياسى - الطائفى وما يمثله من خيارات على مختلف المستويات والأصعدة الأمر الذي يطرح من جديد اهلية مشروع السلم الاهلى برمته في ظل التوجهات والسياسات والقوى التي تقوده راهنا.

المسألة الثانية: تعطيل تكوين تحالف سياسى - طبقي يحمى ويطلق مشروع بناء الدولة:

ان انعقاد مصالح قوى سياسية واجتماعية، مختلفة ومتنوعة بنسبة كبيرة، حول ضرورة انجاح مهمة بناء الدولة لم تتعد التوافق الموضوعى السلمى لذلك. ويبرز اكثر فأكثر واقع فعل الاعاقة الذي يعطل تطويل هذا التوافق السلمى كى يترجم وعى هذه القوى بضرورة العمل المشترك وفق صيغ واشكال مختلفة.

وتشهد الحياة السياسية والحزبية في لبنان سلسلة من التغيرات البنوية والعميقة بتأثيراتها. فالمرحلة الراهنة، كما اشرنا سابقاً، ليست بشكل من الأشكال امتداداً عاماً لسياق تطور سابق يشهد آنياً بعض المتغيرات، وبالتالي فإن التحليل للراهن يحتاج إلى قراءة عامة وشاملة جديدة. كما يحتاج لقراءة وكشف ولورة سلسلة التناقضات الجديدة التي تحدد طبيعة ووجهة وآفاق هذا التطور الراهن.

ان السمة الأساسية التي تترجم واقع التناقض المركزي الجديد الذي يشهده لبنان، هي سرعة تبلور وتطور وانعقاد مختلف التناقضات على المستوى السياسي كعملية موضوعية وكنتيجة مباشرة للخلل في التوازن الذي تعيشه راهنا علاقة الداخلي - المحلي، بالخارجي - الاقليمي.

ان التناقض الأساسي في مجال الديموقراطية والحريات العامة وفي مجال بنا دولة عصرية وعلمانية واصلاح الادارة، والنظام الانتخابي يؤسس للاتقاء الموضوعي للقوى السياسية المختلفة التي تقف في موقف مواجهة السياسات الحكومية المتعاقبة بهذا الصدد، وبالتالي فإن الأسس الموضوعية لقيام هذه التحالفات لا يقابلها بلورة هذه الضرورة على المستوى الذاتي بصيغ وأشكال من العمل المشترك.

ونحن هنا لسنا بصدد سحب تجربة المعارضة التي عرفها لبنان قبل الطائف، عند اثاره مسألة التحالف هنا. أضف إلى أن العديد من قوى المعارضة قد انتقل إلى مواقع السلطة. وهو شريك في التحالف السياسي - الطائفي الحاكم. لا بل يمثل قوي الصدام المباشر، باسم السلطة الجديدة، مع قوى الحركة الشعبية والديموقراطية، ويعبر بالتالي عن حالة انفصال حقيقي بين برامجه التاريخية وبين واقع دعمه ومشاركته للتمثيل الاقطاعي - السياسي - الطائفي التقليدي في السلطة.

كذلك فإن قوى التحالف السياسي - الطائفي الحاكم لا تتحكم بحركة التناقضات الخاصة بقوى هذا التحالف وما تشهله من تعبيرات سياسية واجتماعية بالأساس، بل ان جملة الاحداث التي شهدا لبنان، والتي كثفت الانتخابات النيابية صيف ١٩٩٢ التعبير عنها،

أكدت غياب مختلف هذه القوى المقررة عن حاملها الاجتماعي، واكتسابها هذا الموقع المحدد أم ذاك في آلية انتاج القرار العام في البلاد، انما ينتج بالأساس عن موقع هذه القوى في خريطة التوازن الحالي المنحكم بدوره بمحددات الخارجى - الاقليمى وخطة تحركه (الخارجى) وفق تقديراته وتوجهاته وتكتيكاته.

ان العلاقة الجديدة، التي تنتج آلية القرار الداخلى وقواه، خارج أية تعبيرات اجتماعية داخلية حقيقية، تمارس حركة طاردة لأى تشكل سياسى - اجتماعى، لا ينتظم وفق هذه الآلية لعمل السلطة الجديدة ولانتاج القرار فيها. وجديد حركة الطرد انها تعدت الفعل القسرى المباشر، العسكرى أم غيره، واصبحت جزءا عضويا من آلية السلطة الجديدة نفسها. بحيث توفرت سلسلة من الامكانات، وعلى جميع المستويات، تؤمن لهذه السلطة فعل الطرد وكأنه جزء من الحياة السياسية - الاجتماعية الطبيعية المغلفة بسلسلة من التدابير الديموقراطية الشكلية التي تتيح اعطاء موقع مقرر أم تحجبه. وان فشل ذلك في حالات قليلة فلا بأس من اشارات خاصة خبرتها مختلف القوى السياسية والاجتماعية اللبنانية، فيحصل عندها الانكفاء الطوعى والنسبي.

ان انكفاء قوى المعارضة لا ينحكم فقط للحركة الطاردة لها من قوى التحالف السياسى - الطائفى في السلطة، بل ان مختلف هذه القوى تعيش ايضا ازمتها العامة في مواجهة ازمة السلطة الجديدة. وهذه الأزمة محكومة بطابع الحالة الانتظارية العامة التي تعبشها البلاد ازاء سلسلة المتغيرات العميقة التي يشهدها لبنان والمنطقة والعالم. فالمتغيرات العالمية الهائلة التأثير على مجمل التطور في العالم لم تستقر بعد على محصلات عامة، فهناك العديد من الأسئلة المركزية الجديدة التي يطرحها الوضع الراهن وتطال التطور المحتمل للصيغ والتكتلات والمواقع والادوار.

كذلك، فالجميع اليوم أمام حالة انتظار لما ستسفر عنه المفاوضات مع اسرائيل والصيغ المحددة التي ستنتج عن توقيع السلام معها والتي تطال ملفات السياسة العامة والاقتصاد وما سيؤسس له من احتمالات في اطار تقسيم العمل الجديد في المنطقة بعد دخول اسرائيل

إلى خريطته الاقتصادية وما سيرافق ذلك من تقاسم نفوذ سياسي ايضا. ولبنان الذي يشكل سياسيا الطرف الأضعف في المفاوضات العامة مع اسرائيل يعيش الضغط الانتظاري الأقصى انتظارا لانتهاـ المفاوضات ووضع نتائجها. وبالتالي فإن العديد من القضايا الهامة والتي تطال تطور الوضع الداخلي في لبنان وفي مختلف المستويات تطرح سلسلة من الاشكالات دون توفر أية امكانات لتقديم الاجابات المطلوبة في حدها الأدنى. فأى دور للبنان على الصعيد السياسي وعلاقة ذلك بالمضمون الواقعي الذي سيحدد مسألة السيادة الوطنية؟؟ * كيف ستكون الصيغة المحددة التي ستؤمن تحرير الأرض؟؟ ماذا سيرافقها من تدابير مختلفة تطال المقاومة كفعل مباشر وتطال الحياة السياسية العامة كآطار مواجهة مستمرة؟؟ ماذا ستنتج المفاوضات المتعددة الأطراف من ترتيبات تطال الشروات الوطنية لمختلف شعوب المنطقة وماذا سيترتب على لبنان من اثمان في هذا الاطار؟ وكيف سيتعايش لبنان في المرحلة القادمة مع الأوضاع الجديدة في ظل الحاجات الكبيرة التي تتطلبها عملية إعادة بنائه وإعمارهِ وتأمين قدراته المستقبلية على احتلال موقع مقبول في اطار الخريطة الاقتصادية الجديدة في المنطقة؟؟ وكيف سترسم هذه الخريطة؟؟ الخ..

ان الحالة الانتظرية التي تعيشها مختلف قوى المعارضة والسلطة تنسحب ايضا على الموقف من القضايا الأساسية التي تواجه المرحلة الجديدة من تطور لبنان، وفي القلب منها مسألة بناء الدولة، والصيغ المحددة التي ستستقر عليها العلاقة مع مختلف التطورات العامة وبالارتباط مع سلسلة التناقضات الداخلية التي واجهها. فالتغيرات العميقة التي ستطال كل الاطار الاقليمي والدولي لابد ستترك تأثيراتها المباشرة والمتنوعة على منطق تطور التناقضات الداخلية ومواقع مختلف القوى فيها ووجهة هذا التطور ومحصلاته المحتملة. كما ستترك تأثيراتها العميقة على المسألة المركزية المتعلقة بالتشغيل الراهن

* اسرع شيمون بيريز في كتابه «الشرق الأوسط الجديد» . دار الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن ١٩٩٤، إلى تقديم بعض الإشارات حول الدور المنتظر للبنان بعد السلم العربي الاسرائيلي.

وتطوره لعلاقة الداخلي - المحلي بالاقليمي - الخارجي.

كما ان للأزمة وجوها أخرى لا نتحكم فيها فقط للحالة الانتظارية الراهنة. فهي تطال في وجه منها المواقع الفكرية نفسها لمختلف قوى المعارضة التي منها تقرأ ما يجرى وتصيغ مهمات مواجهته وتستشرف مستقبل تطوره المحتمل. وهذا الوجه يطال مختلف المواقع دون استثناء، حسب تقديرنا، فهو يطال الفكر الماركسي الذي مازال يواجه تحدي قراءة مختلف التغييرات العالمية بعد سقوط تجربة الاشتراكية المحققة في الاتحاد السوفيتي والمعسكر الاشتراكي، ويواجه مهمة اعادة انتاج فهمه الجديد لتأمين القراءة الخاصة بالواقع الملموس المحلي، وهذه القراءة تطرح اشكالية القراءة الذاتية - المحلية في اطار عالمية التطور، الأمر الذي يطال الوجه الآخر لتأكيد أهمية الدور الذاتي في انتاج القراءة المحلية في موقعه وارتباطه بحركة انتاج الآخرين في المواقع الذاتية العالمية الأخرى، وهذا يطرح اشكالية أزمة الذاتي - المحلي كتعبير، في وجه أساسي منها، عن ازمة العالم في القراءة من هذا الموقع الفكري الماركسي.

والأزمة نفسها تنسحب ايضا على الفكر القومي وقدرته على متابعة الجديد في ظل تعزز ازمة فكرة الدولة القومية واهنا في اطار المستجندات الدولية وتعمق عملية عالمية التطور، بالاضافة إلى دور هزيمة المشروع القومي العربي التحرري في دفع أزمة القراءة من هذا الموقع لتأخذ طابعها الشمولي والعميق.

وان شكلت السلفية المحدد الأساسي في أزمة الفكر الديني في قراءة المتغيرات العالمية والمحلية الراهنة واستشراف آفاق تطورها ووضع وجهة محلية تفتح أفق التطور بما ينسجم مع تطور لبنان، فإن فكرة الوطن هنا، ومن هذا الموقع، مطروحة للبحث والجدل في مواجهة اطلاق فكرة وحدة العالم الإسلامي كمحدد أساسي في الخطاب والوجهة والمهمات. وتأخذ هذه الأزمة في لبنان طابعها خاصا ناتجا عن تميز لبنان بكونه بلدا متعدد الطوائف، وحيث يواجه كل خطاب ديني، من أي موقع كان، واقع محدودية تأثيره، بفعل محدودية الجمهور الذي يتوجه إليه واتخاذ طابعها دون وطنيا.

أزاء مختلف هذه المعطيات لم يشهد لبنان في السنوات الأخيرة بلورة متقدمة على مستوى العمل المشترك للمعارضة من خلال أشكال وصيغ محددة تعبر عن توسع قاعدة اللقاء وشمولية مهامه.

واقصر التنسيق على التصدى لمهام جزئية محددة تظل قضية معينة في مجال خاص. والقوى التي تنسق في التصدى لهذه المهمة الجزئية ام تلك تتحكم دائما للجزئية وللظرفية. وعبر أبسط اشكال التنسيق الذي قد يقتصر، كما يحصل في أغلب الأحيان، على اعلان بيان جزئى في مناسبة معينة دون أية مفاعيل عملية تظل الموضوع المحدد نفسه.

ان مختلف القوى السياسية والاجتماعية التي تصدى للسياسات الحكومية في مختلف المجالات وبالتحديد لادائها في مسألة بناء الدولة، لا تواجه في المدى القريب مهمة بناء تحالف مشترك وتأمين قيام تنسيق فيما بينها. ويقتصر فعلها العام في مواجهتها لمختلف هذه المهام على التقاطع الموضوعى والظرفى عند هذا الموقف الجزئى ام ذلك دون أية قدرة على ترجمة ذلك على مستوى بلورة وجهة لعمل مشترك يفعل مختلف الامكانات في مواجهة الامكانات الكبيرة للسلطات الجديدة. وان ركز خطاب مختلف هذه القوى على ضرورة التنسيق والتشاور والمشاركة مع الآخرين، الذين يلتقون معهم، فإن ترجمة ذلك تبقى قاصرة ودون الحد الأدنى الضرورى والمطلوب. وتكتسب هذه الأزمة طابعها الشامل والجاد نظرا لعدم اقتصار محددااتها على العوامل الموضوعية العامة، رغم دورها الكبير والحاسم احيانا، انما هي تتحدد ايضا بعوامل القصور الذاتى، بفعل جملة الأسباب التى أشرنا إليها. إلا ان الثابت هنا ان عملية الصراع، كعملية سياسية - اجتماعية، في المرحلة الراهنة، وتطال مختلف الملفات، وبالأخص ملف بناء الدولة، تتم في حقل التأثير الكبير والحاسم لقوى التحالف السياسى الطائفى الحاكم، ويشكل تطور هذه العملية والوجهة التى ستأخذها، وحيث الاحتمالات متعددة، أساسا لمجدل واسع على مستويات مختلفة، سنحاول ان تصدى لبعضها في اطار المقاربات المطروحة المرفقة.

الفصل الرابع
خطة الإعمار
الإنماء الغائب

اذ يبدأ لبنان بالخروج من دوامة العنف المسلح والحرب الأهلية، لا يبدو انه يخرج من الأزمة الشاملة التي لم تكن الحرب إلا إحدى تجلياتها الأكثر تطرفا. وإذا كان العنف الداخلى المسلح قد تراجع، فإن اشكال العنف الأخرى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والايديولوجية لا تزال تمارس بقوة، مترافقة مع استمرار العنف المسلح المتمثل بالاحتلال والاعتداءات الاسرائيلية، واستمرار مقاومتها بالسلاح.

تظهر الأزمة بصورها الأكثر تعقيدا وتعميرا على المستوى السياسى، حيث يتخبط النظام بمؤسساته الرسمية وشبه الرسمية في محاولات تجهد نفسه بما يشبه أزمة حكم وأزمة سلطة مستمرتين. وفي المقابل، لا يزال تشكل المعارضة السياسية دون الحد الأدنى الضرورى لاطلاق عملية صراع سياسى، أو حوار حقيقى، فأزمة المعارضة بهذا المعنى متممة لأزمة السلطة.

لئن توقفنا عند الأزمة السياسية في البداية فإن هذا لا ينفى كون الأزمة شاملة للمستويات الأخرى الاجتماعية والاقتصادية والشفافية، بل ان هذه الشمولية بالذات هى التي تجعل تجلياتها السياسية على النحو الذى يشبه الدوران في حلقة مفرغة.

سنحاول تجنب ٣ عيوب يمكن ان تصيب التحليل:

الأول: التحليل المجزأ أو الجزئى لمستويات الكل الاجتماعى - التاريخي اللبناني وحركته.

الثانى: اقتصار التحليل على ظواهر الأمور دون عواملها العميقة وعلى فترات قصيرة نسبيا، الأمر الذى لا يسمح بتكوين استنتاجات وتصورات مقبولة الدقة لمسار التطور في المدى المتوسط أو البعيد.

الثالث: عزل «الداخل» اللبناني عن إطاره الإقليمى والدولى، والتعامل معه كوحدة تحليلية مستقلة، بينما وبين الإطار الإقليمى - الكونى علاقة تأثر خارجية بسيطة فقط.

ونحن نلج هذا التحليل مستندين إلى عدد من الفرضيات التي نعتقد بصوابية البدء منها. فلبنان حسب وجهة نظرنا بلد ينتمى إلى أطراف النظام الرأسمالي العالمي، وموقعه هذا يجعله يتشارك مع باقي بلدان الجنوب سمات الاطراف ومشاكلها، أى التبعية والتخلف وضرورات التكيف الهيكلى المتسارع والمفروض مع متطلبات التطور الرأسمالى المعروف فى مرحلته الراهنة ... وهو ما يتجاوز بكثير مقولة تقسيم العمل العالمى التى تبدو بسيطة وجزئية الدلالة مقارنة باتساع وعمق التكيف والتحول الجارى أو الذى سوف يجرى.

تبدو هذه المسألة اساسية بالنسبة الينا، ذلك أن نقد النظام الاقتصادى اللبنانى فى الفترات السابقة، بما فيها النقد الذى كان يتم فى مواقع يسارية واديكالية، لم يكن يخرق سقف التسليم ببقاء النقد ضمن الاطار الوطنى الذى يقيم كوحدة، علاقات اقتصادية مع خارج متمايز عنه. إن مقاربتنا لمحاول ان تختار زاوية مختلفة، اكثر واقعية، اى انها ترى اندماج لبنان العوضى فى الاطار الاقليمى - الكونى، وتسعى إلى تجاوز مقولة نقد النظام الاقتصادى أو السياسى من وجهة اصلاحه عبر آليات النضال السياسى والاقتصادى على غرار مايجرى فى النموذج المجتمعى الأوروبى المركزى، بل تقديم نقد على درجة من الشمولية من موقع تنموى بديل. ومقاربات من هذا النوع غير رائجة فى لبنان.

وفق هذا المنهج سوف نتناول مسألة اعادة بناء لبنان على أساس اندماجه العوضى فى النظام الاقليمى - الكونى وعلى أساس الاستجابة لمتطلباته المعبر عنها بشكل خاص فى سياسات التكيف الهيكلى التى تقترحها المؤسسات النقدية الدولية، كما على أساس الانخراط فى المشاريع السياسية - الاقتصادية المعدة للمنطقة.

منطلقات مشروع التكيف:

ينطلق هذا المشروع من تسليمه بتطورين سياسيين اساسيين: الأول، داخلى، يعتبر ان امكانية تجديد الحرب اللبنانية بقوة العوامل الداخلية وحدها غير ممكن فى المدى القريب والقريب المتوسط، والثانى، اقليمى، يعتبر ان مسار التسوية فى المنطقة يسير بخطوات ثابتة إلى الأمام، وهو يرى انه حتى فى حال حصول عشر أو انتكاسات تبطىء مساره، فان التوازنات الدولية الإقليمية، السياسية والعسكرية، لا تشير إلى امكانية قيام حرب عربية - اسرائيلية

في المدى المنظور.

على أساس هذا الترجيح، يعمل اصحاب مشروع اعادة بناء لبنان على أساس تكييفه مع المتغيرات وادماجه في النظام الاقليمي - الكوئي وفق المواصفات الراهنة ويعمل هؤلاء على اعادة صياغة دور لبنان وموقعه في شبكة العلاقات الاقليمية والدولية الجديدة.

ان لبنان - وفق هذا التصور - لا يزال مرشحا للقيام بدور اقليمي يستند إلى تراثه السابق في هذا المجال ومع ملاحظة ضرورة صياغة هذا الدور في ضوء المتغيرات الأخيرة. اما المرتكزات الداخلية لهذا الدور فهي تكمن في الأساس في مواصفات السياسة الاقتصادية والمالية والليبرالية وتقاليد لبنان المعروفة في هذا الاطار، اكثر مما يكمن في وجود مرتكزات مادية على مستوى الوضعين الاقتصادي والمالي، او على مستوى البنية التحتية. إلا ان الوجهة المحددة لمشروع التكيف والاندماج تعتقد بإمكانية اعادة صياغة هذا الدور مجددا، عبر تدخل كثيف للقوى الاقتصادية والمالية الخارجية، مع لخط دور ما للرساميل اللبنانية.

على قاعدة هذه المقدمات يصاغ مشروع اعادة اعمار لبنان باعتبار ان هيكله الأساسي مشروع اقتصادي، إلا ان هذا المشروع يحتاج بالضرورة للامساك بالسلطة بنسبة مرتفعة، لكي يكون قابلا للتحقق. بهذا المعنى، انه مشروع عضوي اقتصادي - اجتماعي - سياسي في آن، ولا بد من التعامل معه على هذا الأساس.

الوظيفة الاقليمية للاقتصاد اللبناني:

تحتل الوظيفة الاقليمية للاقتصاد اللبناني اهمية كبيرة نظرا للدور المحدد الذي لعبته سابقا في اقتصاد ما قبل الحرب. والدور المتوقع ان تلعبه في المستقبل القريب والمتوسط كشرط ضروري لاعادة النهوض بالاقتصاد اللبناني بعد الحرب.

فلسطين بلد صغير، بإمكانات طبيعية قليلة، وسوق داخلية صغيرة، وقد قام اقتصاده على الدوام على الارتباط بالسوق العالمية والعربية خصوصا، التي وفرت له العناصر الضرورية لاشتغال الاقتصاد، ووفرت له الأسواق الواسعة لتصدير أو اعادة تصدير السلع والخدمات والحبرات البشرية، والاستفادة في المقابل من خدمات الوساطة وتحويلات اللبنانيين العاملين في

الخارج، مع دور هام لعبه القطاع المصرفي على مستوى المنطقة كلها وعلى مستوى النشاط الاقتصادي الداخلي.

ان قيام لبنان بدور الوساطة بين الأسواق العربية والمراكز الغربية المتطورة كان يستند إلى موافقة وحاجة الطرفين إلى هذا الدور وإلى امكانية وأهلية النظام اللبناني في القيام بدور الوسيط. والعنصر الاساسي في هذه الأهلية كان التفاوت الحاصل في مستويات التطور الاقتصادي وطبيعة النظام السياسي، والخبرات الفنية والبشرية التي تميز لبنان. وهذه الأفضلية النسبية المقارنة شرط ضروري لقيامه بهذا الدور.

شكل عام ١٩٧٥ منعطفا هاما بالنسبة للعلاقة بين لبنان والعالم العربي. ففي حين تابع هذا الأخير استكمال مقومات اقتصاده المتدمج بالسوق العالمية، ورفع مستوى كفاءته ومهاراته الفنية التجهيزية والبشرية، سار الاقتصاد اللبناني في مسار معاكس، فتقلصت تيارات التبادل اللبناني - العربي وبالتالي تراجعت وظيفة لبنان الإقليمية، كما بدأ مسار تدهور البنى والطاقت الاقتصادية والمالية والبشرية ومجمل البنية التحتية التي قام عليها دور الوساطة. وتوجت كل ذلك التحولات الكبيرة التي جرت عالمياً والتي كانت حرب الخليج أبرز تجلياتها.

وخلال العقد ونصف الأخيرين يمكن الإشارة إلى المتغيرات الأساسية التالية التي تركت أثراً مباشراً على وظيفة لبنان الاقتصادية لجهة مقوماتها الخارجية والداخلية. وأبرز المتغيرات في تقديرتنا هي:

١ - ان المرحلة الجديدة من العولمة الرأسمالية، المترافقة مع انهيار التوازن السياسي - العسكري الدولي الذي كان سائداً بعد الحرب العالمية الثانية، تقلص إلى حدود بعيدة هامش الاستقلالية الذاتية في العالم، ولا سيما بالنسبة لدول العالم الثالث الصغيرة، وعلى الرغم من تنوع النظم السياسية، فإن الاندماج الأكثر عضوية يتم عبر الحلقات الاقتصادية والسياسية المقررة في مسار تطور هذه البلدان. وفي تقديرتنا ان هذا ينسحب على لبنان، الدولة الصغيرة المحدودة الامكانيات الاقتصادية والموارد الطبيعية، والموجودة جغرافياً في منطقة موزعة الآن في اولويات الاندماج السياسي - الاقتصادي والعسكري في النظام العالمي بعد حرب الخليج. ان هذه الوضعية تقلص هامش الاستقلالية النسبية التي ربما كان يتمتع بها لبنان في

حدود دور الوساطة التي كان يقوم بها قبل هذه التطورات وقبل الحرب، والتي كانت تتيح له الاحتفاظ بدورة اقتصادية داخلية واقليمية تؤديها بنية على حد معين من التكامل ترتبط كينية بالاقتصاد العالمي والسوق العربية. ولا شك ان هامش الاستقلالية هذا قد بدأ يتعرض لضغوط منذ اواخر الستينات ولا سيما بعد أزمة "بنك انترا" حيث جرى وضع اليد في السنوات التي تلتها بصورة أكثر شدة على القطاع المصرفي من قبل الرأسمال الأجنبي*. لكن الاقتصاد اللبناني بقي قادرا على التكيف النسبي مضيفاً الوساطة الصناعية إلى وظيفته الاقليمية. إلا أن التطورات الأخيرة دفعت هذه العملية إلى حدود متقدمة جدا. فلبنان اليوم واقتصاده هما حلقة من حلقات السلسلة المكونة لما يسمى النظام الاقليمي العربي، وبالتالي فإن هامش استقلاليته سيتقلص، والحاجة إلى دوره الوسيط السابق سيترجع من وجهة نظر المراكز الرأسمالية المتقدمة الحاضرة مباشرة في الدول التي كان لبنان يقوم بدور الوساطة معها.

٢ - ان العقدين الأخيرين من التطور الاجتماعي - الاقتصادي في الدول العربية كافة، شهدا ميلا عاما نحو المزيد من الاندماج في النظام العالمي على قاعدة نمو رأسمالي تابع فيها رغم اختلاف النظم والمواقف السياسية، وقد شكلت حرب الخليج تنويرا لهذا المسار من جهة أولى، كما شكلت بداية طور جديد منه شديد التسارع في اندماجه في النظام والتكيف مع متطلباته، فالميل العام لدى جميع الدول العربية هو الأخذ بمفهوم الانفتاح الاقتصادي والتحول باتجاهه بهذه السرعة أو تلك، الأمر الذي يقلص الميزة الانفتاحية التي كان يتمتع بها لبنان والتي كانت أحد مقومات دوره السابق.

من جهة أخرى، ان تطور اقتصاديات دول الخليج، وفي ظل انقطاع دور لبنان بسبب اندلاع

* بنك انترا هو احد المصارف اللبنانية الكبيرة تعرض لأزمة سيولة حادة أدت إلى اعلان افلاسه عام ١٩٦٦ قد ادى ذلك إلى سلسلة افلاسات في عدد من المصارف الصغيرة، التي اقلت، أو اعيد دمجها في مصارف
١ - قبل هذا التاريخ، كان عدد المصارف في لبنان قد بلغ ٩٣ مصرفا، بينها ٥٥ مصرفا لبنانيا. كانت
"ساميل الاجنبية تسيطر على ٥٣٪ من اجمالي الودائع المصرفية في لبنان. بعد ما فلاس انترا، تراجع عدد المصارف الاجمالي إلى ٧٤ مصرفا (عام ١٩٧٠) وتراجع عدد المصارف اللبنانية إلى ٣٨ مصرفا (عام ١٩٦٩) ثم ٢٧ و ٢٥ (عامي ١٩٧٢ و ١٩٧٤)، واصبح الرأسمال الاجنبي مسيطرا على ما يقارب ٨٠٪ من اجمالي الودائع في المصارف اللبنانية.

الحرب فيه، قد ادى إلى تراكم خبرات هذه الدول في مختلف المجالات وإلى قيام دورة مبادلات مباشرة مع المراكز الرأسمالية دون حاجة إلى الوساطة اللبنانية المعطلة أصلاً. وقد تركز ذلك بالحضور المباشر والكثيف للشركات المتعددة الجنسيات والمصارف الأجنبية والخبرات البشرية الغربية، وصولاً إلى الحضور العسكري والأمني المباشر بعد حرب الخليج. وليس هناك ما يشير إلى امكانية عودة بسيطة لدورة مبادلات مثثلة من جديد، يدخل لبنان فيها عنصراً إضافياً دون أن يمتلك مؤهلات نوعية جديدة تجعل وساطته تشكل إضافة مفيدة. اننا نوجز القول، ان الدول العربية، ولا سيما الخليجية منها، قد تكيّفت مع تعطل دور الوساطة اللبنانية، وبالتالي تقل الحاجة العربية إلى مثل هذا الدور وفق المعايير السابقة.

٢ - سبق أن أشرنا أن دور لبنان الوسيط كان يستند إلى أهلية نسبية للبنان ولكفاءاته الفنية والبشرية أدت إلى أفضلية مقارنة مع محيطه حتمت دوره الوسيط.

ان النظام الاقتصادي اللبناني كان قد دخل طور ازيمته قبيل الحرب أو أتت هذه الأخيرة لتزيد من تفاقمها وتدفع بها إلى حدود جديدة . ان ١٥ سنة من الحرب قد أعاققت التطور الطبيعي الضروري للاقتصاد اللبناني من جهة أولى، كما انها دمرت جزءاً كبيراً من المقومات السابقة لهذا الدور، فقد دمر قسم كبير من البنية التحتية الانتاجية والخدماتية التي كانت تقوم بدور اقليمي، وتراجعت الأفضلية المقارنة لمختلف القطاعات نتيجة هروب الكفاءات وعدم تجديد التجهيزات وتعطلت السياحة، وطالت الأزمة بالقطاع المصرفي الذي لعب دوراً أساسياً على الصعيد الداخلي والاقليمي، كما لم يعد النظام قادراً على انتاج المهارات البشرية المؤهلة لسوق العمل العربية التي أشبعت اصلاً بفنيين لبنانيين من مختلف المستويات وضمنهم رجال الأعمال المثلي للغات الذين لم يعد دورهم لا غنى عنه في السوق العربية اليوم. لذلك يمكن القول، ان المقومات الداخلية لدور الوساطة السابقة قد تراجعت بنسبة كبيرة هي الأخرى.

لا نريد ان نخلص من وراء هذا الغرض إلى القول يزاوئ الحاجة المطلقة إلى دور لبنان، ولكن لابد من تحديد مقومات هذا الدور الجديد، وتحديد المجالات الجديدة التي يمكن أن يحقق فيها لبنان افضليات مقارنة، وتحديد المجالات القديمة التي يمكن استعادتها، وكل ذلك مع الأخذ بعين الاعتبار ان لبنان سيكون اكثر اندماجاً في محيطه الاقتصادي العربي - الدولي،

وسيكون للرأسمال العربي - الدولي دور أكثر تقيراً في الاقتصاد الداخلي اللبناني.

الصيغ الجديدة المحتملة لدور الوساطة اللبنانية:

لقد تطور دور الوساطة الذي لعبه لبنان ما قبل الحرب من الوساطة التجارية والخدمات التقليدية إلى دور الوساطة المالية والصناعية في النصف الأول من السبعينات. وقد تم ذلك وفق تعاقب زمني تقريبي على النحو التالي:

١ - الانتقال من النمط الاقتصادي الذي يقوم على زراعة - صناعة الصنف الواحد (تربية دود القز وصناعة الحرير) (حوالي ٤٥٪ من الدخل الوطني عام ١٨٩٥) إلى دور وسيط تجاري بين الدول الغربية والداخل العربي بشكل متدرج منذ أواسط القرن الماضي حتى الحرب العالمية الثانية. وتكون في هذه الفترة دور الوسيط التجاري والتراخيص والخدمات التقليدية. وقد ترافق هذا النشاط التجاري مع بداية نشاط مصرفي للمصارف الأجنبية (فرنسية، ألمانية، إنكليزية...) لتحويل النشاط التجاري وتسهيله اعتباراً من ١٨٧٥.

٢ - تحول قطاع الخدمات إلى القطاع الحاسم في الاقتصاد ابتداء من الخمسينات (٦٣٪ عام ١٩٥٠)، وحوالي (٧٠٪ عام ١٩٧٠)، مع نمو واضح للقطاع المصرفي الذي بدأ يستقل عن دوره الملحق بالتجارة إلى دور وساطة مصرفية واضح المعالم ولا سيما بعد التحولات السياسية في العالم العربي بدءاً من الخمسينات، وتدفق عائدات النفط كودائع إلى لبنان. وقد شهد هذا القطاع التطور الأكثر أهمية بين الخمسينات والسبعينات.

١٩٧٢	١٩٧١	١٩٧٠	١٩٦٦	١٩٦٠	١٩٥٥	١٩٥٠	
٧٤	٧٧	٧٤	٩٣	٤٠	٣٦	٢٣	عدد المصارف
٧٢٣٥	٥١٥٦	٤٠٥٤	٣٥٠٠	١٠٦٨	٤٨٣	٢١٦	الودائع (ملايين ل.د.)
--	٤٩٥٨	٤٤١١	٣٤٦٠	١٦٥٠	١٣٧٤	١٠٤٢	الدخل القومي (ملايين ل.د.)
--	٪١٠٤	٪٩٢	٪١٠١	٪٦٤٧	٪٣٥	٪٢٠٧	٪ للودائع إلى الدخل القومي

* المصدر: على الشامي، تطور الطبقة العاملة في الرأسمالية اللبنانية المعاصرة «دار الفارابي» بيروت ١٩٧٥

٣ - بعد ازمة بنك انترا، برز اتجاه لنمو سريع في الصناعة، لاسيما التصديرية، وخصوصا اعتبارا من عام ١٩٧٠، حيث يمكن اضافة دور الوساطة الصناعية إلى دورى الوساطة التجارية والمالية. وقد سجل القطاع الصناعى معدل نمو سنوى يضع ٢١٪ بين ١٩٧٠ و ١٩٧٤، فيما سجل تحول في بنية الصادرات الصناعية حيث احتلت الصادرات المصنعة ما نسبته ٦١٫٨٪ من اجمالى الصادرات الصناعية عام ١٩٧٢ مقابل ٣٩٫٤٪ عام ١٩٦٤ و ٥١٫٧٪ عام ١٩٦٨. فيما بلغت حصة الصادرات الصناعية ٣٠٪ من اجمالى الصادرات عام ١٩٧٢ مقابل ١٢٫٥٪ عام ١٩٦٠. (المصدر ، كلود روبار وسليم نصر، «الطبقات الاجتماعية في لبنان FNSP باريس ١٩٧٦، وعلي الشامي، مصدر مذكور).

بالطبع، ان هذا الترتيب تقريبي، ولا يعنى زوال نشاط معين او اندثاره بين مرحلة وأخرى. عكس ذلك، بقيت كل هذه الميادين متراكبة ومتداخلة ولا سيما منذ الاستقلال حتى اليوم، إلا انه لا بد من الاشارة إلى ان تطور الاقتصاد اللبناني شهر انزياحا واضحا لصالح القطاع المصرفى - المالى ، تدفق عائدات النفط، مع الاشارة إلى انه ثمة تداخل كبير بين الرساميل إلى حد الاندماج الشخصى احيانا كثيرة بين الصناعى والتاجر والمصرفى.

ان اصحاب مشروع اعادة بناء لبنان على أساس التكيف والاندماج في النظام الاقليمى - الكونى، ودون مقاومة شروطه، يدركون المعوقات التي تحول دون استعادة لبنان لدوره السابق وعلى الاسس نفسها، سواء ما يتعلق منها بتدمير قسم من البنية المادية والبشرية الحاملة لهذا الدور، أم لجهة التحولات الحاصلة في العالم العربى، الذى كان سوق الوساطة اللبنانية.

ان التبدلات الحاصلة عربيا متفاوتة الاهمية فالتطور الاساسى يتمثل فى قيام أنشطة تجارية بديلة عن الوساطة التجارية اللبنانية التى تعطلت تقريبا خلال الحرب وقد نشأ عن هذا الوضع الجديد تكثيف المبادلات التجارية المباشرة بين الدول العربية والدول الغربية، وتطور شبكة مرافق وطرق وقنوات تعامل مباشرة.. وإلى ما هنالك من مستلزمات هذا التعامل.

وكذلك شملت التبدلات قيام مراكز صناعية وطنية مشابهة للصناعات اللبنانية التصديرية الى الدول العربية، ولا سيما مواد البناء، والمواد الغذائية، والطباعة، والصناعات البلاستيكية والبتروكيميائية... ويعنى ذلك تقليص حجم الاسواق امام الصناعات اللبنانية المشابهة، أو

أمام عمليات الترانزيت عبر الاراضى اللبنانية لهذه المواد.

أما تجربة البدائل العربية فى مجالات السياحة والخدمات الطبية والتعليمية، فقد كانت أقل نجاحا فالسياحة البديلة اتجهت بالدرجة الاولى نحو الدول الغربية، وهذه ستبقى محدودة واعلى كلفة من السياحة اللبنانية التى لم يعوضها كليا التطور السياحى فى سوريا ومصر وبلدان المغرب. اما فى مجال الخدمات الطبية والتعليمية، فلا تزال سعة المراكز اللبنانية جيدة رغم التراجع الذى حصل بسبب الحرب وخصوصا هروب الكفاءات، الا ان الرأى السائد ان هذا الهروب مؤقت ويمكن استعادة الدور السابق بمجرد عودة الكفاءات الى لبنان، وقد بدأ ذلك الى حد ما.

اما لجهة المصارف والخدمات المالية والتسهيلات المالية والضريبية، فالبدائل العربية بقيت محدودة نظرا لان هذا النوع من النشاط يتطلب خبرة متراكمة ونظاما اقتصاديا وسياسيا وليبراليا واطارا تشريعيًا ملائما، وهذا غير متوفر فى الدول العربية. اضاف الى ذلك ان بعض التجارب الفاشلة فى هذا الميدان عززت الشك بصورة هذه البدائل على الحماية (افلاس سوق المناخ فى الكويت وازمة مصرف بنك الاعتماد والتجارة الدولى الخليجى فى لندن).

استنادا الى ما سبق، من المرجح ان يعمل اصحاب المشروع التكييفى - الاندماجى على اعادة صياغة دور الوساطة اللبنانية وفق اولويات متناسبة مع هذه التطورات وتشير مشاريع اعادة الاعمار التى تطرحها الحكومة الحالية الى ان الاولوية سوف تكون للقطاع العقارى ولقطاع الخدمات المصرفية والمالية والسياحة واستعادة دور لبنان فى مجالى الخدمات الصحية والتعليمية.

ويبدو هذا التوجه جليا من خلال مجمل سياسة الحكومة الاقتصادية والمالية، ولا سيما من خلال الخطة العشرية لاعادة الاعمار، المعروفة باسم خطة عام ٢٠٠٠، والاولويات التى تتضمنها.

تحليل عام لاولويات خطة الاعمار الحكومية:

قام مجلس الانماء والاعمار بالدور الاساسى فى اعداد برنامج اعادة الاعمار العاجل (NERP)* بالتعاون مع البنك الدولى بشكل اساسى، والذي تضمن حزمة مشاريع متعلقة بالبنية التحتية أساسا، يمتد لفترة ٣ سنوات (١٩٩٣ - ١٩٩٥) ثم استكمل هذا البرنامج العاجل ببرنامج مواز (PPRD)** يتضمن كذلك حزمة مشاريع مكمل للبرنامج الاول. ثم تم وضع الخطة العشرية (١٩٩٣ - ٢٠٠٣) المسماة خطة عام ٢٠٠٠، (وهي لا تزال موقع تجاذب بين الحكومة ومجلس النواب حتى اعداد هذا الملف).

تلحظ الخطة العشرية تنفيذ برنامج للنهوض الاقتصادى والاعمار قدرت كلفته بـ ١١٦٧٢,١ مليون دولار اميركى باسعار ١٩٩٢، موزعة على ١٨١ مشروعا فى ١٩ قطاعا وقدرت احتياجات التمويل بـ ١٨٤٤٧ مليون دولار، أخذا بعين الاعتبار الاسعار الجارية للدولار الاميركى.

تخصص هذه الخطط كلها الحصة الاهم من الاتفاق لاعمال البنية التحتية، من طرق وكهريا واتصالات.. فى حين تحتل القطاعات المنتجة مراتب متأخرة وكذلك القضايا المتعلقة بالشؤون الاجتماعية، وقد أتى ترتيب القطاعات ال ١٩ الواردة فى الخطة على النحو التالى:

يحتل قطاع النقل المرتبة الاولى مع ٢٥.٥٪ من اجمالى اتفاق الخطط. ويفارق كبير عن الكهرباء والتي تأتي ثانيا (١٤.١٪) وحتى البنية الداخلية للاتفاق داخل القطاع نفسة تظهر خلا كبيرا لصالح الطرق البرية (١٨.١٪) بينما حصة المطار الوحيد (٣٪) وحصة عدة مرافق على الشاطئ اللبناني (٣٪) وحصة سكة الحديد (١.٤٪) والحصة الاكبر من موازنة الطرق نفسها سوف تبتلعها ٣ أ وتوسترات كبيرة: الاتوستراد الساحلى (الذى سوف يشكل حلقة الربط فى الاتوستراد الساحلى الذى يلف حول سواحل البحر الابيض المتوسط) والاتوستراد العربى الذى يربط بيروت بدمشق والاتوستراد الذى يربط وسط البقاع بشماله وبالشمال السوري، ويضاف اليه الاتوسترادات الجديدة فى بيروت وضواحيها، ولا سيما الطرق

* National Emergency Reconstruction Plan.

** Parallel Program for Reconstruction and Development.

الدائرية التي تربط المطار بالوسط التجاري وبالاتوستراادات الاخرى.

ويأتى بعد قطاع النقل، الكهرباء (١٤.١٪) ثم التعليم (١٣.١٪) وضمن هذا الاخير، فان حصة التعليم المهني (وتطورة هو الضرورة الاكثر الحاحا بالنسبة للتعليم) لا تتجاوز (١.٢٪) وحصة التعليم العالي (٣.٦٪).

وتأتى الزراعة والرى فى المرتبة السابعة مع (٤.٨٪) والصحة بعدها مع (٤.٣٪) فالصناعة (٣.٤٪) والشؤون الاجتماعية تأتى فى المرتبة ١٥ مع (١.١٪).

واذا كان قطاع الاسكان والمهجرين يأتى فى المرتبة الرابعة مع (٩٪)، من انفاق المخططة، الا ان عدد المهجرين كبير جدا (حوالى ١٠٠ ألف اسره) وكذلك الحاجات الاسكانية ويتخذ الانفاق هنا طابع المساعدة او الهبة النقدية للأسر المهجرة او المتضرره، يمتصها الانفاق الاستهلاكى لسد الحاجات الضرورية دون توظيف اقتصادى او اجتماعى - انمائى فعلى أغلب الاحيان.

ترتيب الانفاق حسب القطاعات في خطط العام ٢٠٠٠

(ملايين الدولارات ونسب مئوية)

٢	القطاع	الموازنة (ملايين الدولارات)	النسبة المئوية ٪	NERP	
				الترتيب	٪ من NERP
١	النقل	٢٩٦٨,٩	٢٥,٥	١	٢٢,٤
٢	الكهرباء	١٦٤٥	١٤,١	٣	١١,٤
٣	التعليم	١٥٢٩,٥	١٣,١	٥	٦,٨
٤	اسكان ومهاجرون	١٠٥٠	٩	٢	١٧,٥
٥	صرف صحى	٧٢٠	٦,٢	٩	٤,٣
٦	بريد ومواصلات سلكية				
	ولاسلكية	٧١٥	٦,١	٦	٦,٤
٧	زراعة ورى	٥٦٠	٤,٨	٧	٥,٣
٨	صحة عامة	٥٠٠,٣	٤,٣	١٣	٢,٥
٩	صناعة	٣٩٤,٩	٣,٤	١٤	١,١
١٠	مياه	٣٩٠	٣,٣	٤	٧,٢
١١	مبان حكومية	٢٧٠	٢,٣	١١	٣

(تابع) ترتيب الاتفاق حسب القطاعات في خطط العام ٢٠٠٠

(ملايين الدولارات ونسب مئوية)

م	القطاع	الموازنة (ملايين الدولارات)	النسبة المئوية %	NERP	
				الترتيب	% من NERP
١٢	سياحة	١٨٨,٧	١,٦	١٨	٠,٠٤
١٣	نفايات صلبة	١٨٠	١,٥	١٠	٣,١
١٤	ادارة وتنفيذ الخطة	١٥٠,٢	١,٣	٨	٥
١٥	شؤون اجتماعية	١٣٠	١,١	١٦	٠,٥
١٦	خدمات القطاع الخاص	١٠٠,٦	٠,٩	١٦	٠,٥
١٧	نفط وغاز	٩٤	٠,٨	١٢	٢,٩
١٨	اعلام	٥٠	٠,٤	١٤	١,١
١٩	بيئة	٣٥	٠,٣	١٩	٠,٠٢
	مجموع	١١٦٧٢,١	١٠٠%		

ولا تختلف الاولويات فيما اعتبر البرنامج العاجل الاعمار (NERP) حيث الاولوية (للعاجلة) لقطاع النقل ايضا مع ٢٢.٤٪ يليه في المرتبة الثانية الاسكان والمهجرون (ضمن الرؤية التي سبقت الاشارة اليها) مع ١٧.٥٪، يليها الكهرباء ١١.٤٪ الخ.. فيما الزراعة والصناعة في المرتبتين ١٤ر٧ مع ٥.٣٪ و ١.١٪، اما الشؤون الاجتماعية ففي المرتبة ١٦ مع ٠.٥٪.

تعبير هذه النسب عن اولويات الخطة الرسمية العاجلة (٣ سنوات) والمتوسطة (عشر سنوات) اما الاولويات التي عبرت عنها توظيفات القطاع الخاص، فابرز مشال عليها انشاء شركة سوليدير لاعادة اعمار وسط بيروت، فهذه الشركة العقارية العملاقة التي يصل رأسمالها الى ٦٥٠ مليون دولار تقديرات نقدية و ١١٧٠ مليون دولار تقديرات عينية هي قيمة العقارات حسب التخمين الرسمي المعترض عليه من اصحاب الحقوق، تشكل اليوم احتكارا عقاريا ضخما لا يترك مجالا للشك في احتلال القطاع العقاري، بناء ومضاربات، حيزا هاما في الخيارات الاقتصادية السائدة ويعزز هذا الاستنتاج واقع انتشار ظاهرة المضاربات العقارية،

وشراء الاراضى وتوسع قطاع البناء، فى كل المناطق اللبنانية، ويقدر حجم قطاع البناء اليرم بنسبة ١٠٪ من الناتج الوطنى القائم، فيما بلغت عدد العمليات العقارية ارقاما مرتفعة ايضا.

وبالترافق مع هذا التركيز العقارى، يجرى الاهتمام بتحديث القطاع المصرفى والمؤسسات المالية، سواء لجهة تقليص عدد المصارف (مشروع دمج المصارف) أم لجهة تحديث تشريعاتها وآليات عمل القطاع برمتة الذى لم يعد يستجيب للمقاييس العالميه، اصف الى ذلك اعادة فتح البورصة وتطوير انظمتها وتوسيع نطاق عملها، ويعتبر تحديث هذا القطاع، بالاستناد الى التقاليد المصرفية والليبرالية السابقة، من مقومات استعادة لبنان لدوره المالى، وعدم اقتصره على الوساطة المصرفية التى تراجعت خلال العقدىن السابقين، لصالح تحول بيروت الى سوق مالى وسوق اعمال حسب تصورات اصحاب المشروع.

أما القطاعات الاخرى التى تتقدم الاهتمام، فعلى رأسها السياحة حيث تم وضع قانون خاص لاعفاء التجهيزات الفندقية من الرسوم الجمركية، وكذلك وقعت مجموعة اتفاقات لتلزم ترميم وإعادة بناء الفنادق الكبيرة، ولا سيما فى منطقة بيروت، حيث يجرى الاعداد لاقتراح انشاء احتكار فندقى على غرار سوليدير للتسريع فى تنشيط هذا القطاع.

أما القطاعات المنتجة للسلع، فالانجاء لدفعها للتحويل الى قطاعات تصديرية بالدرجة الاولى والامتناع عن منحها الحمايةات الجمركية المطلوبة فى سوق حرة مفتوحة على الخارج دون قيود.

ان سمة المشروع التكيفى - الاندماجى الاساسية هى اعادة صياغة الوظيفة الاقتصادية-الاقليمية للبنان وفق هذا التصور المالى-العقارى - السياحى وهو يشترط قيام ارتباط عضوى مباشر بين لبنان ومراكز الرأسمال الاقليمى والعالمى فى علاقة استتباع عمودية للقطاعات او المشاريع المنفردة وذلك على حساب قيام دورة اقتصادية داخلية متكاملة وفعالة. ان السمة الاساسية المميزة لعملية تحويل اعادة الاعمار الراهنة هى التمويل الجزأ للمشاريع فى علاقة مباشرة بين الجهات الرسمية وغيرالرسمية المعنية بتنفيذه وبين الجهة الممولة ووفق عقود بشروط تجارية عموما اذ ليس هناك تمويل عام للخطة تقوم الجهات الوطنية بتوزيعه على

القطاعات حسب الخطة الشاملة المرسومة.

فلسفة مشروع التكيف:

يتضمن الترويج الاعلامى لمشروع التكيف الراهن تضليلا كبيرا للرأى العام، فهو يحاول الايحاء بان السياسات النيوليبرالية الذى يدعو الى تبنيها، انسجاما مع التوجهات المفروضة من قبل المؤسسات النقدية الدولية، هى نوع من استمرار للسياسات الاقتصادية الليبرالية التقليدية التى اعتمدها لبنان فى العقود السابقة، وان الاصلاحات والتكيفات المقترحة هى استعادة وتجديد للسماح السابقة التى شكلت سنوات الحرب قطعاً لها او تراجعاً عنها بهذا المعنى، فان النموذج المقترح هو نسخة جديدة. للاقتصاد الحر وفق الصيغة اللبنانية، وان المطلوب الآن من خطة اعادة الاعمار هو استعادة المعجزة الاقتصادية اللبنانية.

ان النقطة المحورية تكمن بالضبط فى اعتبار نموذج النمو اللبناني الذى اعتمد قبل الحرب الاهلية عام ١٩٧٥ نموذجاً ناجحاً ساهم فى تحقيق معدلات نمو متقدمة مقارنة بدول المنطقة وان سبب التميز اللبناني هو فى ليبرالية الاقتصاد مقارنة بالنماذج الاخرى المحيطة التى اعتمدت سياسات تنمية دولتية او موجهة. ان هذا التراث اللبناني الليبرالى ينسجم تماماً مع النظريات الاقتصادية السائدة حالياً فى العالم، لذلك يبدو المشروع المستقبلى بمعنى ما استعادة لهذا الماضى، او هكذا يجرى الترويج له.

الا ان هذه الصورة تحوى قدراً كبيراً جداً من التضليل، سواء لجهة النجاحات السابقة لنظام الاقتصاد الحر اللبناني، ام لجهة المطابقة بينة وبين المقترحات الجديدة المستوحاة من برامج التكيف الهيكلى..

فعلى صعيد معدلات النمو المقارنة لعدد من دول المنطقة، يتبين خلافاً للزعم القائل بمعجزة اقتصادية لبنانية، ان معدلات النمو الاقتصادى للبنان، فى عصره الذهبى، بين الخمسينات والسبعينات، كانت من ادنى المعدلات فى المنطقة حيث لا يتخلف عنها سوى مصر. اما البلدان الاخرى، ومنها كانت سياساتها الاقتصادية ليبرالية او دولتية، فقد حققت معدلات أعلى، بدءاً من الاردن الى سوريا وقبرص، مروراً بتركيا وتونس.. فمعدل النمو السنوى لمحة الفرد

من الناتج القومي القائم بالاسعار الثابتة، لم يتجاوز ٣.٤٪ بين ١٩٥٠، ١٩٦٠ ولم يتجاوز ٤.٠٪ بين ١٩٦٠ و ١٩٧٣ وهو ادنى من المعدلات الاخرى كما يبدو فى الجدول المرفق:

النمو الاقتصادي المقارن بين عدد من دول الشرق الأوسط
(معدل النمو السنوى لحصة الفرد من الناتج الوطنى القائم)

البلد	أسعار السوق الثابتة		القوة الشرائية التعادلية ١٩٧٢ - ١٩٥٠
	١٩٧٣ - ١٩٦٠	١٩٦٠ - ١٩٥٠	
قبرص	٪٧.٠	٪٣.٧	٪٤.٢
الأردن	٪٤.٦	٪٩.٢	٪٤.٤
سوريا	٪٥.٨	--	٪٢.٨
تونس	٪٦.٣	--	٪٣.١
إسرائيل	٪٨.٩	٪١٠.٠	٪٦.٠
تركيا	٪٦.٦	٪٦.٢	٪٣.٤
مصر	٪٤.٠	٪٣.٤	٪١.٧
لبنان	٪٥.٦	٪٣.٧	٪١.٩

المصدر: توفيق غاسبار: The Limits of Laissez - Faire: A Political Economy of Lebanon 1948 - 1987

استنادا إلى تقديرات Barlow (1982) والبنك الدولي (١٩٧٦).

تشكل فكرة العودة الى ازدهار ما قبل الحرب، نقطة تقاطع بين السياسات الحكومية الرسمية وتحليلات بعثات البنك الدولي الى لبنان التى تتبنى المقولة نفسها رغم تناقضها مع المقدمات التى تستند اليها. ففي الصفحة الاولى لتقرير البنك الدولي عن لبنان الصادر فى اذار ١٩٩٣، ترد الجملة التالية: على الرغم من كون الظروف الخارجية التى يواجهها لبنان قد تبدلت جوهريا عن ظروف مرحلة ما قبل الحرب، الا أنه ثمة أمل ان تتمكن التقاليد الليبرالية والسياسات المشجعة للاستثمار من قيادة البلاد نحو المعافاة السريعة ومن اعادة لبنان الى

ازدهاره السابق* هذا مع العلم ان هذا الازدهار السابق مبالغ فيه الى حدود بعيدة، سواء لجهة ما يتعلق بمعدلات النمو (انظر الجدول اعلاه) او لجهة التفاوتات الاجتماعية حيث ان تقرير البنك الدولي نفسه يشير الى ان نسبة ٢٠٪ الاكثر دخلا من السكان كانت تحصل على ٥٥٪ من اجمالي الدخل، في حين ان نسبة الـ ٢٠٪ الاكثر فقرا كانت تحصل على ٤٪ من اجمالي الدخل** ام لجهة الاختلالات الكبيرة بين القطاعات الاقتصادية حيث يشكل قطاع الخدمات ما يزيد عن ثلثي تكوين الناتج المحلي القائم مقابل اقل من ١٠٪ للزراعة وحوالي ٣٠٪ للصناعة والبناء.

لذلك تبدو هذه الدعوة للعودة الى ما قبل ١٩٧٥، دعوة للعودة الى اعادة انتاج عوامل الانفجار الاقتصادي والاجتماعي بمعنى ما، اما فاعليتها الاعلامية فهي ناتجة عن مقارنات ظاهرية بين التدهور العام الذي حصل خلال سنوات الحرب وبين أوضاع افضل كانت قبلها، الا ان الوجهة الثانية لعملية التضليل هو ان مقترحات البنك الدولي والسياسات الحكومية المتبعة وانسجاما معها، ليست باى شكل من الاشكال عودة الى النمط السابق، بل هي نقض له في اكثر من جانب كما سوف نوضح ذلك تباعا.

دور الدولة ودور القطاع الخاص:

تشكل اولوية دور القطاع الخاص في نهوض الاقتصاد اللبناني واعادة الاعمار نقطة انطلاق مشتركة بين كل التقارير التي تشارك البنك الدولي فلسفته الاقتصادية. وحسب وجهة النظر هذه فان النظام الاقتصادي الليبرالي يشكل بيئة ملائمة لدعم جهود اعادة الاعمار، بالاضافة الى عوامل أخرى. كما ان مثل هذه البيئة من شأنها ان تحفز تهيئة واستخدام فاعلين للموارد*** واستنادا الى هذا التصور يعلق تقرير البنك الدولي أهمية اولى على دور القطاع الخاص اللبناني الديناميكي، والذي يملك بوضوح مؤهلات بشرية وموارد تسمح له بقيادة مرحلة ما بعد الحرب وجهود التنمية، وبالتالي سيتمكن لبنان، دون ادنى شك، ان يعود مرة أخرى

* تقرير البنك الدولي - آذار ١٩٩٣ (بالانكليزية).

** المصدر نفسه، ص ١٢.

*** تقرير البنك الدولي - ص ٧.

مركز نمو كبير في الشرق الاوسط*.

ان دور الدولة كان ضعيفا اصلا في لبنان وتقرّح السياسات الرسمية المعتمدة مزيدا من هذا التقيص او بشكل ادق حصر دور الدولة في خلق الشروط الخارجية المسهلة لقيام القطاع الخاص بدوره هذا.

في خطة الحكومة لعام ٢٠٠٠ يأتي بند تنشيط استثمارات القطاع الخاص ثالثا بعد بندين: أول يتعلق ببرنامج استثمار القطاع العام في البنى التحتية، وثان يتناول التوزيع الجغرافي للاستثمارات** لكن ما يبدو مخففا في خطة الحكومة المنشورة يظهر صريحا جدا في تقرير للامم المتحدة ١٩٩١ يتحدث عن الاستراتيجيات الوطنية حسب التسلسل التالي:

١- زيادة دور القطاع الخاص الى الحد الاقصى.

٢- النمو المتوازن.

٣- تطوير التأهيل البشري والتنمية البشرية.

ويقول التقرير: «يوفر القطاع الخاص حوالى ٨٠٪ من الناتج المحلي القائم (GDP) في لبنان الذي يحتاج الى توظيف رساميل كثيفة لاصلاح الاضرار الواسعة التي سببتها الحرب. لذلك يبدو واضحا ان اية استراتيجية لاعادة اعمار البلاد والتنمية لابد ان تقوم على زيادة الدور الاساسي للقطاع الخاص الى الحد الاقصى.

لقد كرست الحكومة هذه النظرة مؤكدة ان الاستراتيجية الاساسية للبلاد لابد ان تكون في تزويد القطاع الخاص بالمدخلات المحفزة التي يحتاج اليها وان تخلق تباركا من الاستثمارات العائدة الى لبنان لتمويل لاعادة الاعمار***.

ويتابع التقرير محددا ما يجب الابقاء عليه من نظام لبنان ما قبل الحرب وما يجب ان

* المصدر السابق ، ص ٤.

** خطة عام ٢٠٠٠

*** التقرير النهائي لبعثة الأمم المتحدة إلى لبنان عام ١٩٩١ ص ٢٠ باللغة الانكليزية.

يتغير: « من جهة أولى يجب الحفاظ على حرية تحويل العملات الاجنبية وحرية انتقال الرساميل دون تغيير من اجل الایحاء بالثقة فى العملة الوطنية واجتذاب الودائع من الخارج كما قبل ١٩٧٥* ».

الا أنه لابد من ادخال تغييرات فى ميادين أخرى ولاسيما تحديث النظام المصرفى وایجاد وسائل تمويل حديثة أخرى، وفى السياق نفسه، وتحقيقا للهدف نفسه، أى « لتمكين القطاع الخاص من أداء دوره الاستراتيجى ».

يحدد التقرير مهام القطاع العام فى:

١- وضع سياسة ضريبية مناسبة.

٢- بناء البنية التحتية.

٣- تحفيز التصدير وتطور شبكة معلومات تجارية.

٤- تعبئة الموارد المحلية وتنظيم مؤتمر طاولة مستديرة للحوار حول اعادة الاعمار**.

لم يكن للقطاع العام فى لبنان دور كبير فى لبنان ما قبل الحرب. بل ان الشكوى الاساسية كانت من ضعف تطور القطاع العام وعدم وجود مؤسسات رسمية فاعلة ومؤثرة فى توجيه التطور الاقتصادى، حتى وفق المعايير الاقتصادية الليبرالية، وهذا الخلل حاولت الشهابية (نسبة الذى الرئيس فؤاد شهاب ١٩٥٨-١٩٦٣) معالجته من خلال تفعيل دور الدولة ومؤسساتها الذى بلغت مساهمته ذروتها فى عهدة مع ٢٢٪ من الناتج الوطنى القائم، وهى ليست نسبة مرتفعة (فاقت هذه النسبة ٥٠٪ فى بعض الدول الأوروبية) ولا يملك القطاع العام بنى انتاجية منافسة للقطاع الخاص، بل ان تكوينه الاساسى يظل الخدمات والمرافق العامة، (طاقة كهربائية ومياه، وهاتف...)*** وبالتالى، فان الدعوة الى التخصيص، تطال تحديدًا هذه

* N لا، ص ٢١.

** نفسه ص ٢١.

*** انظر جورج قرقم، اعادة الاعمار التخصيص فى لبنان، مداخلة من ندوة نظمت في بيروت آبار ١٩٩٢ (بالفرنسية).

الخدمات العامة ولا سيما بعد ان تم الغاء اشكال الدعم السابق المحدود الذي كانت تمنحه الحكومة لبعض السلع ولا سيما القمح والمحروقات، وكان اصلا موضع انتقاد لجهه عدم جدواه الاقتصادية والاجتماعية بسبب جزئية هذه التدابير وبسبب فساد الادارة الذي حول الدعم عن وجهة الاساسية الى مصدر صفقات واثراء للمستولين الحكوميين والميليشيين، ولا سيما خلال سنوات الحرب.

ان دعوات التخصيص تتخذ في لبنان اليوم اشكالا متعددة، من الدعوات الصريحة الى تحويل بعض المرافق العامة الحكومية الى شركات خاصة، او الى شركات مختلطة، او اعتماد نظام استثمار المشاريع لسنوات محددة من قبل الشركات الاجنبية، او في ابسط الحالات الزام الحكومة بالتخلي عن سياسة دعم اسعار الخدمات التي تقدمها هذه المرافق ورفع الاسعار الى مستوى كلفتها الفعلية، وهذا يعنى بالنسبة الى لبنان مضاعفتها مرات عديدة. وتطال اقتراحات التخصيص مرافق من نوع الكهرباء، والهاتف، والمرافى، والمطار، والنفط... الخ هذا بالإضافة طبعاً الى ما يشكله مثال الشركة العقارية لاعادة اعمار وسط بيروت، من تخصيص احتكارى الطابع لاهم ثروة عقارية في لبنان في عملية تأمين واسعة النطاق لصالح شركة خاصة، ومماثلله ايضا من تخصيص لعملية اعادة الاعمار باعادها السياسية والثقافية والاجتماعية.

خلاصة القول، اذا كان دعاية التخصيص يستندون في خلفية دعوتهم الى ضرورة كسر احتكار الدولة للنشاط الاقتصادى او التخفيف من طغيانها على القطاع الخاص، ففى لبنان، حيث القطاع الخاص ضعيف التطور اصلا، يعنى التخصيص ٣ امور: الاول رفع اكلاف الخدمات العامة عدة اضعاف. والثانى، التحول من ملكية صغيرة ومتوسطة مشتتة الى احتكارات ضخمة خاصة. والثالث الاستيلاء على املاك الدولة وتحويلها الى ملكيات خاصة للشركات الكبيرة ذات الرساميل اللبنانية والاجنبية.

التوازن القطاعى للاقتصاد اللبناني:

سبق ان اشرنا الى ان التوزع القطاعى للاقتصاد اللبناني كان مختلا لصالح قطاع الخدمات فى فترة ما قبل الحرب. والتقديرات المختلفة كانت تتقاطع عندما يقارب ٧٠٪ لقطاع الخدمات

و ٣٠٪ للصناعة والبناء و ١٠٪ للزراعة. وشكل تخلف القطاع المنتج للسلع السبب الاساسى فى تحول لبنان الى بلد مستورد للغالبية الساحقة من حاجات الاستهلاك المحلى، والى تحول العجز فى الميزان التجارى الى ظاهرة بنىوية ملازمة لنظامه الاقتصادى. ولم تبذل الحكومات المتعاقبة جهودا تنمية فعلية للقطاعين الصناعى والزراعى بهدف معالجة هذا الخلل. بل كان يجرى التعاطى مع الجانب المالى من نتائجه فقط (عجز الميزان التجارى) الذى لم يكن يعتبر مشكلة كبيرة اذ ان ميزان المدفوعات كان يحقق فائضا يغطى هذا العجز من مصادر مختلفة بينها عائدات الانشطة الخدماتية المختلفة وتحويلات اللبنانيين الذين يعملون خارج لبنان.

لقد أدت الحرب الى خسائر كبيرة جدا قدرها البنك الدولى بما يزيد عن ٢٥ مليار دولار من الخسائر المتراكمة فى البنى التحتية والمنشآت الاقتصادية والأبنية. . اضعف الى ذلك التحولات الحاصلة فى البيئة الاقتصادية المحيطة والداخلية مما ادى الى تفاقم العوامل المؤثرة سلبا على عمل الاقتصاد.

فالقدرات المادية للقطاعين الزراعى والصناعى قد تراجعت كما ونوعا وازداد الاعتماد على الاستيراد، فى حين ان تحولات اللبنانيين العاملين فى الخارج شهدت عدت موجات انحسار كان اخرها بعد حرب الخليج، وكذلك يعانى القطاع المصرفى من صعوبات بنىوية وفى السيرة بسبب انظمته الداخلية وبسبب آثار دولة الاقتصاد وغيرها من الاسباب التى جعلت منه يحجم عن أى توظيف متوسط او طويل الامد فى القطاعات المنتجة للسلع واتجاهه المتزايد نحو المضاربات على انواعها.

ان معالجة هذه المشاكل تتطلب سياسات مناسبة تحفز الانتاج المحلى وتوفر التمويل اللازم له، وفق توجهات عامة لتصور على درجة من الوضوح تذهب فى هذا الاتجاه. الا ان مؤشرات السياسات الحكومية تذهب فى الاتجاه المعاكس تماما فالمقولات السائدة والمعددة للسلوك الحكومى تشدد على ابقاء الدولة خارج الفعل الموجه للنشاط الاقتصادى فى هذا الاتجاه بشكل كامل، والاتجاه الى التخصيص معنى بدرجة اولى عدم اقحام الدولة فى مجالات لم تكن تتدخل فيها اصلا قبل الحرب، والنظرية هنا بسيطة جدا: تؤمن الحكومة اعادة بناء البنية التحتية، وتوفر شبكة الاتصالات الضرورية، وتطلق حرية السوق بشكل مطلق دون أى تدابير

حمائية، وعلى القطاع الخاص أن يتدبر أمره. لا بل تتوقع خطة عام ٢٠٠٠ أن يستثمر القطاع الخاص ما يقارب ضعفى الاموال الموقفة من قبل الحكومة فيها.

لقد انقضى ما يزيد عن السنة والنصف من تطبيق هذه السياسة، وبرزت نتائج انكماشية واضحة فى الاقتصاد اللبناني، ويرى خبراء اقتصاديون ان نجاح الحكومة فى تثبيت سعر صرف الليرة اللبنانية، لم يعطى المفاعيل الاقتصادية والاجتماعية المتوقعة* فالاسعار لا تزال مرتفعة جدا مقارنة بالمداخيل، كما ان العناصر الاخرى المكونة للسياسة الاقتصادية والمالية (معدلات الفوائد، سندات الخزينة...) لم تساعد على تحفيز الانشطة الاقتصادية، بل ان معظم مدخرات اللبنانيين، ومعظم التوظيفات الآتية من الخارج قد ذهبت اما الى التوظيف فى سندات الخزينة، واما الى التوظيف فى القطاع العقارى، وتجدر الاشارة هنا الى ان الشركة العقارية لاعمار وسط بيروت- سولدير- امتصت وحدها ٦٥٠ مليون دولار مساهمات نقدية وليس هناك ما يشيرالى ان الافراد او المؤسسات المالية سوف تنجى الى توظيف فى الصناعة او الزراعة فى وقت تتيح لهم المجالات الاخرى (التجارة، العقارات...) أرباحا أعلى وأسرع.

لقد برزت تناقضات واضحة بين السياسات الحكومية الراهنة وبين احتياجات القطاعات المنتجة للسلع. ففى الحوارات المتعددة التى جرت بين الحكومة والصناعيين- احدها كان اثناء انعقاد مؤتمر الصناعة اللبنانية عام ٢٠٠٠ فى تشرين الاول ١٩٩٣ - كان ممثلو الحكومة يجزمون بعدم جواز فرض أى نوع من الحماية الجمركية للصناعات اللبنانية معتبرة انه يشكل مساسا بمبدأ حرية الاسواق ويضر بمصالح المستهلك اللبناني وكذلك رفضت الحكومة منح أى افضليات للصناعة اللبنانية فى عقود تلزم اعادة الاعمار لتعارض ذلك والشروط التى تفرضها الجهات الممولة.

الامر نفسه يصح على القطاع الزراعى، وبدرجة اشد، لان هذا القطاع اكثر تشتتا واقل تنظيما فى الدفاع عن مصالحه كما انه يحتاج الى تدابير حمائية ومحفزة اكثر مما تحتاج اليه الصناعة.

* فى تقرير غير منشور اعده الخبير الاقتصادي كمال حمدان حول آثار السياسات الحكومية الاقتصادية.

ان السياسة الحكومية محايدة ظاهريا بين القطاعات، تريد لاليات السوق ان تحدد تلقائيا توزيع الاستثمارات على المجالات المختلفة الا ان تدابير فتح الاسواق، والاعفاءات الضريبية التى تشمل استيراد السلع السياحية والفندقية، ومعدلات الارياح العالية فى قطاع الخدمات مع سرعة الربح وقلة المخاطر.. كل ذلك يجعل النتائج معروفة سلفا: اعادة انتاج الاختلال السابق بين القطاعات، بل تعميقة أكثر لصالح قطاع الخدمات وت خلف البنية المنتجة للسلع واعدة تشكيلها فى وضعية المهيمن عليها من قبل السلطات المالية الاقوى، وتوجيهها وجهة تصديرية مرة اخرى، مع الاخذ بعين الاعتبار التحولات المحيطة.

نمويل الاعمار: السياسات الاجتماعية:

يتيح لنا الاطلاع على مخطط تمويل اعادة الاعمار لاطلالة على السياسات الاجتماعية المرافقة لهذه العملية، بالاضافة الى الجوانب الاقتصادية الاخرى. وتلتزم خطة التمويل بالكامل بتوجيهات البنك الدولي فى هذا المجال.

تحدد الخطة مصدرين رئيسيين لتمويل اعادة الاعمار: الاول، هو الاقتراض الخارجى والثانى هو الموارد الداخلية. بالنسبة للاقتراض الخارجى، كانت احدي السمات المميزة للبنان طوال الحقبة السابقة هو صغر حجم الدين الخارجى، الامر الذى جعله يمتأى الى حد ما عن التدخلات المباشرة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي فى شئونة الداخلية، كما كان يحصل بالنسبة للدول المدينة. ويعترف تقرير البنك الدولي نفسه بهذه الافضلية* ويشير ايضا الى عدم توفر رقم دقيق حول حجم هذا الدين الذى يقدره تقرير بعثة الامم المتحدة الى لبنان بـ ٥٢٠ مليون دولار عام ١٩٨٨. وليس هناك حتى اللحظة أى تصريح رسمى صادر عن الحكومة يحدد بدقة حجم الدين الخارجى اللبائى ويعزل عن هذا الامر، يستند تقريرالبنك الدولي، وكذلك الحكومة اللبنانية الى واقع صغر حجم الدين الخارجى باعتباره ايجابية، لترويج فكرة ضرورة الاقتراض لتمويل الاعمار. ويعنى ذلك ببساطة ادخال لبنان نادى الدول المدينة واخضاعه المتزايد لشروط المؤسسات الدولية فى المستقبل وتسهيل وضع اليد على ثرواته المتبقية.

* تقرير البنك الدولي، آذار ١٩٩٣، ص ٢٢.

ويمكن الإشارة الى ٣ أنواع من الثروات اللبنانية التي تجذب اهتمام المراكز المالية الدولية في لبنان:

١- مجال الاستثمارات المالية والسياحية والخدماتية المربحة، أضف الى ذلك الارباح المتوقعة من الالتزامات لاعادة اعمار ما هدمته الحرب.

٢- الثروة العقارية التي تملكها الدولة، والتي تشكل مجال الاهتمام الاول للرساميل الخاصة، على غرار استملاك اراضي الدولة (وصغار المالكين) في الوسط التجاري، أو قطعة الارض التي تملكها الحكومة على الواجهة البحرية الجنوبية الغربية في بيروت والتي ستتحول الى قصر مؤتمرات وفندق سياحي.. ويمكن توقع عدد آخر من المشاريع التي سوف تقوم على املاك عامة تتحول الى مشاريع للقطاع الخاص عمليا.

٣- احتياطي الذهب اللبناني الذي شكل عنصر استقرار اقتصادي ونفس ونوع من الضمانة المالية للعملة الوطنية.

وقد ركزت تقارير البنك الدولي حتى عام ١٩٩٢ على ضرورة تسييل الذهب او قسم منه على الاقل لتمويل اعادة الاعمار* وقد اعترضت الحكومة اللبنانية (برئاسة عمر كرامي آنذاك) بشدة على ذلك، وكذلك اعترضت على شرط آخر اقترحته البعثة هو تشكيل لجنة من الممولين تشرف مباشرة على انفاق المساعدات والقروض. لقد شطب اقتراح تسييل الذهب من تقرير البنك الدولي عام ١٩٩٣، الا ان وقوع لبنان تحت ضغط الاقتراض من مصادر خارجيه يجعله في السنوات الالية غير قادر على الامتناع عن تسييل الذهب لسد موجباته اذ طلب منه ذلك. في حين ان رفض الحكومة السابقة لهذا الاقتراح، ولاقتراح الرقابة الدولية على الاعمار، كان مستندا الى عدم وجود دين خارجي كبير ضاغط عن قرار لبنان.

وحسب سيناريو الخطة نفسها، تتوقع الحكومة ان يبلغ حجم الاقتراض الخارجي ٤٠٪ من احتياجاتها البالغ ١٤ر٣ مليار دولار بالاسعار الجارية في حين يفترض ان التمويل الخارجي

* راجع تقرير بعثة البنك الدولي الى لبنان الذي نشرت ملخصا عنه جريدة «الأنوار» اللبنانية، ١٩ كانون الأول ١٩٩٢.

المتاح حتى اليوم يعادل ١٥٠١ مليون دولار منها ٣٢٤ مليون دولار هبات و١٧٧٧ مليون دولار قروض أى بإمكاننا ان نعتبر ان الدين الخارجية اليوم يرتصل الى ما يزيد عن ١.٥ مليار دولار (مع الاشارة دائما الى أنه لا تصريحات رسمية واضحة بهذا الصدد).

أما لجهة التحويل الداخلى، فالخطة الحكومية تقوم على عنصرين:

١- الغاء عجز الموازنة من خلال تخفيض الانفاق الحكومى

ب- زيادة موارد الخزينة من خلال الضرائب والرسوم.

ويقدر ما تبدو هذه الخطة، بسيطة فهي شديد التعبير بدلالاتها ونتائجها.

فالغاء عجز الموازنة يتطلب تحديدا تقلص الانفاق الحكومى غير المجدى حسب التفسير الليبرالى الجديد، ويطال ذلك اولا كل اشكال الدعم المخصص لسلع الاستهلاك او الخدمات العامة بشكل كامل. وتجميد الاجور وتقليص الضمانات الاجتماعية... وتتوقع الخطة - الشديدة التفاؤل ان يتم تأمين ٥٠٪ تقريبا من متطلبات التمويل من فائض الموازنة ابتداء من العام القادم، ويبلغ اجمالى الفوائض المتوقعة ٧.١ مليار دولار. اما هذه فسوف تأتى بالدرجة الاولى فى فوائض مؤسسة كهرباء لبنان (١.١ مليار دولار) والمواصلات (٢.٨ مليار دولار).

أما لجهة الضرائب والرسوم، فان المذهب النيولبرالى المتبع يعكس تماما مفهوم السياسة الضريبية من وظيفة اعادة توزيع الثروات وتقليص التفاوتات فى المداخل الفعلية، الي تعميق هذه الاختلالات، فاقترحات البنك الدولى والسياسات الضريبية الرسمية، عمدت الى منح اعفاءات ضريبية او تخفيضات وتسهيلات للشركات الكبيرة والراسمىل الاجنبية بهدف تشجيع الراسمىل على الاستثمار فى لبنان فى حين أنها قررت حزمة من الضرائب غير المباشرة والرسوم التى تطال عموم المواطنين* فى حين تخفصت الضرائب على الارباح ويقترح تخفيضها وتبسيطها اكثر. وتعنى هذه السياسة تفاقم الهوة الاجتماعية بين فئات الشعب اللبناني وتسارع انهيار الفئات الوسطى وتزايد الفقر مع اتساع الهوة بين المداخل واكلاف المعيشة فقد

* موازنة عام ١٩٩٣ التى أقرها مجلس النواب تضمنت مضاعفة كل أنواع الرسوم والتعريفات والضرائب غير المباشرة على عموم اللبنانيين.

قدر تقرير الأمم المتحدة لعام ٩١ متوسط حاجات الأسرة بـ ٣١٣ دولار في الشهر مقابل حد أدنى للأجر يبلغ ٧٠ دولار وتقدر دراسات أجريت مؤخراً* خط الفقر بالنسبة للأسرة بـ ٢٧٥ دولار في الشهر - في حين أن الحد الأدنى للأجور بلغ بعد التصحيحات الأخيرة ١٢٠ دولاراً في الشهر.

قراءة أولية في التحولات الداخلية

يشكل وصول الرئيس الحريري إلى السلطة تحولاً هاماً في الوضع الداخلي اللبناني يتجاوز مجرد تبديل تقليدي لرئيس حكومة. فهو مؤشر على دخول لبنان في مسار تحول في علاقاته الخارجية والداخلية على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويمكن قراءة الوجهة العامة لهذه التحولات على النحو التالي:

١ - ان الميل العالمي لتطور النظرة إلى مفهوم الوطن والسيادة يتجه نحو افراغ المضمون الحقوقي للسيادة وشرط السيادة الجغرافية ضمن الحدود الوطنية من مضمونه ووظيفته السابقين - فالحدود يمكن ان تصان، والشروط الشكلية الدستورية قد تحترم، ولكن الاستقلال بمضمونه الذي تبلور في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية ينهار مع انهيار النظام الدولي السابق.

ان عدد الدول المحتلة اراضيها في العالم الثالث محدود اليوم، إلا ان كل هذه الدول «المستقلة وذات السيادة على ارضها»، فاقدة لعناصر الاستقلال السياسي والاقتصادي حيث ان قرارها مشروط بارتباطها بالتبعي السياسي والاقتصادي لمراكز القوى العالمية والمؤسسات المالية والاقتصادية الدولية عبر آليات معولة للانتاج والتمويل والتوزيع... الخ... لذلك تتحول السلطات السياسية إلى ادارات سياسية محلية لمجال جغرافي محدد لحساب قوى خارجية. وقد شكل هذا المسار السمة الأبرز لتطور دول العالم الثالث خلال عقد الثمانينات.

ان التحولات الجارية في المنطقة العربية تسير في الوجهة نفسها بأساليب مختلفة. والتحول الحكومي الذي يؤثر إليه مجيء الرئيس الحريري، يحمل المضمون نفسه في لبنان، حيث ان المشروع الذي تحمله هو مشروع ارتباط عضوي بمراكز القوى الاقتصادية - المالية، والسياسية، الدولية - الاقليمية، بمستويات لم يعرفها لبنان سابقاً، تنسف الأساس الذي يقوم عليه مفهوم الوطن اللبناني المستقل. ان السلطة السياسية الوطنية تتحول تدريجياً إلى وكالة ادارة للمجال اللبناني الذي يندمج سياسياً واقتصادياً ضمن وحدة اقتصادية - سياسية - اقليمية أوسع، قد تكون السوق الشرق أوسطية أو ما يشابهها. أي انه في الذكرى الخمسين للاستقلال، يتجه وطننا إلى التحول من الجمهورية اللبنانية بقيادة سلطة وطنية «مستقلة»، إلى دولة لبنان الكبير، بالحدود الدولية المعترف بها ربما، لكنه قد يصبح مجرد ادارة سياسية

محلية ملحقه بالمراكز المالية - الاقتصادية الكبرى في المنطقة والعالم.

٢ - يترافق هذا التحول العام مع تحولات أخرى في البنية السياسية - الاجتماعية الداخلية. فهذه الدرجة من الاندماج العضوي في النظام الجديد تتطلب تبديلاً في التحالف السياسي - الاجتماعي الحاكم في لبنان. وهو تحول عميق لا يقتصر على تبديل الأشخاص والأسماء، بل يطال تغيير مواقع وأدوار القوى الاجتماعية - الاقتصادية المختلفة.

لقد قام الحكم في لبنان منذ الاستقلال (وقبله) على قاعدة تحالف ضم بالدرجة الأساسية الفئات التالية:

أ - البورجوازية اللبنانية، مع رجحان واضح لصالح البورجوازية التجارية والخدماتية.

ب - الملاكين العقاريين في المدن.

ج - الملاكين الكبار والاستقرائية السياسية - العائلية ولا سيما في الريف اللبناني (وهو ما يسمى في اللغة السياسية الاقطاع السياسي).

وكان يميز هذا التحالف السياسي - الاجتماعي الحاكم، طابعه التقليدي والعائلي الذي يؤثر إلى درجة ارتباطه بالبنى المحلية رغم تبعيته للخارج. وكان الاقتصاد اللبناني على تركزه، يتميز بغلبة الطابع العائلي على مؤسساته، حتى المالية والمصرفية والصناعية، ويتداخل الاقتصادى والاجتماعى بشكل واضح. والاقتصاد اللبناني، رغم ارتباطه بالخارج وانكشافه عليه، كان على درجة من الترابط الأفقى بين قطاعاته المختلفة، يجعل له دورة اقتصادية داخلية على درجة من التكون الذاتى ومرتبطة بالجملة بالاقتصاد العالمى.

ان التحول الجارى في ظل الحكومة الراهنة ينسف أساس هذا التحالف الاجتماعي الحاكم، ان درجة الاندماج بالاقتصاد العالمى، ودرجة دخول الشركات والمؤسسات المالية الاجنبية في الاقتصاد اللبناني يتجاوز نوعياً مستوى التدخل السابق، فما يجرى حالياً هو تفكيك الدورة الاقتصادية اللبنانية الوطنية، والترابط الأفقى بين القطاعات الاقتصادية لصالح ارتباط رأسى (عمودى) قطاعى مجزأ بالمراكز الخارجية. هذا هو المحتوى العميق والبعيد المدى لتركيز التوظيفات في قطاعات محددة والاهتمام الخارجى بقطاعات دون أخرى، وكذلك هذا هو

المحتوى الحقيقي لعدد من التدابير المالية المتبعة (هذا الفهم يفسر على سبيل المثال الأولوية المعطاة داخليا وخليجيا للشركة العقارية والتدابير التي تحد من افادة الصناعة اللبنانية من أية تسهيلات في عملية إعادة الاعمار). ان هذا الخيار الاقتصادي يستتبع تهميشاً متزايداً لدور اطراف معينة في التحالف الحاكم سابقا بالاتجاهات التالية:

أ - تقليص دور البورجوازية التقليدية التي تعتمد على مؤسسات متوسطة وصغيرة عائلية، بما في ذلك التجار وأصحاب المصارف، والمرتبطة بعمق اجتماعي محلي، لصالح بورجوازية كبيرة، وجهتها مالية وتجارية خارجية، ومرتبطة عضواً بمشاريع اقتصادية اقليمية ودولية.

ب - تقليص دور الارستقراطية الريفية والملاك العقاريين في المدن، ما عدا بعد المناطق والقطاعات المتكيفة مع الدور الاقتصادي الجديد المرسوم.

ج - تحول في التحالف السياسي السابق الذي كان يقوم على هيمنة اقتصادية للبورجوازية مع وكالة سياسية في الدولة واجهزتها لصالح العائلات السياسية التقليدية، بنوع جديد من التحالف يقوم على هيمنة مالية اقتصادية مركزة بيد قلة قليلة العدد تمسك مراكز القرار السياسي - الاقتصادي الأساسية في الدولة، محاطة بأسوار حماية سياسية مشكلة من مزيج من القيادات التقليدية - الجديدة، والقوى الميليشياوية التي صعدت خلال الحرب.

د - يقترن هذا التحول مع اتجاه نحو تزايد التهميش الاجتماعي بشكليته: تفاوت التطور بين المناطق، وتزايد الهوة في توزيع الدخل بحكم اندثار الفئات الوسطى و بروز استقطاب حاد بين الغنى والفقر في البلاد ليس ناتجاً عن الحرب وآثارها وحسب، بل هو يتعمق بالدرجة الأولى بسبب السياسات الاقتصادية والمالية الحالية.

نمط اجتماعي - ثقافي جديد

في ضوء ما تقدم - وهو جزئي - نخلص إلى القول ان ما نحن بصدده في لبنان ليس مجرد تعديلات جزئية أو قطاعية، بل نحن أمام التحول من نمط حياة ونمط اجتماعي - ثقافي تقليدي سابق إلى نمط ونمط جديدين.

وإذا نصف النمط السابق بالتقليدي، فليس ذلك من باب الاسائة، بل لوجود عدد من السمات الاجتماعية والثقافية الملازمة للمجتمعات الضعيفة التطور. على سبيل المثال: ضعف سيادة الطائفية في العلاقات السياسية والاجتماعية ضمن هذا الإطار، وكذلك استمرار البنى العائلية والعلاقات الأبوية، وضعف التبلور الاجتماعى - الطبقي، واستمرار نفوذ العلاقات الجماعية بدل قيم الفردانية البورجوازية الغربية المعاصرة، وينسحب ذلك على الاقتصاد، حيث نلاحظ تأخر نسبة مرتفعة من النشاط الاقتصادى ضمن صيغ عائلية ومناطقية وطاقفية، حيث لا يزال للاجتماعى تأثير مباشر على البناء الاقتصادى، وآليات عمله، ولا تزال هناك الكثير من المؤثرات التي تجعل قانون الربح الرأسمالى بالمعنى الاقتصادى النقي، لا يفعل فعله وفق صيغة العقلانية البورجوازية، ولا وفق صيغة القوانين الليبرالية الصرف للاقتصاد الرأسمالى المعاصر. لقد آن الاوان ان نذكر الوجه الآخر المكمل لغياب العقلانية الاقتصادية الرأسمالية في عمل نموذجها الاقتصادى الحر في لبنان. ونقصد استمرار حضور الاجتماعى - بمعنى آثار البنى والعلاقات الاجتماعية التقليدية - في الاقتصاد نفسه. ان شرط التأخر الطائفى على سبيل المثال، كان يفعل فعله في إعاقه منطق الأولوية المطلقة للربحية لاقتصادية، كما كان يفعل في إعادة صياغة دور خاص، ريعى، للدولة وجهازها.

ما نحن بصده في سياسة الحكومة الراهنة، هو محاولة تحرير الاقتصاد من قيود العلاقات الأبوية والعائلية - الطائفية السابقة لصالح فعل قوانين الاقتصاد الرأسمالى النقية وفق صيغة المذهب النيولبرالى المخصص للعالم الثالث. وهذه الصيغة لا تستعيز عن قيود أو تشوهات العلاقات التقليدية بقيود أو ضوابط معاصرة. أى انها لا تشكل بأى حال من الأحوال انتقالا إلي عقلانية اقتصادية متناسبة مع ظروف البلاد، بل هي اطلاق لآليات السوق المتوحشة بدون أى ضوابط بما في ذلك الضوابط التي تعتمدها المراكز الرأسمالية نفسها للسيطرة على اسواقها. ويقود ذلك إلى تغيرات تطال المجال الاجتماعى والروحى وغط الحباة. ففى بنية اجتماعية مختلفة، وجد المجتمع وسائل لانتاج صيغة اقتصادية خاصة به، تحمل تناقضاته المميزة، وتوازن بين تخلف الاقتصاد وتبعيته والآثار الاجتماعية والثقافية عبر آليات وعلاقات اجتماعية وايدولوجية معينة. هذه الآليات تتعرض للنصف الآن دون استبدالها بآليات أخرى.

بل يجرى بناء قطاعات اقتصادية متطورة تعمل وفق المنطق الرأسمالي - الاقتصادي مرتبطة عضويا بالخارج، هي بمثابة جزر من محيط اجتماعي، واقتصادي، مغاير لا تسود فيه قيم الرأسمالية المركزية المعاصرة.

إلى اين يقود ذلك؟... إلى أزمة هوية حادة يعاني منها المجتمع اللبناني على نحو لم يسبق له مثيل. سنوات الحرب الطويلة ودروسها، وتحولات المنطقة والعالم، تدفعنا إلى تقديم تحليل جديد لما سبق واعتبرناه أزمة هوية في لبنان. وتبدو لنا اليوم المسألة مختلفة قليلا.

نحن نعتقد ان أزمة الهوية سابقا كان أقل حدة مما هي عليه الآن، وكانت جزئية، فحقيقة الأمر ان كل القوى السياسية والاتجاهات الفكرية الرئيسية في فترة ما قبل الحرب، كانت تقول «بفردة» لبنان بهذا المعنى أو ذاك. وإذا اتخذت هذه الفردة معنى متطرفا لدى قوى اليمين المتطرف، فإنها لدى القوى الأخرى لم تختلف نوعيا لجهة تصور نط الحياة المجتمعية وشكل الدولة، فكل القوى كانت تعتقد ان لبنان ليس بلدا من بلدان العالم الثالث، وكل القوى كانت تعتبر ان لبنان يتميز عن دول العالم العربي بنظام فيه نوع من الديمقراطية مهما اختلف تقييمها. وكل القوى الأساسية كانت تنتمي إلى تيار الحداثة بمعنى قبولها بفكرة الدولة - القومية الحديثة كشكل حقوقي - سياسي للبلاد. والفكر الطائفي نفسه لا يخرج عن هذا الإطار كليا إذ ان الدولة الطائفية هي شكل خاص للدولة - القومية (ETAT - NATION) وسمة لنظامه السياسي. اما الخلاف في مسألة الهوية العربية، فهو الخلاف الأبرز قبل الحرب وخلالها، فهو لم يكن يعني أساسا أزمة هوية شاملة بقدر ما كان يشير إلى تعارض سياسي في مجال السياسة الخارجية، ولا سيما حين كانت العروبة تحمل مضمونا قوميا وفق المفهوم الناصري أو البعثي (عدم انحياز، معاداة للإمبريالية، الصراع مع اسرائيل...)، وهو لم يتخذ معنى الخيار الاجتماعي - الحضاري الشامل إلا لدى قوى يمينية متطرفة لم تكن يوما محددة في السياسة اللبنانية إلا في فترات تاريخية محدودة في الزمن، ومنها بعض سنوات الحرب، وهي بهذا المعنى كانت خروجا عن النظام السابق: نظام ١٩٤٣.

كانت هناك ٣ صمامات أمان ضد تفجر أزمة الهوية الشاملة:

الأول - سيادة فكر طائفي تقليدي (ميثاقى - تعايشي) في الأوساط المحافظة الأمر الذى

يبقى الصراع ضمن مبدأ القبول بالدولة اللبنانية ومعظومة القيم الهيجنية التقليدية - المعاصرة ضمن معادلة معينة.

الثانى - سيادة الفكر اليسارى في أوساط المعارضة والفئات الاجتماعية الدنيا الأمر الذي لا ينقل الصراع إلى حيز رفض صيغة الدولة - القومية، أو رفض الدولة أو الجمهورية، بل إلى تعديل في النظام وتطوير في القيم لصالح العصرية على حساب الطائفى والعائلى التقليدى.

الثالث - عدم بلوغ التفاوتات الاجتماعية درجة التفجر العام ووجود فئات وسطى ومخارج متعددة للترقى الاجتماعى رغم بداية تكون حزام البؤس حول بيروت الذي لم يكن ليتحول أى انفجار فيه إلى تفجير لأزمة الهوية الحضارية بسبب نفوذ اليسار (القومى، الماركسى،...) ولكن ما من شك انه هنا بالذات كانت عوامل الأزمة هذه تتراكم وتتفاعل لتصبح احدى مكونات الانفجار الذي اندلع عام ١٩٧٥.

ما نحاول قوله في هذا المجال هو ان صمامات الأمان الثلاثة هذه قد فقدت فعاليتها أو انها زالت، وان سياسة الحكومة الحزبية بالذات تفعل باتجاه تعطيلها وتؤجج الأزمة من خلال تدميرها للنظام القديم، وذلك بعد تحويل الاقتصاد إلى المحور الأول والأخير والقيمة السائدة كما لو كنا مجتمعاً «رأسمالياً» متطوراً، ومن خلال استبدال منظومة القيم الهيجنية بأخرى مسقطه قسراً على مجتمعنا، ومن خلال تدمير الطبقات الوسطى وتقديس آليات السوق المولدة لتفاوتات اجتماعية حادة.

لقد ذهبت صمامات الأمان اذن. فالفكر السائد في الأوساط المحافظة واليمينية يصبح أما فكراً متعنصراً أو متطرفاً وأما فكراً نيولبرالياً مقترهاً بالكامل. ونفوذ اليسار على اختلافه يتراجع لصالح الاصوليات السياسية الدينية حيث المسألة الثقافية لها الأولوية في مواجهة التغريب الاقتصاد والاجتماعى والثقافى. وأخيراً، ان آليات الاقتار والتمهيش الاجتماعى المتوسعة باستمرار تزرع أسس استقرار المجتمع، وتعيد تفكيك بناء وتركيبها، مولدة حالة دائمة من عدم الاستقرار.

ان البلاد اذ تدخل في تحولات نوعية من هذا الحجم، تواجه حقيقة أزمة هوية شاملة لأول مرة منذ الاستقلال أو (لبنان الكبير) لكنها أزمة تظال مضمون غط الحياة الشاملة والنموذج

الاجتماعى والاقتصادى والسياسى للدولة، وليس فقط شكلها الحقوقي الدستورى واستقلالها السياسى.

ان وضعاً جديداً كهذا، تكون تدريجياً خلال سنوات الحرب وبعدها ايضاً، تكون خلال سنوات الحرب بشكل غير هادف ومخطط له، لا لأنها حرب، بل لأن هذه الأخيرة تولد منطقها وتخلق آلياتها ولا سيما آليات التفكيك والتدمير اللاحقة بالبنى والمؤسسات الدولية والاجتماعية. وهو يتكون بعد الحرب، أى الآن بالذات، ولكن بشكل هادف ومخطط له، لأن المشروع الجديد المرسوم للمنطقة، والمشروع المرسوم للبنان جزء منه، وهو ما تعبر عنه الحكومة الحالية بشكل خاص في خياراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، هذا الوضع الجديد يتطلب خطاباً سياسياً جديداً وحياة سياسية من نوع خاص. ان الخيار الحكومى الحالى بالذات يستدعى عودة المناخات الطائفية بمضمون جديد مختلف عن طائفية الحرب ويستدعى الخطاب الاصولى ويعززه، كمنع وكرد فعل في آن. فالذى يهرب منه هذا الخيار هو بالتأكيد، وبالدرجة الأولى، الديوقراطية والعلمانية والدولة المدنية العصرية، ولكنه يهرب في الوقت نفسه من كل عقلانية اقتصادية ومن أى تقييد اجتماعى لقوانين الربح الاقتصادى، أو الاقتصاد عموماً.

الخيارات الممكنة :

لا يمكن ان نقبل بالثنائية المعممة السائدة حالياً في مختلف مستويات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد الأمر الذى يقود حتماً إلى انقسام عمودى حاد في المجتمع، إلى تفكك البنى، إلى حالة من الجزر المتجاورة والمتفاوتة الأهمية بحسب ارتباطها بمراكز القوى الداخلية والخارجية.

ان تطوير الاقتصاد بمختلف قطاعاته وتكاملها الوظيفى يستبدل بالتركيز على أولوية تطوير قطاعات اقتصادية وتحولها إلى بنية جزئية رأسمالية اكلية مرتبطة بالاقتصاد العالمى على حساب اندماجها في الدورة الاقتصادية المحلية ضمن تصور تنموى شامل.

فالوسط التجارى لن يكون - في حال إعادة إعمارهِ حسب المشروع المعروف - سوى جزيرة

غريبة. وبدل تحديث ادارة الدولة واصلاح الإدارة وفق منطق ترابط الاصلاح الادارى بالاصلاح السياسى الذى يلغى وظيفة الدولة الربعية ونظام المحاصصة العائلية في السياسة أولا، ثم في الادارة. بدل هذا الاصلاح الضرورى يسير مخطط الحكومة الحالية نحو ابقاء تخلف الادارة العام وتحقيق الفعالية المطلوبة غير تقسيم الإدارة إلى ادارتين، احدهما تقوم على شبكة من الموظفين المرتبطين برئاسة الحكومة يندمج فيها الرسمى وغير الرسمى في الرواتب والمهام والصفات. بل ان الحكومة نفسها حكومتان، حكومة «حريرين» ووزراء خدمات ومالية وعصب القرار الاقتصادى. وحكومة «سياسيين» من «ميليشياويين» سابقين وتقليديين «مفروضين» ويستعيز رئيس الحكومة عن كونه رئيسا لها بالجملة إلى كونه رئيس فريق عمل فيها، يتحمل مسؤوليته، لا يشكك في نزاهته. اما الوزراء الآخرون فهو لا يمثلهم ولا هم يمثلون الحكومة؟!!

هل تقود هذه الخيارات إلى بناء دولة عصرية بديلا عن خيار دولة الطائفية التقليدية التي يعلن «الجميع» فشلها، وبدلا عن البدائل الاصولية التي لا يراها كثيرون مستحيلة إلا لتناقضها مع التعدد الطائفي في لبنان، لا لأن المشروع السياسى - الاجتماعى والاقتصادى الذى تحمله غير علمى أو غير صالح على سبيل المثال، أو لأنها ليست مشروعا مدنيا!

ان الاستبعاد المزمع للبدائل الديموقراطية العلمانية - المدنية للحياة السياسية والمجتمعية ولبناء الدولة يضع البلاد أمام خيارات خطيرة. ليس اقلها ان يحكم على شعب لبنان بالمفاضلة بين مصير يشبه مصير البوسنة والهرسك في صراعهم مع الصرب والكروات، أو بديل الحرب الأهلية المكتومة من الطراز المصرى أو الجزائرى، أو الانتفاضات الاهلية من نموذج الحركة الزهابتية فى الكسبك، أو التهميش المتزايد والاضمحلال التدريجى للبنان الوطنى حيث يتحول معظمه الى ضواحي فقيرة هامشية لجزيرة ثراء مخصصة للترفيه عن الأجانب فى الاسواق الشرق اوسطية الجديدة.

ان خيار التطور اللبىالى الذى تحمله حكومة الحريرى يحده امران: الأول، هو ضعفه فى مواجهة البنية العائلية - الطائفية التقليدية فى لبنان. والثانى، هو ان مايحتوى عليه من تحويل على مستوى النماذج القيمية يهدد بتفجير ردود فعل على التهميش والتفريب اللذين

يتضمنهما عما يعنى غور الاصولية. ان مظاهر الاستقطاب الطائفي المستجدة تعود فى رأينا لا إلى الارث التاريخى الطائفي فى الدرجة الأولى، بل الى عملية التهميش الاجتماعى وتدمير الطبقات الوسطى والى تبديل التحالفات الطبقيّة الحاكمة فى ظروف دولية واقليمية جديدة، والى التحول السريع والمفروض الى نمط حياة استهلاكى غربى، وتوسيع دائرة الاقتصادى الى حد الغاء الدوائر الاجتماعية والثقافية الاخرى.

ان الفعل الارادى الواعى للتيارات الطائفية والاصولية (للتذكير فقط فإن الاصولية السياسية المسيحية سابقة زمنياً فى لبنان على الاصولية السياسية الاسلامية، فالأولى تبلور خطابها ومؤسساتها فى سنوات ١٩٧٥ - ١٩٧٦، والثانية بعد ١٩٨٢) يشارك فعل مشروع الرأسمال الكوسموبوليتى فى استنبات عوامل الازمة وفى استبعاد المشروع الديمقراطى المدنى. الا ان هذا الاخير لايمكن ان يشكل بديلاً اذا ما وقع فى فخ تقليد النماذج الغربية التي لا تأخذ بعين الاعتبار واقع ازمة الهوية فى ظل الاستقطاب بين نماذج العصرية والسلفية الذى يشكل خلفية واعية احياناً، وغير واعية أحياناً كثيرة، للاضطرابات الاجتماعية أو الطائفية؛ فالمشروع هذا قد يستدرج إلى تأييد مغلوط للسلطات تحت ذريعة أو أخرى. فشرط نجاحه كبديل محتمل رهن بتكونه من داخل الواقع العالم الثالثى لمجتمعاتنا، حيث تندمج ضرورات التحول الديمقراطى وتكون المحيز المدنى العصرى للحياة السياسية والاجماعية، بالخصائص الثقافية والاجتماعية فى اطار مشروع تنموى شامل بديل عن الخيارات الأخرى المطروحة:

أ - مشروع العودة إلى البنية الطائفية التقليدية.

ب - البدائل الاصولية.

ج - خيار النمو الرأسمالى التابع وفق صيغة المؤسسات المالية العالمية.

فهذه الخيارات كلها فى رأينا مولدة للأزمة. وإذا كانت القناعة بذلك متفاوتة حسب الانتماء الاجتماعى والسياسى والثقافى فلا بد من مسار يخفف التفاوتات كى لا يفوت الأوان مرة أخرى لفتح أفق لمسار مختلف.

ملاحق

- ١ - مؤشرات اقتصادية واجتماعية عن لبنان.
المصدر: تقرير بعثة الأمم المتحدة إلى لبنان عام ١٩٩١
- ٢ - مؤشرات اقتصادية : حصة الحكومة وتكوين الناتج المحلى القائم.
المصدر : توفيق غاسبار.
- ٣ - جدول الاجراءات الحكومية المتخذة والمقترحة.
المصدر: تقرير البنك الدولي آذار ١٩٩٣.
- ٤ - ملخص التطور الاقتصادى للبنان بين أواخر القرن التاسع عشر
حتى ١٩٧٥.
- المصدر : رسالة DEA فى العلوم الاجتماعية - أديب نعمة

الملحق رقم (١)

لبنان : المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية الحالية

٢٤٥٢ ألف كم ^٢	- المساحة
٣١ مليون نسخة	- السكان (١٩٨٨)
٣٩٣٥ مليار دولار أمريكي	- الناتج الوطني الاجمالي (١٩٨٨)
١٢٧٠ دولار أمريكي	- نصيب الفرد من الناتج الوطني الاجمالي (١٩٨٨)
٥٩٢ / ٨٨	- مؤشر برنامج الأمم المتحدة الانمائي / الترتيب
	مؤشرات اجتماعية
٧٠٪	- معدل النمو السكاني (٨٠ - ١٩٨٧)
٢٨٩٩ نسخة	- الكثافة السكانية.
١٦ : ٨٤	- نسبة سكان الريف إلى الحضر.
٣٠٩٪	- نسبة السكان العاملين إلى اجمالي السكان.
٨٦٪ / ٦٩٪	- نسبة من يقرأون ويكتبون في السكان فوق ١٥ سنة، الذكور (الاناث) (١٩٨٤ - ١٩٨٨).
٤٤ سنة	- متوسط سنوات الدراسة (١٩٨٠).
٢٩٪	- النسبة المئوية للباحثين على الابتدائية في المجموعة العمرية (١٩٨٦ - ١٩٨٨).
٣٩٨٥ فرد	- معدل الأفراد لكل مستوصف (١٩٩١).
١٤٢٦ طبيب	- عدد الأطباء لكل ١٠٠٠٠ نسمة (١٩٩١).
١٢٥٪	- السرعات الحرارية اليومية (٨٦ - ١٩٨٨).
٤٣ في الألف	- معدل الوفيات للأطفال تحت ٥ سنوات (١٩٩٠).
٦٦٩ سنة	- متوسط العمر المتوقع لدى الميلاد (١٩٩٠).

٣٦٩ طفل . امرأة	- معدل الخصوبة (١٩٩٠)
٣٢٧٤ مليون دولار	- مؤشرات اقتصادية
١٠٥٦ دولار	- اجمالي الناتج المحلي (١٩٨٨)
٪٧٥	- نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي (١٩٨٨).
٧٠٠ مليون دولار	- معدل التضخم (CPI) (١٩٩٠).
١٨٠٠ مليون دولار	- قيمة الصادرات (١٩٩٠).
٥٥٨ ألف طن متري	- قيمة الواردات (١٩٩٠).
٢٠٠ مليون دولار	- حجم واردات الحبوب (١٩٨٩).
٥٢٠ مليون دولار	- ميزان المدفوعات (١٩٩٠)
١٦٣٥ مليون ليرة	- اجمالي الدين الخارجي (١٩٨٩)
	- الدين الداخلي (١٩٩٠)
٧٠٠ مليون دولار	- الاحتياطيات الاجمالية (ماعدا احتياطي الذهب)
١٣٢ مليون دولار	(١٩٩٠).
٣٠ مليون دولار	- اجمالي مساعدات التنمية (١٩٨٩).
	- المعونة الغذائية (١٩٨٩).
	- مؤشرات بيئية
٦٧/٨٨ لتر/يومياً	- المياه المتاحة للفرد في كل من الفصل غير الجاف / الجاف (١٩٩٠)
	- نسبة موارد المياه غير النقية لدى الأسر المعيشية في الريف/ الحضر من اجمالي الأسر في كل منهما (١٩٩٠).
٪٦٦/٧٨	- نسبة السكان في كل من الريف/ الحضر القادرين على الحصول على مياه آمنة.
٪٩٥/٨٥	- نسبة الأراضي المحمية.
٪٠٣	- معدل نمو إنتاج الطاقة (٨٠ - ١٩٨٩)
٪٢٩ -	

معدل غر استهلاك الطاقة (٨٠ - ٢٩٨٩)

نسبة واردات الطاقة لإجمالي الواردات (١٩٨٩).

توكيب النائج المحلي الاجمالي (١٩٨٩)

التجارة - ١٠.٦٪

الزراعة - ٢.٥٪

الصناعة - ١٠.٠٪

التشييد - ٢٨.١٪

الخدمات غير المالية - ١٧.٥٪

الخدمات المالية - ٨.٠٪

الإدارة العامة - ٥.٣٪

الانتاج الزراعي (١٩٨٨)

حبوب - ٤.٦٪

بطاطس - ١٢.٤٪

بنجر السكر - ٥.٦٪

خضروات - ٢.٥٪

فواكه - ٥٤.٦٪

زيتون - ٢.٥٪

توكيب الصادرات (١٩٨٨)

ملابس - ١٩.٦٪

حلى - ١٥.٣٪

أغذية ومشروبات - ٩.٢٪

منتجات معدنية - ٥.٧٪

منتجات ألومنيوم - ٥.٠٪

مصنوعات أخرى - ٤٥.٢٪

الخدمات غير المالية (١٩٨٨)

٣٦٣٪	- النقل
١٥٣٪	- الصحة
١٤٥٪	- الفنادق والمطاعم
٨٠٪	- التعليم (خاص)
٧٥٪	- إيجارات
١٨٤٪	- خدمات أخرى

ملحق رقم (٢)
مؤشرات حصة الحكومة في النشاط الاقتصادي
١٩٨٠ - ١٩٤٨

٨٠-٧٥	٧٤-٧٠	٦٩-٦٥	٦٤-٥٩	٥٧-٥٣	٥٢-٤٨	
> ٧	٧	٦	٥	--	٣	٪ حصة الحكومة في: أ - العمالة
١٠	٧	٨	٨	٧	٦	ب - القيمة المضافة
--	١٥	١٧	≥ ٢١	٢١	١٨	ج - رأس المال

توزيع إجمالي الناتج المحلي حسب القطاعات
في ١٩٧٤ - ١٩٧٤ و ١٩٨٧
(نسب مئوية)

١٩٨٧	١٩٧٤ - ٧٠	القطاع
٨ر٧	٩ر٥	زراعة
١٤ر٧	١٤ر٤	صناعة
٠ر٨	٢ر٤	طاقة ومياه
٤ر٨	٤ر٤	بناء
٣٤ر٢	٣١ر٦	تجارة
٨ر٧	٣ر٩	خدمات مالية
٢٢ر٩	٢٦ر٦	خدمات غير مالية
٥ر٢	٧ر٢	إدارة عامة
١٠٠	١٠٠	

ملحق (٣)

الخطوات الحكومية المنفذة والمقترحة

جدول مأخوذ من تقرير البنك الدولي - آذار ١٩٩٣

١٩٩٥ - ١٩٩٤	إجراءات مخطط لها وموصى بها لعام ١٩٩٣	إجراءات اتخذت عام ١٩٩٣	
			١ - التثبيت أ - السياسات المالية ١ - المداخيل أ - ضرائب الاستيراد
- الاستثمار بالسياسات الضريبية باعتبارها جزءاً من برنامج التثبيت.	- وضع برنامج تثبيت مناسب يتضمن أهدافاً ضريبية مفصلة. - إلغاء الدولار الجمركي. - استبدال الضرائب على الاصناف بضرائب على القيمة.	- اقر البرلمان إلغاء كل الاعفاءات. - حدد بنية جديدة للتعريفات الجمركية.	
- استحداث ضريبة بسيطة على القيمة المضافة.			ب - الضرائب غير المباشرة
			ج - الضرائب على النفط
		- استحداث نظام تقييم يأخذ بعين الاعتبار الاختلافات المناطقية من أجل تحديد الضرائب العقارية.	د - الضرائب على العقارات

١٩٩٥ - ١٩٩٤	اجراءات مخططة لها وموصى بها لعام ١٩٩٣	اجراءات اتخذت عام ١٩٩٣	
	- زيادة الضرائب على الكحول والتبغ والسيارات والسلع الكمالية.		ه - ضرائب أخرى
	- زيادة رسوم تسجيل السيارات.		و - رسوم تسجيل السيارات
	- زيادة الضرائب على الاسمنت.		ز - ضريبة الاسمنت
- ١٩٩٤ - تعزيز جباية الضرائب المباشرة.	- تحديد معدلات الضرائب على فئات الدخل وتحسين جباية الضرائب المباشرة.		ح - ضرائب مباشرة
	- تحديد الزيادة الاسمية لفاتورة الاجور وربطها بتقديم الخدمات المدنية.	- عدم زيادة الاجور في مطلع عام ١٩٩٣.	٢- النفقات أ - فاتورة الاجور
- رفع تعرفة التيار الى ١٠٠٪ من الكلفة. - الحفاظ على التعرفة الخاصة بالاستهلاك المعيشي. - تعديل التعرفة دوريا مع تبسّل الاعلاف.	- رفع تعرفة التيار الى ٥٠٪ من كلفته. - تحديد تعرفة خاصة للاستهلاك المعيشي تحت ١٠٠ كيلو واط ساعة في الشهر.	- تحسين الجباية ورفع رسوم اقبال التيار.	ب - مؤسسة الكهرباء

١٩٩٥ - ١٩٩٤	إجراءات مخطط لها وموصى بها لعام ١٩٩٣	إجراءات اتخذت عام ١٩٩٣	
ج - نفقات أخرى	- التشدد في عدم حصول أي تحويلات خارج الموازنة بشكل سلفيات خزينة أو تحويلات إلى منشآت القطاع العام أو مؤسسات أخرى. - الاستمرار في تقليص النفقات الإضافية. - إعادة النظر في سياسة الاتفاق العام.	- الغاء الدعم على القمح	
د - تحويلات خارج الموازنة	- رفع أسعار الإفادة من الخدمات على الأقل لتغطية التكاليف. - تحسين الجباية.		
هـ - السياسات النقدية	- الحد من السيولة وتوسع التسليف. - تحرير الفوائد على سندات الخزينة. - متابعة السياسة النقدية والتسليفية باعتبارها جزءاً من سياسة التثبيت.		
ج - سعر العملات	- الاستثمار بـ سياسات صرف العملات	- التمسك بنظام تحديد أسعار العملات حسب آليات السوق،	

١٩٩٥ - ١٩٩٤	إجراءات مخطط لها وموصى بها لعام ١٩٩٣	إجراءات اتخذت عام ١٩٩٣	
بالتناسب مع الاستقرار الماكرو اقتصادي.	سياسة التثبيت.	ونظام تسهيلات الدفع.	
- مراجعة البرنامج العاجل (NEAP) ، البدء بالتخصيص، عقود تنظيم وإدارة للقطاع الخاص.	- البدء بتنفيذ برنامج إعادة الأعمار لاعوام ١٩٩٣ - ١٩٩٦، من أجل إعادة تأهيل البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية والقطاعات الاساسية. - التحضير لتخصيص قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية وقطاع الطاقة.	- اعتماد برنامج لإعادة الأعمار متناسب مع توفر التحويل.	II - إعادة الأعمار
- البدء بتنفيذ الاستراتيجية.	- البدء بدراسة القطاع الاجتماعي. النظر في امكانية تحديد شبكة الامان الاجتماعي. - تحضير استراتيجية الخدمات الاجتماعية وتنمية الموارد البشرية.		III - سياسات أخرى أ - القطاع الاجتماعي
	- قيام شركات مراقبة المبادلات قبل شحنها الى لبنان بهدف وقف التهرب من دفع الرسوم المجمركية لحين تمكن إدارة الجمارك من القيام بذلك.	- الحفاظ على بيئة تجارية ليبرالية ومدولة.	ب - التجارة

١٩٩٥ - ١٩٩٤	اجراءات مخطط لها وموصى بها لعام ١٩٩٣	اجراءات اتخذت عام ١٩٩٣	
- البدء بتنفيذ توصيات الدراسة.	- تكيف بوضع دراسة التشريعات والوسائل الضرورية لتعبئة الموارد المالية والمدخرات المعلية من اجل الاستثمار المحلي الطويل الاجل.		ج - القطاع المالى
- التى أن يستم التخلص من الموظفين الزهميين، تشجيع الاستقالات والتقاعد المكر والغاء الفائض من الخدمات المدنية.	- تجميد توظيف العمال المياومين والغاء التجديد التلقائى للمعقود.		د - الخدمات المدنية
- تجميد الدوائر المختصة بضرائب الملكية والضرائب الاخرى. - مكتنة وزارة المالية لتمكنها من التعامل مع ضرائب الدخل. - ١٩٩٤ - تبسيط ضريبة الدخل وتقليص عدد انواع معدلات الضرائب والاعفاءات. - وضع سياسة استخدام مناسبة بهدف تقليص فاتورة	- دراسة امكانية القيام باصلاح ضريبي. - استحداث وحدة مركزية لشؤون الدين المحارجى فى وزارة المالية. - ازالة كل خدمات الدين ضمن بنود الموازنة. - تعزيز ديوان المحاسبة بحيث يتمكن من مراقبة تنفيذ الموازنة بدءاً من ١٩٩٣. - تعزيز القوانين التى تشرط الالتزام بما وود	- تكوين وحدة خاصة للضرائب الواسعة الانتشار.	هـ - بناء المؤسسات

١٩٩٥ - ١٩٩٤	اجراءات مخطط لها وموصى بها لعام ١٩٩٣	اجراءات اتخذت عام ١٩٩٣	
الاجور للقطاع العام والمساعدة على تحقيق الاصلاح الادارى.	فى الموازنة لجهة حدود الاتفاق بالتناسب مع الواردات المتوقعة ولا سيما بالنسبة للفصل الأول من الموازنة.		

ملحق (٤)

ملخص التطور الاقتصادي للبنان

بين أواخر القرن التاسع عشر حتى ١٩٧٥ .

المصدر: رسالة DEA في العلوم الاجتماعية - أديب نعمة

التطور الاقتصادي للبنان (حتى ١٩٧٥)

سوف نتتبع التطور الاقتصادي للبنان على ثلاث مراحل: الأولى تمتد من القرن التاسع عشر حتى ١٩٥٠ والثانية من ١٩٥٠ إلى ١٩٦٦ والثالثة من ١٩٦٦ إلى ١٩٧٥. هذا التمييز بين المراحل الثلاث سوف يبرره المعطيات التي سوف نتناولها في الصفحات التالية.

التطور الرأسمالي حتى ١٩٥٠

"في نهاية القرن التاسع عشر، بلغ الإقتصاد الزراعي الـ ما قبل الرأسمالي لجبل لبنان والمناطق المتاخمة له أعلى مراتبه وكذا بداية إنحداره تحت تأثير العلاقات التجارية المالية وعملية خصخصة الأرض والتمايز الإجتماعي داخل المجتمعات الريفية ونمو المراكز الحرفية وتخصص المناطق والضواحي في النشاطات الزراعية الإضافية والمتاجرة والحركة المتزايدة للإنتاج الزراعي وبخاصة الحرير وزيت الزيتون والتبغ ... الخ" (١)

وقد مثلت هذه العملية التكوين الجنيني الأول لطبقة بورجوازية تجارية داخلية وتزامن، هذا التكوين مع التغلغل الرأسمالي الأروبي في المنطقة والذي أدى إلى إنحرافات في مسار تطور البورجوازية اللبنانية التي تحالفت مع المصالح الأروبية وهكذا تحولت إلى بورجوازية تابعة.

وكان لهذا التحالف نتائج هامة جداً سوف تؤثر على البنية الإقتصادية للبنان.

وسوف نسرد أهم الخصائص التي تميز تلك المرحلة حتى نهاية حقبة الأربعينيات:

١ - "تطور تربية دود القز (بين ١٨٤٠ - ١٩٣٠) كإنتاج رئيسي لجبل لبنان ثم للبنان الكبير في اعتماده كاملة على صناعة الحرير الفرنسي (٢).

في سنة ١٨٩٥ شكلت تربية دود القز ٤٥٪ من "العائد القومي" لجبل لبنان. في ١٨٣٥ ٥٠٪ من الحرير تم تصنيعه محلياً و ٢٥٪ تم تصديره إلى فرنسا. في حين أنه في ١٩٠٠ فإن

1 - DUBAR (C) et NASR (S) Les classes sociales au Liban, P.F.N.S.P, Paris, 1971, p54 - 55.

٢ - نفس المرجع، ص ٢٥.

٩٠٪ تم تصديره إلى فرنسا.

عدد الأيدي العاملة في هذا القطاع كانت ١٧٩٦٠٠ في سنة ١٩١٣ وقد تقلصت بسرعة بين عامي ١٩٢٥ و ١٩٣٥ لتصبح ٦٥٨٠٠ فقط عام ١٩٣٧ (٣).

٢ - نماء بيروت كمركز للتبادل والاتصال بين أوروبا والمنطقة العربية الداخلية. وقد تم بناء ميناء بيروت وشبكة المواصلات والسكك الحديدية أثناء تلك الفترة والتي كانت بيروت تمثل المركز بالنسبة لها.

ومن المهم الإشارة هنا إلى أن مشروعات البنية التحتية الإقتصادية للبنان هذه قد تم تنفيذها برأس مال فرنسي مع مساهمة ما للرأسمال اللبناني والسوري.

٣ - بداية الغزو المصرفي الأجنبي للبنان الذي كان هدفه تحويل النشاطات الإقتصادية. ومن ضمن تلك المصارف تمثل البنوك "كريدو ليونيه" (١٨٧٥) والبنك "الألماني - الفلسطيني" (١٩٨٩) (فرعين في لبنان) البنك "الانجليزي - الفلسطيني" (١٩٠٢) والبنك "الإمبراطوري العثماني" (١٩١١) (٤ فروع) أهم البنوك في تلك الفترة (٤).

٤ - التطور المتلاحق للتجارة وخاصة الإستيراد المكثف للبضائع الإنجليزية والفرنسية والذي تسبب في عجز الميزان التجاري في لبنان ٣١٥ مليون من الجنيهات اللبنانية - السورية للسنوات ١٩٢٢ - ١٩٣٠ (٥).

٥ - بدايات تكوين الطبقة العاملة حيث عدد العاملين في مجال الصناعة يتفوق على عدد العاملين في مجال الزراعة والحرف وذلك بسبب الظاهرة المزدوجة لإنهيار تربية دود القز والتطور الصناعي الذي أدى إلى إرتفاع عدد المؤسسات الصناعية من ٢٧٩ في ١٩١٨ إلى ٨٠٢ في ١٩٣٨ ثم إلى ١٠٢٢ في ١٩٤٥.

٣- على الشامي "تطور الطبقة العاملة في الرأسمالية اللبنانية - المعاصرة" الفارابي - بيروت - ١٩٨١ ص ٤٩.

٤ - جمال حمدان ومروان عقل "الأنجارجشية المالية في لبنان" الطريق - عدد ٤ - ١٩٧٩ - بيروت . ص ٢٩
٥ - على الشامي "تطور الطبقة العاملة..." opcit . ص ٦٥ ومايلي

ويتكون القطاع الثلاثي من القطاعات الآتية : القطاع الزراعي و الصناعي والحرفي في الإقتصاد القومي (٥٠٪ عشية الحرب العالمية الثانية)

ولم يفرض القطاع الثلاثي نفسه كقطاع أساسي إلا في نهاية فترة الأربعينيات وبداية فترة الخمسينات وكانت المساهمة في الإنتاج القومي قد تزايدت من ٦٣٪ في ١٩٥٠ إلى ٧٠٪ في سنة ١٩٧٠ (إنظر الجدول التالي)

توزيع العائد القومي وعدد السكان العاملين بين قطاعات النشاطات المختلفة

القطاع	١٩٥٠		١٩٥٧		١٩٦٤		١٩٧٠	
	العائد	العاملين	العائد	العاملين	العائد	العاملين	العائد	العاملين
قطاع الإنتاج السلمي	٣٧	-	٣١	-	٣٣	٦٥	٣٠	٤٤
قطاع الخدمات	٦٣	-	٦٩	-	٧٦	٣٥	٧٠	٥٦
الإجمالي	٪١٠٠	-	٪١٠٠	-	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠

ومنذ الخمسينات يحيط القطاع الثلاثي بالإضافة إلى النشاطات التقليدية (التجارة، النقل، السياحة) بالنشاطات المصرفية التي اكتسبت أهمية أكثر فأكثر.

وهكذا فإن الفترة بين ١٩٥٠ - ١٩٦٦ أصبحت الفترة التي شهدت ازدهار المصارف في لبنان من ٦ مصارف (كلها أجنبية) إلى ٢٣ في ١٩٥٠ و ٩٣ في ١٩٦٦.

يعرض الجدول التالي تطور عدد البنوك (المصارف) وأسمائها ونسبته إلى الناتج القومي.

١٩٧٢	١٩٧١	١٩٧٠	١٩٦٦	١٩٦٠	١٩٥٥	١٩٥٠	
٧٤	٧٢	٧٤	٩٣	٤٦	٣٦	٢٣	عدد البنوك
٧٢٣٥	٥١٥٦	٤٠٥٤	٣٥٠٠	١٠٦٨	٤٨٣	٢١٦	الرأسمال بمليون ليرة لبنانية
-	٤٩٥٨	٤٤١١	٣٤٦٠	١٦٥٠	١٣٧٤	١٠٤٢	النتائج القومية بمليون ليرة لبنانية
-	%١٠٤	%٩٢	%١٠١	%٦٤	%٣٥	٢٠٧	النسبة المئوية للرأسمالي بالنسبة للنتائج القومية

وتتحكم الرأسمال الأجنبي من خلال البنوك الأجنبية والمختلفة في ٥٣٪ من الرأسمال المصرفي عشية أزمة بنك إنترا في ١٩٦٦.

وبعد إنهيار بنك إنترا (١٩٦٦) فإن عدد البنوك اللبنانية قد تناقص من ٥٥ إلى ٣٨ (١٩٦٩) ثم إلى ٢٧ (١٩٧٢) و ٢٥ (١٩٧٤).

وهكذا يتحكم الرأسمال الأجنبي في حوالي ٨٠٪ من إجمالي الرأسمال المصرفي في لبنان^(٦)

وهكذا فإن الإقتصاد اللبناني يتحدد تبعاً للمصالح الأجنبية بناء على التقسيم الدولي للعمل الذي يحدد له دور الوسيط في تصدير الخدمات المختلفة .

في أواسط الستينات كان ٣٠٪ من الخدمات في لبنان من أجل إرضاء حاجات السوق الداخلية. أما نسب الخدمات الموجهة لخارج فقد وصلت إلى نسبة ١٠٠٪ للجمارك وإعادة التصدير و ٦٥٪ للسياحة والقطاع المصرفي و ٢٥٪ للإسكان و ٢٠٪ لقطاع النقل

٦ - طلعت يافى "نحو سياسة مصرفية جديدة في لبنان"، دراسة قدمت في مؤتمر دولي ببيروت في ١٩٧٥ مذكورة في كتاب حمدان وعقل، op.cit، ص ٤٢.

ونستطيع أن نلخص الموقف في ١٩٦٦ كما يلي : القطاع الثلاثي ٦٥٪ من الناتج القومي و٣٥٪ من السكان العاملين، والقطاع المصرفي يصل إلى أعلى نسبة مع وجود ٩٣ بنكاً، يحكم الرأسمال الأجنبي ٥٣٪ منه ويوزع من استثماراته لصالح القطاع التجاري (٤٪ للزراعة، ١٣٪ للصناعة و٨.٥٪ للإتشاء) وتمثل قيمة الاستيراد ٤٢٪ من الناتج القومي. أما التصدير فلا يمثل سوى ٣٨٪.

التغيرات الاقتصادية بين ١٩٦٦، ١٩٧٥

الفترة التي تمتد من ١٩٥٠ و١٩٦٦ تمثل ذروة النظام الاقتصادي اللبناني المتمركز حول القطاع المصرفي والنشاط التجاري وتصدير الخدمات.

تكونت طبقة بورجوازية لبنانية حقيقية تعمل أساساً في النشاط المصرفي - التجاري.

ولكن في نهاية تلك الفترة فإن القطاع الثلاثي كان يعيش أزمة، والتجارة وحدها لم تكن تستطيع أن تستوعب استثمارات الودائع البنكية ولا العدد المتزايد من الأيدي العاملة، وكان تطور القطاعات المنتجة ضرورياً من أجل تلك الأسباب ومن أجل أسباب أخرى كآزمة النقد العالمي وتغيير التوزيع العالمي للعمل وكذلك الحرب العربية الإسرائيلية في ١٩٦٧.

وتتميز الفترة بين ١٩٦٦ إلى عشية لحرب في لبنان ١٩٧٥ بالخصائص الأساسية التالية:

- ١ - إنها فترة غناء سريع للصناعة اللبنانية التي ظلت قطاعاً غير مستثمر في المصارف. وقد ارتفعت الاستثمارات الصناعية من ١٠٠ مليون في ١٩٥٠ إلى ٢٨٠٠ مليون ل.ل. في ١٩٧٤ مع متوسط ارتفاع من ٢١٪ بين ١٩٧٠ و١٩٧٤.
- وقتل الفترة التي أعقبت انهيار بنك انترا وحرب ١٩٦٧ فترة ركود شبه كاملة ولكن ذلك لم يؤثر في الاتجاه العام للتطور الصناعي خلال تلك الفترة.

٧ - يوسف صايغ، محمد أطله «رؤية مختلفة للإقتصاد اللبناني» الطليعة - بيروت - ١٩٦٦، ص ٢٤

تطور الاستثمارات الصناعية (١٩٥٠ - ١٩٧٤)

بمليون ل.ل.

السنة	الاستثمار	النسبة المئوية للنمو	
		السنوي	المتوسط
١٩٥٠	١٠٠	٢٨	١٧
١٩٥٥	٣٥٠	١٠	
١٩٥٩	٥٠٨	--	
١٩٦٠	٥٧٨	١٤	
١٩٦٤	٨٤٠	١٠	
١٩٦٥	٨٦٩	٣	١١
١٩٦٦	٩٨٦	١٤	
١٩٦٧	٩٩٠	--	
١٩٦٨	١٠٦٨	٨	٣
١٩٦٩	١٠٨٥	٢	
١٩٧٠	١٢٣٤	١٤	
١٩٧١	١٣٢١	٧	
١٩٧٢	١٧٠٠	٢٩	٢١
١٩٧٣	٢١٠٠	٢٤	
١٩٧٤	٢٨٠٠	٣٣	

ب - هذا التطور الصناعي لم يؤد إلى تحويل جذري في بنية الاقتصاد اللبناني. فإن القطاع الثلاثي ظل مهيمناً. كان التغيير يتوقف عند توزيع جديد في مشاركة القطاعات المختلفة داخل إطار اقتصاد بسيط، مصرفي - تجاري نستطيع أن نضيف إليه منذ الستينيات الوسيط الصناعي.

وقد كان اكتفاء القطاع الثلاثي وتغيير التوزيع العالمي للعمل في الظروف الجديدة للمنطقة

قد أدى إلى هذه النتائج. وهذا ما كان يجب أن يصل إليه طبيعة والمستوى التكنولوجي للصناعة اللبنانية التي كانت صناعة تحويل وتجميع موجه أساساً للتصدير. وهكذا فإن تطور الصناعة اللبنانية تم في إطار هذا الإقتصاد التصديري - الوسيط. وهذا ما يتضح جيداً من خلال إرتفاع معدلات التصدير الصناعي (إنظر الجدول الآتي).

١٩٧٢	١٩٦٨	١٩٦٤	
٣١.١٪	٤٢.٢	٥٥.٧٪	المنتج الخام
٦.٩٪	٦٪	٤.٦٪	المنتج نصف النهائي
٦١.٨٪	٥١.٧٪	٣٩.٤٪	المنتج النهائي

إن نصيب التصدير الصناعي بالنسبة لإجمالي التصدير اللبناني قد إرتفع من ١٢.٥٪ في ١٩٦٤ إلى ٣٠٪ في ١٩٧٢ (٨).

تمثل البنية الداخلية للقطاع الصناعي الخصائص الآتية:

١ - التركيز الشديد في بعض القطاعات الصناعية لصالح ٢ أو ٣ مؤسسات توفير بين ٨٠٪ و ١٠٠٪ من الإنتاج. والجدول التالي يوضح هذا التركيز على مستوى بعض الفروع (٩).

٨ - على الشامي: نفس المرجع ص ٥٧.

٩ - "دراسة الصناعة" - البنك القومي للتنمية.

النسبة المئوية لإنتاج	عدد المؤسسات	القطاع الصناعي
٦١	٣	غزل القطن
٦٥	٣	نسيج القطن
٥٢	٣	غزل الصوف
٥٤	٣	نسيج الصوف
٦٤	٣	الملابس
٨٤	٣	السجاجيد
٤٣	٣	الجلود
٥٧	٣	منتجات الجلود
١٠٠	٢	الحديد
١٠٠	٢	قطع غيار المواصلات
١٠٠	٢	الألومنيوم
٨٧	٣	البلاستيك الخام
٥٩	٣	الرسم
٨٠	٣	أكسسوار السيارات
١٠٠	٣	المنتجات الكيماوية
٥٠	٢	الصابون
١٠٠	٣	الصابون والعطر
١٧	٣	منتجات البلاستيك

٢ - هناك اتجاه للتركيز المتزايد في القطاع الصناعي . وهناك تراجع بالنسبة للمؤسسات الصغيرة من حيث العدد الإجمالي للعاملين ومن حيث الانتاج لصالح "المؤسسات الكبيرة". وهكذا في ١٩٥٥ فان ٩٩ مؤسسة تمثل ٥٠.٥٪ من المؤسسات غير الحرفية شكلت ٤٣٪ من العاملين في القطاع الصناعي الغير حرفي وفي ١٩٦٠ ١٤١ مؤسسة (٧٪) بنسبة ٥١٪

من العاملين وفي ١٩٧١، ١٩٧ مؤسسة (٦٪) تمثل ٥٣٪ من العاملين (١٠)

يوضع الجدول التالي الموقف كما كان في ١٩٧١ (٤٩)

توزيع السكان العاملين والانتاج الصناعي

تبعاً لحجم المؤسسات في لبنان (١٩٧١)

نوع المؤسسة	أقل من ٥ عاملين	من ٥ إلى ٢٥	أكثر من ٢٥	الاجمالي
عدد المؤسسات	٨٠٠٠	٢٧٠٠	٣٠٠	١١٠٠٠
النصيب من إجمالي عدد الأسهم	٣٠٪	٢٥٪	٤٥٪	١٠٠٪
النصيب من إجمالي عدد العاملين	٩٪	٣٢٫٧٪	٥٨٫٧٪	١٠٠٪
النصيب من الإنتاج الكلّي	٧٫٥٪	٢٥٫٤٪	٦٧٫١٪	١٠٠٪
النصيب من القيمة المضافة	١١٪	٢٨٪	٦٠٫٣٪	١٠٠٪
النصيب من الرواتب المدفوعة	٤٪	٢٠٪	٧٦٪	١٠٠٪

٣ - تزامن هذا الاتجاه إلى التركيز مع تزايد كبير في عدد المؤسسات الصناعية الحرفية حيث يعمل أقل من ٥ عاملين. وقد زاد عدد هذه المؤسسات من ٨٤٥٩ مؤسسة عام ١٩٦٤ إلى ١١٩٥٥ في ١٩٧١ ومن ٧٧٪ إلى ٨٠٪ من العدد الإجمالي للمؤسسات.

هذه الظاهرة يمكن شرحها بالخصائص الأساسية للصناعة وللإقتصاد اللبناني: الضعف

١٠ - حنان وعقل : نفس المرجع ص ٥٥.

النسبي للمقطاع الصناعي، تأسس عدة مؤسسات لها طابع إحتكاري قبل الإنطلاقة الأخيرة للصناعة وهكذا فإنها منذ البداية خارج عملية التركيز هذه، تفصل المؤسسات المختلفة داخل التخصص الواحد بطريقة تجعل المؤسسات الكبيرة تحكم الصغيرة... الخ ولكن السبب الأكثر أهمية هو الطبيعة التابعة للبنية الإقتصادية اللبنانية التي تجعلها لا تستطيع القضاء على أشكال الإنتاج الما قبل رأسالي وتجعل تلك الأشكال تتعايش معها.

الموقف الاجتماعي - الاقتصادي عشية حرب ١٩٧٥ :

أدى التطور الإقتصادي اللبناني إلى تكوين شريحة مهيمنة داخل البورجوازية اللبنانية وهذه الشريحة التي كانت (حتى نهاية الستينات) تجارية - مصرفية، أصبحت أيضاً صناعية. وهكذا فإنه في إطار إقتصاد تابع متمفصل على الداخل العربي، فإنه أدى إلى "ذوبان" مابين الرأسمالية التجارية والمصرفية والصناعية وصلت لمستوى "الدوبان الشخصي".

وهذه الخاصية ظهرت واضحة عشية الحرب الأهلية في ١٩٧٥ من خلال المواقع التي شغلتها تلك الشريحة المهيمنة من البورجوازية اللبنانية في مختلف القطاعات الإقتصادية.

وهكذا فإن دراسة لمجموع الشركات الصناعية اللبنانية المساهمة في ١٩٧٣ قد أشارت إلى وجود ٤٣٨ تجمع عائلي. ومن ضمن هذه التجمعات يوجد ٥٧ تجمعاً (١٣٪) صناعياً - مصرفياً في آن واحد.

وكانت مشاركة ال ٥٧ تجمعاً "الصناعي - المصرفي" هذا في مختلف القطاعات الإقتصادية كالتالي:

- تحكم كامل أو جزئي في ٥٣٪ من الشركات اللبنانية (S.A.L.) و ٧٢٪ من الرأسمال المستثمر في الصناعة.

- المشاركة في ٥١٪ من المصارف.

- المشاركة في ٣٠٪ من الشركات الصناعية الزراعية أو الخدمية المساهمة.

- المشاركة بـ ٣١٪ في شركات التأمين التي يمثل رأسمالها ٦٤٪ من إجمالي هذا القطاع.

- المشاركة في ٣٨٪ من شركات قطاع النقل و ٢٧٪ في القطاع المالي^(١١)
ومشاركة مثل هذه توضع مدى التداخل و "النوبان" داخل القطاعات الإقتصادية اللبنانية
المختلفة ومستوى البورجوازية اللبنانية.
ولبيان مدى التركيز داخل البورجوازية اللبنانية فإن هذه الدراسة تقدم قائمة بنسب مشاركة
١٣ مجعماً هي الأكثر أهمية بينهم.
وقد كانت المشاركة في الشركات المساهمة في مختلف القطاعات الإقتصادية كما يلي:

- الصناعة ٤٧٪
- المصارف والتمويل ٣٠٪
- التأمين ٢٦٪
- النقل ٢٩٪
- القطاع العقاري ١٤٪
- التجارة والزراعة والخدمات ٢٤٪

ويوضح هذه المشاركة بالتفصيل الجدول التالي.

١١ - المرجع السابق ص ٦٨ - ٦٩.

وفى دراسة مماثلة على مجموع الشركات المساهمة في القطاع التجاري والزراعي وقطاع الخدمات إتضح لنا أن من ضمن الـ ٥٠٠ تجمع عائلي الذي يملك أغلبية الأسهم فى هذه الشركات هناك ٤١ تجمعاً هم الأكثر أهمية. ومشاركتهم فى مختلف القطاعات الإقتصادية كالتالى:

- ١٠٣ شركة تجارية وزراعية أو شركة للخدمات والذي يساوى ٣٢٪ من مجموع هذه الشركات و ٥٣٪ من رأسمالها و ٧٠٪ من مجموع المالكين.

- ٥٢ شركة صناعية تمثل ٢٧٪ من مجموع هذه الشركات و ٣٦٪ من رأسمالها.

- ٢٨ شركة مصرفية تمثل ٥٧٪ من ودائع البنوك اللبنانية .

- ٩ شركات تأمين (٤١٪) و ١٣ شركة نقل (٣١٪) من مجموع هذه الشركات و ٥٥٪ من رأسمالها.

الخاتمة نستطيع أن نستخلص من هذه الدراسة أن التطور الإقتصادى للرأسمالية فى لبنان قد أدى فى إطار هيمنة العلاقات الرأسمالية العربية إلى تكوين إقتصاد تابع ووسيط حيث يهيمن القطاع الثلاثى.

إن العلاقات الرأسمالية قد هيمنت بصورة نهائية فى نهاية الأربعينيات، أما التطور اللاحق فقد أدى إلى إنتعاش التجارة والمصارف التى كونت القطاعات المهيمنة حتى ١٩٦٦ (٧٠٪ من الإنتاج القومى تقريباً).

المجتمع والدولة في الوطن العربي ...

تقدم هذه السلسلة من الكتب عدداً من الأبحاث التي قام بها نخبة من العلماء وفارسي الاقتصاد والسياسة والاجتماع في إطار برنامج مشترك لمئتي العالم الثالث - مكتب دكاكر ، تحت إشراف د. سمير أمين ، ومركز البحوث العربية بالقاهرة .

وكانت نقطة البدء التي انطلق منها الباحثون ، هي أن تجارب التنمية المستقلة لم يقدر لها الصمود ، فحلت محلها سياسات الإنفتاح والتكيف الهيكلي التي كان يعد بها دعاة الاندماج في النظام الرأسمالي العالمي .

وفي هذه السلسلة يحاول الباحثون العرب الإجابة على عدد من التساؤلات الهامة والملحة التي يثيرها هذا الفشل ، والتي لم تلق اهتماماً كافياً من قبل ، كما يطرحون للمرة الأولى عدداً من البدائل التي يمكن أن تحل محلها على المستويين القطري والقومي ، آخذين بعين الاعتبار التطورات الحاسمة التي طرأت على التكوينات الاجتماعية اقليمية في عدد من البلدان العربية ، التي تدور حولها سلسلة من الكتب عن :

- | | |
|--------------------------------------|-----------------------------|
| ١ - مصر | ٢ - لبنان |
| ٣ - السودان | ٤ - المغرب - الجزائر - تونس |
| ٥ - سوريا - الأردن - فلسطين - العراق | ٦ - بلدان الخليج |

الناشر

سلسلة
د. سمير أمين بإشراف

مكتبة مديوني